بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية

2016 – 2012

Leading Variable and Its Impact on Egyptian Foreign Policy

2012 – 2016

إعـــداد

محمد صابر حسن قرقوده

" 1520600014 "

إشــراف الأستاذ الدكتور :

محمــد أحمــد المقــداد

الفصل الدراسي الأول

2018/2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا محمد صابر حسن قرقوده ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع: _____ التاريخ: 246/ 10/ 2017م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعهد

أنا الطالب: محمد صابر حسن قرقوده ..... الرقم الجامعي: 1520600014

التخصص: علوم سياسية .....الكلية: معهد بيت الحكمة

اقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية

2016 – 2012

Leading Variable and Its Impact on Egyptian Foreign Policy

2012 – 2016

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

.....

توقيع الطالب: _____ التاريخ: 16 / 11 /2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية 2012 - 2016) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2017 م.

إعداد

محمد صابر حسن قرقوده

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور: محمد أحمد المقداد	مشرفا ورئيسا .....
الدكتور: صايل السرحان	عضوا .....
الدكتور : محمد الدرادكة	عضوا .....
الدكتور : محمد بني سلامة	محكما خارجيا.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

يعد هذا العمل متواضعا بالنسبة لمن سيُهدى إليه، وعلى الرغم من ذلك فإني أتعمد أن أنال شرف الإهداء إليه... فإلى من حمل شعلة النور، فأضاء بها مشارق الأرض ومغاربها... إلى من أحبه الله واصطفاه، وفضله على العالمين... إلى خير خلق الله وأعظمهم خُلُقا وخَلْقا... إليك يا حبيبي يا رسول الله... أهدي هذا العمل المتواضع الذي إن وفقت فيه، فبفضل الله وكرمه، وإن أخفقت فبضيق علمي ومعرفتي...

ولا أنسى من أوصاني بهما الله، الأب الذي أشعر به دائما حولي... وعلمني الرجولة... والذي جرع من الكأس فارغا ليسقيني قطرة ماء... والأم التي هي ينبوع الإرادة التي دعاؤها يتردد دائما في سمعي؛ ليكون حولي سياج حماية ودرع أمان... فلك يا أمي أهدي عملي، ولك يا أبي أهدي إنجازي إن تحقق لي إنجاز...

إلى من اخترتها نصفا لديني، وشريكة لحياتي، وأما لأبنائي لأخطو معها جميع خطوات حياتي ... زوجتي الحبيبة " أنوار"

كما أخص بالذكر في هذا الإهداء رياحين حياتي وبلسمها أخي وزوجته وأخواتي الأعزاء على قلبي... وإلى جميع أصدقائي وأقاربي الكرام...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــكـــر وتـــقـــديـــر

الحمد لله والصلاة والسلام على الذي بُـــعث معلما وهاديا رسول الله، الحمد لله في السراء والضراء ..

الحمد لله الذي وفقني لإتمام مسيرتي هذه وعملي المتواضع هذا، كما ويسعني أن أقوم بتسجيل وتوجيه وافر الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد الذي اغترفت من بحر علمه الكثير الكثير، والذي نلت شرف التلمذة على يديه الطاهرتين ، والتي ظلت توجيهاته ومتابعته مستمرة، وارشاداته مسداءة إليّ بكل صدق وأمانة .

وأتقدم بخالص الشكر أيضا إلى القناديل المنيرة دوما التي أضاءت طريقي... أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة، الذين قدموا لي العلم والمعرفة على طبق من ذهب... لهم مني أجمل التحيات والشكر والعرفان.

كما وأتقدم بشكري وامتناني أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة التي كانت توجيهاتهم لي مصدر النور والإلهام الذي أنار دروبا كانت مظلمة أمامي .

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر لكل من وقف بجانبي لإتمام هذا العمل عن طريق إبداء الآراء، والتشجيع المستمر .

والله ولي التوفيق...

محمد صابر حسن قرقوده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويض ..... ب

تعهد ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهـــــــداء ..... هـ

شـــكـــر وتـــقـــديـــر ..... و

فهرس المحتويات ..... ز

الموضوعات ..... ح

الملخص ..... س

المقدمة : 1

الفصل الأول النظام السياسي المصري (دراسة نظرية وتاريخية) 14

الفصل الثاني مؤسسة القرار السياسي المصري والسياسة الخارجية 53

الخاتمة 92

نتائج الدراسة: 94

التوصيات: 96

المصادر والمراجع 97

Abstract 108

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
المقدمة
أولا: أهمية الدراسة
ثانيا: أهداف الدراسة
ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها
رابعا: فروض الدراسة
خامسا: حدود الدراسة
سادسا: محددات الدراسة
سابعا: المتغيرات والمفاهيم في الدراسة
ثامنا: منهجية الدراسة
تاسعا: الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: النظام السياسي المصري (دراسة نظرية تاريخية)
تمهيد/ كيف ندرس النظام السياسي المصري؟
المبحث الأول: مراحل تطور النظام السياسي المصري
المطلب الأول: النظام السياسي المصري (1952 - 2011)
النظام السياسي ومحمد نجيب
النظام السياسي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر
الملامح العامة لدستور 1956
الملامح العامة لدستور 1958 المؤقت
5- النظام السياسي في عهد الرئيس أنور السادات (1970 - 1981)
النظام السياسي في عهد الرئيس محمد حسني مبارك
التعديل الدستوري في انتخاب الرئيس
المطلب الثاني: النظام السياسي المصري ما بعد مبارك
عمر سليمان نائبا للرئيس
المشير محمد حسين طنطاوي ورئاسة الجمهورية
المتغير القيادي في عهد محمد مرسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد مرسي في قمة عدم الإنحياز 2012
محمد مرسي والقمة الإسلامية الثانية 2012
محمد مرسي والإنقلاب عليه
الرئيس عبد الفتاح السيسي
التأهيل العسكري للرئيس عبدد الفتاح السيسي
ترشحه لرئاسة الجمهورية
المشاريع الإقتصادية في عهد السيسي
الإنتهاكات المنسوبة إليه
انتقادات لسياسته الإقتصادية
محاولة الإغتيال
المبحث الثاني: التركيبة المؤسسية للنظام السياسي المصري
المطلب الأول: صنع القرار السياسي المصري
مفهوم عملية صنع القرار السياسي
العناصر الرئيسية لعملية صنع القرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المؤثرة على صناعة القرار
معوقات عملية صنع القرار
كيف يمكن صناعة القرار السياسي المناسب
تركيبة النظام السياسي المصري
السلطة التشريعية
رئيس الجمهورية
الحكومة
طبيعة النظام السياسي المصري
المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرارات
السلطات الدستورية ودورها في عملية صنع القرار
المطلب الثاني: معالم التغير في النظام السياسي المصري (دراسة مقارنة)
النظام السياسي المصري ما بين التغير والاستمرارية
النظام السياسي المصري خلال العهد الجمهوري 1952 – 1981
الديمقراطية والتعددية الحزبية
الفكر القومي
السلطة القضائية وتطورها
السلطة التشريعية وتطورها
السلطة التنفيذية وتطورها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: مؤسسة القرار السياسي المصري والسياسة الخارجية
تمهيد
المبحث الأول: مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي المصري وأثره على المتير القيادي
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية المصرية
محددات المستوى الداخلي
الوضع الإقتصادي
الرأي العام
ج) الجيش
د) الأحزاب السياسة
محددات المستوى الخارجي
المؤسسة العسكرية
العلاقات الإقتصادية والتجارة والشراكة
ج) التبادل الثقافي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مراكز وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية
رئاسة الجمنهورية
مجلس الوزراء
وزارة الخارجية
وزارة الدفاع
المخابرات العامة
مجلس الأمن القومي
الأحزاب السياسية
المبحث الثاني: المتغير القيادي وأثره على عملية صنع القرار الخارجي
المطلب الأول: معالم التغير والثبات لدى القيادة السياسية تجاه السياسة الخارجية المصرية
المطلب الثاني: واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية في ظل المتغير القيادي: تجاه القضايا الداخلية تجاه القضايا الإقليمية والدولية
واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الداخلية في ظل المتغير القيادي
واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الإقليمة في ظل المتغير القيادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الدولية في ظل المتغير القيادي
الخاتمة
نتائج الدراسة
التوصيات
المصادر والمراجع
الملخص باللغة الإنجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية (2012 - 2016)

إعداد: محمد صابر حسن قرقوده

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

أُعـدّت هذه الدراسة بعنوان: " المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية 2012-2016" حيث كان هدف الدراسة الرئيسي هو بيان أثر المتغير القيادي على السياسة الخارجية المصرية على الصعيد العربي والدولي، وكانت فرضية الدراسة هي أن القيادة السياسية تلعب دورا مميزا في عملية صنع القرار للسياسة الخارجية المصرية، حيث استخدم الباحث في دراسته منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم، وقد تم في هذه الدراسة تحقيق الأهداف المنشودة، وهي:

استكشاف طبيعة تغير السياسة الخارجية المصرية في ضوء وصول محمد مرسي إلى الحكم.

توضيح الواقع الدولي الذي تعيشه مصر وقراءة أحداثه ومعرفة مدى مرونته واستجابته للتطورات والتغيرات على الواقع الإقليمي والدولي.

التعرف على دور القيادة السياسية في عملية صنع القرار.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج بحيث أنه فعلا يوجد علاقة ارتباطية بين المتغير القيادي والسياسة الخارجية المصرية من ناحية صنع القرار السياسي الخارجي وتطبيق السيادة الداخلية، وتبين بأن هذه العلاقة هي علاقة إيجابية إذا تم تفعيل دور القيادة السياسية والمؤسسات المعنية بصناعة السياسة الخارجية وصياغتها على أساس التعاون وتحقيق المصالح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

تعد السياسة الخارجية المحرك الرئيسي في توطيد العلاقات ما بين الدول ، فهي التي تعمل على ترسيخ الروابط وإرساء قيم التعاون الدولي ، كما وتعتبر السياسة الخارجية المرآة التي تعكس توجهات الدولة تجاه أي موقف دولي معين ، وذلك من أجل تحقيق مصالحها وزيادة دخلها الاقتصادي والمحافظة على الأمن القومي وجلب المنفعة للدولة.

والسياسة الخارجية مرتبطة بالدول ارتباطا وثيقا متينا لأنها تعتبر المحرك الرئيسي لمصالح الدولة العليا، كما وأن السياسة الخارجية متأثرة بالبيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي فإنه لا يوجد عناصر ثابتة أو متغيرة وفق الظروف في السياسة الخارجية بشكل عام، ومن هنا فإن هذا الأمر يجعل الكتابة عن موضوع السياسة الخارجية في غاية الأهمية والصعوبة في آن واحد، حيث أن قرارات السياسة الخارجية لا تنطلق ولا تُصدر إلا بعد التفكير والدراسة والتمحيص والتحليل والعرض بين مجموعة بدائل، ليتم إتخاذ القرار المناسب حتى يخدم مصالح الدولة العليا.

أما بالنسبة للمتغير القيادي فانه يلعب دورا هاما في صياغة السياسة الخارجية وهيكلتها بالشكل المطلوب ضمن برامج محددة ليتم صناعة القرار السياسي المناسب ، كما وتؤثر القيادة السياسية في تحديد نمط السياسة الخارجية من خلال قدرة تأثير القيادة في المجتمع الدولي المحيط أو ممارسة سيادتها الداخلية على مؤسسات الدولة المختلفة وأفرادها المواطنين .

وتشهد السياسة الخارجية المصرية تطورا ملحوظا بسبب التقدم والزيادة في توطيد العلاقات الدولية، مما أدى إلى سهولة الانفتاح الخارجي للدولة على البلدان الأخرى، حيث يؤدي هذا الانفتاح على دول العالم إلى التشابك مع وحدات النظام الدولي تحت مسمى العلاقات الدولية ، وكون دولة مصر تتمتع بمركز جغرافي وسكاني مهم على مستوى إقليم الوطن العربي فإنه أصبح من السهل تطبيق سياستها الخارجية بالشكل المطلوب ويعود هذا الفضل إلى القيادة السياسية وما لديها من خطط وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم مصلحتها ويعزز أمنها القومي

.(Lahnwan, 2001, 89)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا ننســى دور الوجود المصري البشـري الذي يمثل أحد عناصـر القوة المجتمعية الهامة والأجهزة الدبلوماسية الرسمية العاملة على صياغة السياسة الخارجية المصرية والتي يكون شعارها الوطن أولا دون التمييز بين مسلم وقبطي أو غني وفقير، فالسياسة الخارجية المصرية لا تقع على عاتق الرئيس وحده أو الحزب الحاكم وحده ، بل هي عملية تشاركيه يتشارك في صناعتها وصياغتها مؤسسات مختلفة من الدولة يكون هدفها التطوير والتفعيل والاتصال الخارجي للإرتقاء بمستوى الدولة بما يناسب مصالحها.

أولا : أهميـة الدراسـة :

لدراسة موضوع المتغير القيادي والسياسة الخارجية المصرية أهمية كون الدول أصبحت تسعى لحماية مصالحها وأمنها الداخلي ونموها الاقتصادي ، وبناءا على ذلك تبرز أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين هما :

الأهمية العلمية (النظرية) :

لدراسة هذا الموضوع أهمية علمية كونه يزود الباحثين بمعلومات قيمة يمكن استخدامها والاستفادة منها في الأبحاث والدراسات ، وذلك من خلال :

الإسهام الدراسة في إشباع النقص الحاصل في الأمر النظري وتعزز الدراسات الأخرى وبنفس الوقت تستفيد منها .

تبين هذه الدراسة كيفية صناعة القرار السياسي المناسب لصياغة السياسة الخارجية المصرية.

تثري هذه الدراسة الحقول المعرفية من حيث صياغة السياسة الخارجية من قبل صناع القرار على المستويين الإقليمي والدولي وتوضح كيفية عمل مؤسسات الدولة بذلك .

الأهمية العملية :

يكمن لموضوع المتغير القيادي والسياسة الخارجية المصرية أهمية عملية تدعم صناع القرار بقصد توظيفها والاستفادة منها ، وذلك عن طريق ما يلي :

تحتوي هذه الدراسة على أمور تخدم الجانب العملي للدور الذي تلعبه القيادة السياسية في عملية صنع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة رصد تطورات السياسة الخارجية المصرية وانعكاسها على سياستها الداخلية.

تقوم هذه الدراسة على رصد تفاعلات السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي .

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في ما يلي :

بيان اثر المتغير القيادي للسياسة الخارجية المصرية على الصعيد العربي والدولي.

استكشاف طبيعة تغير السياسية الخارجية المصرية في ضوء وصول محمد مرسي إلى الحكم.

توضيح الواقع الدولي الذي تعيشه مصر وقراءة أحداثه ومعرفة مدى مرونته واستجابته للتطورات والتغيرات على الواقع الإقليمي والدولي.

التعرف على دور القيادة السياسية في عملية صنع القرار.

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أن المتغير القيادي المصرية المحددة ضمن حدود الدراسة تؤثر في توجيه السياسة الخارجية المصرية وتؤدي إلى إحداث تغير في أنماطها واتجاهاتها ، وهذا سيؤثر في شكل كبير في علاقة مصر مع الدول العربية والدول الأخرى. وخاصة في ظل الظروف التي تشهدها الدول العربية ، مما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي من ناحية تعزيز العلاقات او عدم تعزيزها.

وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري على النحو التالي :

كيف تؤثر القيادة السياسية على السياسة الخارجية للدولة المصرية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

ما مدى تأثير المتغير القيادي (جماعة الإخوان المسلمين) في حكم مصر على العلاقات العربية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى تأثير الموقع الجغرافي والسياسي لمصر على تطور علاقاتها مع الجانب العربي؟

ما مدى تأثر مصر اقتصاديا وسياسيا نتيجة تغير القيادة السياسية ما بعد الانقلاب على الرئيس المعزول محمد مرسي وتسلم الرئيس عبد الفتاح السيسي زمام أمور الحكم ؟

رابعا : فروض الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مهمة وهي :

تلعب القيادة السياسية دورا مميزا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

ويتفرع لدينا عدة فرضيات فرعية وهي :

كلما نقص تطبيق السيادة الداخلية على الدولة من قبل القيادة السياسية أدت إلى وجود الصراعات والاختلافات ما بين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ونجاح سياستها الخارجية .

أسهمت مواقف القيادة السياسية المصرية حيال قضايا الدول العربية إلى انعكاس سلبي على الصعيد الشعبي مما أدى إلى إحباط تلك القضايا على الصعيد الرسمي.

كلما أسهمت علاقات مصر الدولية بالاستقرار والتوازن أدت إلى وجود التعاون الدولي في تحقيق مصالحها العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : حدود الدراسة :

لقد تم تحديد عام 2012 بداية لفترة الدراسة وعام 2016 كنهاية فترة للدراسة .

أما سبب اختياري عام 2012 بداية لفترة الدراسة هو تولي الرئيس المعزول محمد مرسي منصب رئيس جمهورية مصر العربية والذي يُعتبر الرئيس الخامس لمصر والأول بعد ثورة 25 يناير ، وهو أول رئيس مدني للبلاد .

وبالنظر إلى سياسته الخارجية فإنه كان من الصعب تقييمها ، ويعود السبب في ذلك لمحدودية الفترة الزمنية التي تولاها من ناحية ، وعدم اكتمال الهياكل المؤسسية التي تقوم على صنع وإدارة السياسة الخارجية من ناحية أخرى ، وهذا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تتبلور وتتضح مكوناته وتعرف خططه السياسية تجاه المحيط الخارجي .

حيث بدأ الرئيس المعزول محمد مرسي رسم سياسته الخارجية على مبدأ المصلحة المشتركة وبعيدا عن التبعية ، حيث أرسى سياسة التعاون على المستوى الإقليمي مع الدول الإفريقية والآسيوية ، وعلى المستوى العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك ضمن إطار المعاملة الندية مع الحفاظ على المصالح المشتركة بين الدولتين وإبعاد مفهوم التبعية المصرية للولايات المتحدة . (الجزيرة نت، 2015/9/22) .

أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام 2016 لأن هذا التاريخ الذي توقف عنده الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنني من انجاز هذه الدراسة . ولكن السياسة الخارجية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي ما قبل عام 2016 لم تواجه تحديات غير مسبوقة وأهمها سعي الدول إلى دعمها لمصر وإرسال المساعدات العسكرية وهذا يؤثر إيجابا على علاقات مصر الخارجية مع الدول ، ويعود هذا بالمنفعة على اقتصاد الدولة المصرية وتوزع الأمن وعدم تفكك اللحمة المجتمعية الوطنية .

كما وبذل الجهاز الدبلوماسي المصري كافة جهوده في إعادة تفعيل عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي الذي عُـلّـق على إثر أعقاب الانقلاب العسكري ضد الرئيس محمد مرسي وهذا دليل على أن مصر كان لها مركزها المهم في القارة الإفريقية ودورها الرئيسي في توجيه الدول ووضع أسس السلم والأمن بالقارة الإفريقية بالإضافة إلى إرساء قيم التعاون على الصعيد الإفريقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على الجانب العربي وعلاقاته مع مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد شهدت العلاقات تطورا وازديادا يوما بعد يوم ، وهذا أدى إلى ترأس مصر مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ وهذه دليل على أن مصر رجعت إلى عهدها التي كانت عليه في دورها الفعال على المستويين الإقليمي والعالمي ، ثم بدأت السياسة الخارجية المصرية تستعيد علاقاتها الدولية على الصعيد العالمي وذلك من خلال إقامة الشراكات المهمة مع دول متقدمة وأخرى عظمى مثل روسيا والصين واليابان وبعض الدول الشرق آسيوية كإندونيسيا وماليزيا وهذا اوجد مساحة كبيرة من التشابه في الاتجاهات الدولية في العلاقات .

سادسا : محددات الدراسة :

لقد اقتصرت دراستي على دور المتغير القيادي وإدارته لعملية صنع السياسة الخارجية المصرية ومدى تحقيقها لأهدافها مع دول العالم ودول الإقليم بالإضافة إلى إيجاد نقاط الضعف والقوة وأوجه التشابه والاختلاف بين المتغيرين القياديين السابق ذكرهما في عملية الصياغة للسياسة الخارجية المصرية وصنع القرار ومدى تأثر العلاقات المصرية الدولية في عهد كل منهما .

سابعا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة المتغيرين التاليين وهما :

المتغير المستقل : وقد تمثل في المتغير القيادي .

المتغير التابع : وتمثل في السياسة الخارجية المصرية .

وسأتطرق إلى تعريف هذين المتغيرين اسميا وإجرائيا إضافة إلى تعريف المصطلحات التي وردت في هذه الدراسة :

لمتغير القيادي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الاسمي :

يمكن تعريف المتغير القيادي على أنه التغير الذي يحدث على الأشخاص الذين تكون بيدهم سلطة الدولة والذين وصلوا إلى الحكم بطرق شرعية كالانتخابات أو بطرق غير شرعية كالانقلابات العسكرية والثورات .

التعريف الإجرائي :

مدى التفاعل بين الحاكم والمحكوم وتبادل السياسات والخطط مع وجود ثقة المحكوم بالحاكم وبقدراته السياسية ووعيه وثقافته ليسير الاثنان معا لتحقيق المصلحة والطموح تحت مسمى المصلحة الوطنية في المجال الداخلي، وبشكل خاص في المجال الخارجي للسياسة الخارجية حتى يتم تحقيق الأهداف والمصالح العليا.

السياسة الخارجية المصرية :

التعريف الاسمي :

مصطلح سياسي يطلق على كل ما يتعلق بأمور الدولة الخارجية لمصر من توطيد علاقات أو تسيير شؤون معينة أو تحقيق منفعة أو حتى المحافظة على الأمن والسلم .

التعريف الإجرائي :

مجموعة من الأهداف والأقوال والخطط التي تقوم الدولة المصرية بوضعها تجاه موقف دولي معين؛ ليتم تحديد نمط سلوكها السياسي الخارجي من أجل تحقيق منفعة معينة أو توطيد علاقتها بالدول الأخرى .

عملية صنع القرار :

التعريف الاسمي :

هي عبارة عن خلاصة موضوع ما لاختيار أمر معين من بين عدة بدائل ، وهو لا ينتج إثارة في الواقع العملي إلا من خلال أجهزة . (زهران، 1986 ، 27)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الإجرائي :

الاجراءات والأساليب التي يقوم المشاركون باستعمالها ليتم اتخاذ قرار مناسب هدفه حل مشاكل معينة تواجه الدولة، وتكون قائمة على جمع المعلومات، وتحديد البدائل؛ ليتم إتخاذ القرار المناسب وتقييمه.

امنا : منهجية الدراسة :

استنادا إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية وتساؤلاتها والأهداف التي أتوخى تحقيقها ، فقد كان من الأنسب أن استخدم منهجيتين في دراستي وهما: منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم.

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين من حيث :

أصحاب كل منهج .

مفهوم كل منهج .

مقومات المنهج وركائزه .

كيفية توظيف المنهج في الدراسة .

منهج صنع القرار :

ومن أبرز من كتب في هذه النظرية هم ريتشارد سنايدر(Retchard Snayder) وجراهام اليسون (Graham Aleson)

ويقوم مفهوم النظرية على أنها : أحد المحاولات في سبيل تطوير موضوع صناعة القرار للنظم السياسية في دراسة السياسة الخارجية من خلال تحديد العوامل المؤثرة في تحديد وصنع السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عملية التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف ، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لا بد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه ، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر ،أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج .

ولا يمكن أن يأتي كثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة . (إسماعيل صبري، 1982، 148)

كما ويقوم هذا المنهج على عدة مقومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي حتى تفسر السياسة الخارجية ، ويساعد على تحديد كيفية عمل الدولة أو صناع القرار تجاه موقف دولي معين ، كما ويرتكز أيضا على الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية المتمثلة بالدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (سعد حقي، 2012، 90).

وفيما يلي عرض لمقومات المنهج :

بالنسبة للبيئة الداخلية فانها تشمل البيئة الإنسانية والمجتمع والسكان والبيئة الغير إنسانية ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والمشاعر والأحاسيس وسلوك المجتمع، وأماعن البيئة الخارجية فتشمل العوامل خارج حدود الدولة من أفعال وردود أفعال للدول الأخرى والمحيط الخارجي أو الجغرافي ، ومن الدول أو العوامل الاقتصادية، وبالنسبة للبيئة الاجتماعية والسلوكية فتشمل توجهات نظام القيم في المجتمع وسمات التنظيمات الاجتماعية وصناعة وتكوين الرأي العام. ونتحدث آخرا عن عملية صنع القرار كونها تشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف التي يجب تحقيقها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية توظيف المنهج :

إن ركائز هذا المنهج تساهم بشكل كبير في تفسير السياسة الخارجية المصرية وفهمها استنادا إلى عملية صنع القرار السياسي الخارجي لمصر من قبل القيادة السياسية ، والربط بين موضوع القيادة السياسية والسياسة الخارجية ومعرفة بماذا تتأثر السياسة الخارجية حيال المواقف الدولية أو مدى ارتباط السياسة الخارجية المصرية بالقيادة السياسية من ناحية صياغة القرارات وإدارتها وصناعتها.

منهج تحليل النظم :

تعتمد الدراسة بالأساس لإختيار فرضيتها على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي وهو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسية للدولة، وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء التي يتكون منها

فقد ذهب "ديفيد ايستون" إلى دراسة السلوك الخارجي للدولة ومدى تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية، وبالتالي صناعة القرار السياسي وما يتمثله من موقف دولي تعتمده الدولة في إطار علاقاتها الخارجية، وفي نمط علاقاتها الدوليـــــــــة (Easton, 1996 ,30) .

وأبرز من كتب في هذا المنهج هو ديفيد ايستون Dived Easton

مفهوم المنهج: هو المنهج الذي يُستدل من خلاله على كيفية استجابة النظام السياسي لمتطلبات الحاجات عن طريق القرارات .

وبالنسبة لمقومات وركائز المنهج فإنها تتمثل ب :

المدخلات : وهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها للحركة والنشاط وتنبع من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية . أما عن التحويل : فهو عملية التفاعلات، أي عملية استيعاب العناصر المدخلة يتم تحويلها إلى مخرجات وهي عبارة عن تصورات صاحب القرار السياسي .

وبالنسبة للمخرجات : وهي مدى الاستجابة العقلية أو المتوقعة ويعبر عنها بالقرارات أو المواقف، أي السلوك الفعلي للسياسة الخارجية المصرية . أما عن التغذية الراجعة فإنها تتمثل بالانعكاسات وردود الفعل "تقويم المخرجات" لتعود مدخلات (Easton , 1996 ,34).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية توظيف المنهج :

يساعد هذا المنهج بشكل كبير من خلال مقوماته في الربط بين متغيرات الدراسة، فنستطيع أن نبني الإمكانيات الوطنية في الإقليم والعالم، ونأخذ طابع تعاوني أو طابع صراعي أو طابع صراعي تعاوني، ويمكن توظيف هذا المنهج من خلال ركائزه في عن طريق ما يلي :

المدخلات : وهي متغير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية .

التفاعلات : تصورات صاحب القرار السياسي الخارجي .

المخرجات : السلوك الفعلي للسياسة الخارجية المصرية .

التغذية الراجعة : مدى اتساق السلوك الخارجي المصري مع تصورات صاحب القرار السياسي.

تاسعا : الدراسات السابقة :

يعتبر موضوع السياسة الخارجية المصرية ذو أهمية وذلك لما تحظى به مصر من مركز مهم على المستويين الإقليمي والعالمي ، وعليه أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع دراستي .

وفي ما يلي عرض لأهمها :

دراسة شاهين أيوبي (1982) " السياسة الخارجية في مصر ودور القيادي في صنع القرار"

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور وتأثير القيادة المصرية على قرارات السياسة الخارجية باستخدام منهج صنع القرار ، وذلك بتقييم قرارين في السياسة الخارجية تمت صياغتها بواسطة عبد الناصر في يناير 1970 ، والسادات في يوليو 1972 والقرار الأول : يمثل دعوة السوفييت لدخول مصر تولي مهمة الدفاع الجوي أثناء حرب الاستنزاف ، والثاني : يتضمن طلب بسحبهم من مصر . والنتيجة الهامة لهذه الدراسة أنه في حالة كل قرار على حده فإن صنع القرار في مصر تحت زعامتين مختلفتين ظل مصونا – بدون قيد – بالقيادة التي أصدرته ، بل وأن صانع القرار الرئيس يعمل في ظل قيود أقل . أما المدخلات من البيئة الواقعية (داخلية وخارجية) فهي متغيرات مساعدة في تحديد مخرج القرار بعد أن تكون قد تفاعلت مع شخصية ومدركات وتصور القيادة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة أحمد إبراهيم محمود (2000) بعنوان : "القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية " .

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان دور القوات المسلحة المصرية في السياسة الخارجية، والذي هو محكوم بعدة اعتبارات ؛ إذ أن القوات المسلحة تعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، وتزداد أهميتها للقوى العظمى والدولية والقوى الإقليمية، ولا سيما في الحالات التي تنطوي بالفعل على إمكانية تصاعد حركة التفاعلات في اتجاه مواجهة عسكرية فعلية . ويتحدث الباحث عن الأبعاد النظرية والعملية في دور القوة المسلحة في السياسة الخارجية، ودور القوات المسلحة المصرية في السياسة الخارجية عبر الحقب التاريخية وأنماط الحكم التي مرت بها الدولة المصرية ، في المرحلة 19520- 1967 ، ومن 1967 – 1977 ، ومن 1977 – 1990 ، ومرحلة الدور الإقليمي، والدولي النشط في التسعينيات من القرن المنصرم، ومن 1991 – 2000 ، ويتحدث الباحث أيضا عن أشكال القوات المسلحة في السياسة الخارجية المصرية، ودور القوات المسلحة في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، وعمليات حفظ السلام، ونظرة القوات المسلحة تجاه تدخلات أمريكا في مصر، وأخيرا عن مستقبل دور القوات المسلحة في السياسة الخارجية .

دراسة سامح راشد (2012)، بعنوان : "السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من تغير بعض القيادات في الدول التي نجحت بها الثورات، إلا أن السياسات الخارجية لها لم تتغير وتيرة تفاعلها مع البيئة الخارجية وأن هذا الأمر لم يتبلور بعد بالكامل والحكم عليه بالشكل القطعي، وذلك بسبب أن موجة التغيير لا تزال سارية، وأيضا أن بعض الدول العربية لم تمتد إليها التغييرات بشكل فعلي وكذلك إتسمت السياسات الخارجية للدول بشكل عام أعلى من الثبات والاستقرار مقارنة بالسياسات الداخلية نتيجة ارتباط السياسات برؤى الدولة لمحيطها الخارجي ووضعيتها ومصالحها فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة إبراهيم منشاوي (2014) ، بعنوان : "العلاقات المصرية الأمريكية (لغة بدأت تتقارب)".

خلصت هذه الدراسة إلى استعراض للعلاقات المصرية الأمريكية، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر منذ عهد الرئيس محمد أنور السادات، والتي شهدت نقلة نوعية بعيدا عن حالة التوتر والخصومة التي سادت الحقبة الناصرية، وقد استمرت هذه الحالة خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، وحتى قيام ثورة 25 يناير/ كانون الثاني / 2011، حيث بدأ التخبط يسود تلك العلاقات والتي كانت تقوم على ركيزة أساسية وهي أن مصر الحليف الاستراتيجي الأهم في منطقة الشرق الأوسط، فقد برزت ثورة 25 يناير 2011، لتؤسس لحقبة جديدة، من العلاقات بين البلدين، تعتمد في المقام الأول على الواقعية في التعامل من قبل الجانب الأمريكي فمع انتخاب أول رئيس مدني لمصر وهو الرئيس المعزول محمد مرسي، بدأت تلك العلاقات تتشكل من جديد في ظل وصول جماعة الأخوان المسلمين إلى الحكم، حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون معهم باعتبارهم القوة المنظمة القادرة على التعاطي مع السياسة الأمريكية في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها، ولكن سرعان ما انهارت كل الترتيبات الأمريكية بقيام الموجة الثانية لثورة 25 يونيو 2013، حيث عزل على أثرها الرئيس محمد مرسي، وتولى الرئيس المؤقت عدلي منصور الحكم في البلاد.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها قد تناولت دور المتغير القيادي في صنع السياسة الخارجية المصرية وأثر هذا المتغير على تصرفات الشعوب، بالإضافة إلى مدى موافقتهم وتأييدهم للقائد في قراراته في تنفيذ مصالح الدولة العليا، بما يعود عليهم بالنفع، كما أن هذه الدراسة تناولت فترة حديثة لم يتناولها الباحثون من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

النظام السياسي المصري (دراسة نظرية وتاريخية)

النظام السياسي المصري (دراسة نظرية وتاريخية)

تمهيد

كيف ندرس النظام السياسي المصري ؟

أن الكتابات قد تعددت وتنوعت المناهج التي اتبعها الباحثون في دراسة النظام السياسي المصري؛ نجد ان هناك اتجاه ركز على دراسة دور الجيش في الحكم، ومن الامثلة على نجد ان فاتيكيوتز في كتابه بعنوان: الجيش المصري في السياسة وهذا الاتجاه الاول (Vatikiotis,1961 ,33).

اما الاتجاه الاخر فقد ركز على دور ا الكاريزمية التي يتصف بها الزعيم سواء أكانت هذه الكاريزما (التاريخية أو الملهمة) وتركز على تاثير شرعية النظام واستقراره، وهناك عدة امثلة من ابرزها كتاب ديكمجاين بعنوان: مصر في ظل حكم عبد الناصر (Dekmijian, 1971, 81) .

ودرس الاتجاه الثالث دور المؤسسات السياسية وخصوصا التنظيم السياسي الواحد في فترة الرئيس عبد الناصر، ودوره في تحقيق المشاركة السياسية والتعبئة الجماهيرية (Heapfey, 1966, 177).

وتنقسم الأنظمة السياسية في دول العالم إلى عدة أنظمة، فمنها ما هو نظام الحزب الواحد ومنها ما هو ثنائي الحزبية، ومنها ما هو متعدد الأحزاب. وكلما تعدد نظام الأحزاب داخل الدولة فهذا دليل على إيمان النظام السياسي بضرورة ذلك، وهذا يعكس تمسك ذلك النظام السياسي بالديمقراطية، إلا أن جمهورية مصر العربية يغلب عليها طابع الحزب الواحد وهذا دليل على تمسكها بالدكتاتورية والتسلطية وبعدها كل البعد عن استخدام الديمقراطية في ممارسة الحكم والوصول إليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا نرى أن النظام السياسي المصري يغلب عليه طابع الحزب الواحد بمساعدة الجيش المصري في إدارة شؤون البلاد، وظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمارس حكم مصر حتى عام 2012، عندما استلم جماعة الأخوان المسلمين زمام أمور مصر عن طريق الرئيس محمد مرسي، والذي يعد أول رئيسا مدنيا شرعيا للبلاد وصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات، وبعد ذلك وبالتحديد في عام 2013 حدث انقلاب عسكري على الرئيس محمد مرسي وتم عزله عن الحكم، وتسليم القاضي عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد، ومن بعدها أُجريت انتخابات في العام 2014 وفاز بها الرئيس الحالي لمصر عبد الفتاح السيسي في رئاسة جمهورية مصر العربية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول: تناول مراحل تطور النظام السياسي المصري، أما المبحث الثاني : فقد تناول التركيبة المؤسسية للنظام السياسي المصري.

المبحث الأول مراحل تطور النظام السياسي المصري

تعتبر ظاهرة الحزب الواحد من اهم الظواهر التي شهدها القرن العشرين في عالم السياسة. كما ويعتبر نظام الحزب الواحد نظاما دكتاتوريا قديم الحكم، يركز على وضع السلطة وانفرادها بيد شخص واحد في ممارسة الحياة السياسية (العادلي، 2000 ، 43).

"ولقد اكتسبت ظاهرة الحزب الواحد أهمية خاصة منذ قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، فلقد أنشأت هذه الثورة حزبا واحدا أضحى خلال فترة وجيزة المصدر الوحيد للشرعية في مجتمعه. ولعل ما زاد من أهمية هذه التجربة أنها قد نجحت في نقل روسيا من مصاف الدول المتخلفة إلى مرتبة الدول الكبرى في أقل من أربعين عاما، وهو الأمر الذي أضفى على هذه التجربة مصداقية لدى البلدان التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين، وتسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية" (البدوي، 1986، 230).

يعد النظام السياسي المصري نظاما جمهوريا ما بعد العهد الملكي، وذلك منذ عام 1952 وقد جاء هذا المبحث بعنوان مراحل تطور النظام السياسي المصري، ويشمل هذا المبحث مطلبين وهما:

المطلب الأول : النظام السياسي المصري (1952 – 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيه نذكر مراحل تطور النظام السياسي في عهد حكام مصر في الفترة السابق ذكرها. ثم نتحدث عن النظام السياسي المصري بعد العام 2011 من خلال :

المطلب الثاني : النظام السياسي المصري ما بعد محمد حسني مبارك.

وفيه نذكر مراحل تطور النظام السياسي المصري في :

الفترة الانتقالية .

المتغير القيادي في عهد محمد مرسي.

المتغير القيادي في عهد عبد الفتاح السيسي.

المطلب الأول

النظام السياسي المصري

2011 – 1952

في 23 يوليو عام 1952حدثت حركة تمرد في الجيش ونجحت وقامت بالاستيلاء على السلطة بالاضافة الى تحكمها في أمور البلاد، ولعل نجاح ذلك ينسب الى شعور الملك فاروق بالوحده وتخلي الحاشيه عنه ،وعدم تدخل بريطانيا في ردع حركة التمرد رغم قوتها العسكرية هذا يدل على ان بريطانيا ترغب في قلب موازين الحكم في مصر واحداث تغيير جذري من الملكية الى الجمهورية (كوفتوفيتش، 1990، 110).

وبعد ذلك سقط النظام الملكي في جمهورية مصر العربية، وفي عام 1953 أُعلن عن قيام نظام جمهوري وإلغاء النظام الملكي وبعدها، استلم الحكم الجيش المصري عن طريق الرئيس محمد نجيب.

كان النظام السياسي المصري يمر بمرحلة التعددية السياسية من عام 1923 إلى سنة 1952 ثم انتقل الى مرحلة التنظيم السياسي الواحد من 1952 – 1976 ثم رجع الى مرحلة التعددية السياسية الثانية من عام 1977 حتى وقتنا الحاضر (هلال، 1977، 22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام السياسي المصري مر بعدة مراحل تطور خلالها من نظام حزبي واحد إلى نظام متعدد الأحزاب ثم رجوعه إلى نظام حزبي واحد والسبب في ذلك هو فشل التنظيم السياسي آنذاك، وهذا أشبهه بعجلة بدأت من شيء وتطورت أثناء الدوران ثم رجعت إلى ما بدأت منه.

وفي عام 1952 أدت التعددية السياسة في مصر الى إحداث تعديل وزاري خمس مرات في خلال الشهور الستة الأولى، استمرت احدى هذه الوزارت 18 ساعة فقط، وفي 23 يوليو من نفس العام بدأت حياة سياسية جديدة في مصر. هذا إن دل فإنما يدل على الجهل وغياب الثقافة السياسية عن ممثلي النظام السياسي المصري والسبب في ذلك يرجع إلى عدم التفكير بمستقبل مصر ومصيرها السياسي وعدم التخطيط للنهوض بمستوياتها كافة (هلال، 2010، 23).

اما عن المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام السياسي المصري فقد اتسمت بالمرحلة الثورية نسبة إلى ثورة 23 يوليو وسميت بالمرحلة الناصرية نسبة إلى الرئيس عبد الناصر وقد اتصفت بعدة صفات ومن أهمها: ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد ، وسيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وتركز السلطة بيد المركز الحاكم بالاضافة الى عدم السماح بحق الاعتراض السياسي الذي ادى الى معاملة النظام بقوة وعنف مع قوى المعارضة ومن ثم غياب صورة التعددية السياسية (هلال، 2010، 23).

هذا يدل على انعدام الوعي السياسي المتمثل بالديمقراطية وقبول الآخر والعمل ضد أحكام الدستور حتى وإن كان النظام السياسي موجود، وحتى إن تركزت السلطة وأصبح لها مركز قوي، وبهذا يجب على السلطة التشريعية أن تهيمن وتسيطر على السلطة التنفيذية ثقة الشعب أقوى بحكم أن الأمة مصدر السلطات، حيث بقي النظام السياسي المصري متسلط ودكتاتوري في القرارات وجامد في قبول المعارضين مؤديا بذلك خلق ثورات ومشاكل ضد النظام السياسي.

و في سبعينيات القرن الماضي وفي عهد الرئيس أنور السادات، ظهرت مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي المصري واتسمت برفع شعارات سيادة القانون، وارساء مفاهيم دولة المؤسسات، وتأكيد دور القطاع العام على قوى السوق باحداث الانفتاح الاقتصادي، وعندها تحول النظام السياسي من نظاما سياسيا واحدا قائما على الحزب الواحد إلى نظام سياسي متعدد مقيد (هلال، 2010، 24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرى هنا وبالذات في المرحلة الثالثة على زمن الرئيس محمد أنور السادات أن النظام السياسي المصري أخذ منحنى التغير والانفتاح، وتقبل الآخرين وأصبحت تتقدم حتى في جميع سياساتها سواء على المستوى الداخلي والتي تدل على التنظيم السياسي الداخلي أو على المستوى الخارجي عن طريق الانفتاح على الاقتصاد العالمي في الساحة الإقليمية أو الدولية، وبهذا تتوطد العلاقات بين مصر وغيرها من الدول.

النظام السياسي ومحمد نجيب :

قام محمد نجيب بالاعلان عن الغاء دستور عام 1923 وصياغة دستور جديد يخدم الامة ويحقق امالها في حكم نيابي نظيف وسليم، ولان اعداد دستور جديد يأخذ وقتا طويلا، فقد اصدر قائد ثورة الجيش والقائد العام للقوات المسلحه بتاريخ 1953/2/10 اعلانا دستوريا جديدا جاء فيه : " أنه رغبة في تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، ولكي تنعم البلاد باستقلال شامل يتيح لها الإنتاج المثمر والنهوض بها إلى المستوى الذي نرجوه جميعا، فإني أعلن باسم الشعب أن حكم البلاد في فترة الانتقال بالأحكام التالية" : ... وبعدها اورد إحدى عشر مادة في كل مواد هذا الإعلان الدستوري، حيث عرف هذا الدستور باسم الدستور المؤقت لان فترته قصيرة جداوعدد مواده قليل (العادلي، 2000، 429-430).

الماده (9) من الدستور المصري الجديد نظمت السلطة التشريعية المادة (10) نظمت السلطة التنفيذية، اما بخصوص السلطة القضائية فلم تحظ هي الأخرى بأكثر من مادة وهي المادة (7)، (أبو زيد، 1985، 102).

أخذ النظام السياسي المصري يتحول في زمن محمد نجيب وذلك عندما قام بتنظيم عمل السلطات الدستورية وتنظيم الحريات العامة والحقوق والواجبات.

النظام السياسي المصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمال عبد الناصر هو ثاني رؤساء مصر. ولد في 15 يناير عام 1918 وتولى السلطة عام 1956 وتوفي عام 1970. وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952، التي أطاحت بالملك فاروق. وصل إلى الحكم عن طريق فرضه إقامة جبرية على الرئيس محمد نجيب عندما كان نائب رئيس الوزراء آنذاك، ثم قام بعد الثورة بالاستقالة من منصبه بالجيش وتولى رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية العربية المصرية باستفتاء شعبي يوم 24 يوليو1956

.(egyptnews.com, 2012)

أعلن جمال عبد الناصر دستورا جديدا للبلاد ينظم فيه سلطة الدولة نحو الاستقرارفي 16 يناير من عام 1956. باعتباره النظام الدستوري الأول لحركة يوليو، وتشابهت الدساتير اللاحقة في عهد الرئيس "عبد الناصر" بنفس الاعلان الدستوري الذي وضعه محمد نجيب، فقد اختلفت الدساتير بالصور والصيغ ولكنها بقيت بنفس المضمون والمبادئ (البشري، 1975، 79).

شهد النظام السياسي في ظل حكم الرئيس "جمال عبد الناصر" تطورا من خلال إلاعلان الدستوري حيث عمل على إطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة والطباعة، مع منع فرض الرقابة عليهما، بالإضافة إلى وجود أمور أخرى مثل حق تأليف الأحزاب السياسية والجمعيات، وتقوية دور المجلس النيابي (العادلي، 2000، 434).

وبالنسبة لتقوية دور المجلس النيابي فقد تكون المجلس النيابي من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث يتكون مجلس النواب من 270 عضو يتم انتخابهم انتخابا سريا عاما مباشرا كل أربع سنوات ، ولا يجوز حل المجلس مرتين لسبب واحد (البشري، 1991، 194).

تحققت الحياة الديمقراطية في مصر وذلك من خلال وجود مجلس نيابي والذي يتكون من 270 عضو أخذ الرئيس عبد الناصر يعمل وفق أحكام الدستور. كما وحدث في عهد عبد الناصر استقلال للسلطة القضائية، استقلالا تنظيميا في إدارة شؤونها من خلال تطبيق القانون بوصفه عصب القضاء.

الملامح العامة لدستور 1956 :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد لدستور 1956 أهمية خاصة، كونه أول بناء دستوري متكامل تقرره "حركة يوليو"، حيث يعد هذا الدستور حجر الاساس لكل ما تبعه من دساتير مصرية، بالرغم من وجود الاختلافات فيما بينها " (وهبي، 1993، 19).

دستور عام 1956 بدأ يأخذ بمبدأ الديمقراطية من خلال فصل السلطة القضائية بحكم لا سلطان عليهما في عملهما لغير القانون، وعند فصل القضاء تترسخ الديمقراطية حتى وإن كانت في أول ظهورها، فهذا مؤشر واضح على تطور النظام السياسي المصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر .

نص "دستور1956" على تنظيم الاقتصاد القومي بصورة ضرورية وفقا لتخطيط مسبق يراعي العدالة الاجتماعية ويهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، كما انفرد بتصدية للابعاد الاجتماعية، حتى كانت وحدة الدولتين بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة (خليل، 1996، 252).

كان الإتحاد على المستويين الداخلي والخارجي في القرارات والسياسات المتبعة، وهذا يدل على نمو الروح القومية لدى جمال عبد الناصر.

وعندما يتغير النظام السياسي للدولة، أو عند قيام اتحاد دولتين أو أكثر مع بعضهم البعض، فإن هذا يُحتّم صياغة دستور جديد للبلاد يقوم على تسيير أعمال الدولة وفق تنظيمات جديدة، وبذلك فقد ام توقيف العمل بدستور مصر لعام 1950ودستور عام 1956 في سوريا، وبعد ذلك صيغ دستور جديد سمي بالدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (العادلي، 2000، 447- 448).

الملامح العامة لدستور 1958 المؤقت :

جاء دستور 1958 باعلان الجمهورية العربية المتحدة، ونص على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية هو نظاما رئاسيا، تناطد فيه السلطة التنفيذية برئيس الدولة ويعين وزراء يعاونوه ويكونوا مسؤولين أمامه (خليل، 1996، 107) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الدستور قرر على أن رئيس الجمهورية هو الذي يضع السياسية العامة، وهو الذي يقوم بتعيين نواب رئيس الجمهورية والوزراء ويعفيهم من مناصبهم، حيث يتولى كل وزير شؤون الإشراف على وزارته، وينفذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية وذلك طبقا لنصوص المادتين 46 و 47 من الدستور (العادلي، 2000، 448).

وعلى ذلك يمكن القول بأن الدستور 1958اعطى الحق الكامل لرئيس الدولة في ممارسة السلطة الفعلية اثناء ترأسه السلطة التنفيذية (خليل، 1996، 254).

أما بخصوص السلطة التشريعية فتكون من اختصاص "مجلس الأمة"، وهذا مجلس هو معين بعيد كل البعد عن الانتخاب ، " حيث نصت المادة 13 من الدستور المؤقت لسنة 1958 على: "أن يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري" (اليوسفي، 2005، 124).

الشعبين المصري والسوري انخرطا في الوحدة على صعيد السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث جاءت السياسة الداخلية عن طريق تشكيل مجلس الأمة والذي بدوره يمثل السلطة التشريعية، أما بالنسبة للصعيد الخارجي فقد كان عن طريق تعيين أعضاء السلطة التنفيذية والتي مهمتها صنع السياسة الخارجية وتنفيذ القرارات.

النظام السياسي المصري في عهد الرئيس محمد أنور السادات (1970-1981):

محمد أنور السادات ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية ولد في 25 ديسمبر عام 1918، وتوفي في 6 أكتوبر عام 1981. استلم حكم مصر في الفترة الممتدة ما بين 28 سبتمبر 1970 إلى 6 أكتوبر 1981(Egyptnews.com, 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتولي الرئيس محمد انور السادات السلطة بعد وفاة عبد الناصر، وواجه انقسامات داخل الاتحاد الاشتراكي، حيث أحكم سيطرته من خلال إبعاد القيادات المنافسة التي حاولت نزع السلطة منه في 15 مايو عام 1971 (غانم، 1988، 34).

بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وتولي محمد أنور السادات زمام أمور حكم مصر فإنه قد واجه صعوبات منها ما كان معارضا لحكمه ومنها ما هو منافس؛ حيث قام بطرد مراكز القوى المنافسة. وتحركت عملية التغير في مصير جمهورية مصر على محورين هما:

الأول: اقتصادي-اجتماعي: عمل على تحويل تدريجي لاقتصاد مصر ليعتمد على آليات السوق والقانون الحر للاقتصاد بدلا من التخطيط المركزي وعمل ايضا على تفعيل دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وإزالة العوائق والعقبات أمام رأس المال الأجنبي(Faroz, 1977, 4).

أما المحور الثاني: فهو سياسي: كان هدفه التخلص من تحالف قوى الشعب العاملة في تنظيم سياسي واحد وهو الإتحاد العربي الاشتراكي وقام ايضا بفتح المجال نحو حياة جديدة قائمه على تعدد الأحزاب (غانم، 1988، 36).

ويرى الباحث أن السادات عمل أيضا على تسهيل عملية التنمية السياسية وذلك عن طريق إنشاء الأحزاب وتعددها بدلا من الحزب الواحد، وعمل على الحد من ظاهرة البطالة.

قام الرئيس محمد أنور السادات باجراء عملية تحول كبيرة في النظام السياسي، قائم على صياغة دستور جديد للبلاد، ونادى بشعاري سيادة القانون ودولة المؤسسات(هلال، 2010، 305).

وأصدر السادات ورقة أكتوبر في شهر ابريل عام 1974، التي أقرت مفهوم التنظيم السياسي الواحد، الذي تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها، بحيث تنظم الاتجاهات التي تحظى بتأييد الأغلبية والتي يجب أن تتبناها الدولة (هلال، 2010، 305-306).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم أصدر السادات ورقة تطوير الإتحاد الاشتراكي في عام 1974، عمل في هذه الورقة على إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي، وكان الهدف الوحيد لهذه الورقه هو تطويرالاتحاد الاشتراكي بوصفه حوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة، وبلورة الاتجاهات والخروج بمعطيات ونتائج افضل.(هلال، 2010، 306).

ظل الفكر القومي موجود عند الرئيس السادات من خلال إبقاء الاتحاد الاشتراكي وتطويره، وبذلك من أجل التعاون بين الدولتين (مصر وسوريا) لزيادة القوة للتأثير على الساحة الدولية أما انصهار الأفكار المتعارضة والنظر فيها فقد كانت من أجل تصويب ما هو عليه خطأ داخل النظام السياسي.

كان جوهر الحوار الذي دار في تلك الفترة يركزعلى ضرورة أن يصبح تنظيم الإتحاد الاشتراكي متعدد الاحزاب عن طريق التحالف بدلا من صيغة الحزب الواحد، حيث اعطى لقوى التحالف الحرية الكاملة بداخله بالتعبير عن ارائها، وبذلك التزامت المنابر الثلاثة بثلاثة أمور رئيسية وهي السلام الاجتماعي الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية، وتأسست لجنة مركزية لاتحاد الاشتراكي واعطيت مهمة المراقبه على المنابر الثلاثة بمدى التزامها بالمبادئ التي وضعتها اللجنة المركزية (غانم، 1988، 38-39).

هذه المنابر قامت باقرار من الرئيس محمد السادات في1976، وهي تنظيم الأحرار الاشتراكيين وهو المنبر اليمين وتنظيم مصر العربي الاشتراكي وهو المنبر الوسط وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وهو المنبر اليسار، وبعدها خاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب في ذلك العام (هلال، 2010، 307).

تقوم وظيفة المنبر اليمين باستكشاف المدى الممكن للتحويل نحو التنظيمات الإشتراكية، ووظيفة حزب اليسار هي تجنب الحكومة مسؤولية ما يترتب على التحول نحو اليمين لتكون البنية الاجتماعية خالية من خلل او خطأ (غانم، 1988، 40).

ومر النظام السياسي المصري بالعديد من الأزمات في عهد السادات تتمثل بوجود المعارضة النابعه من التعددية السياسية وحصر قنوات المشاركة السياسية، وتخلخل شرعية النظام الاجتماعي وبنيتة، بالإضافة إلى ظهور تنظيمات سياسية واجتماعية رافضة لاحكام السلطة . (Elsyasi.com, 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للاحزاب في دستور 1971 :

دستور 1971هو أول دستور مصري، ينص على تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وفق احكام المادة (55) والمادة (56) وبهذا يتحقق ثالوث المجتمع المدني (هلال، 2010، 312).

يمثل دستور 1971 دستور الحرية في إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات وهذا يخلق جو سياسي يهدف على التغلب وحل الأزمات التي مر بها النظام السياسي المصري.

واما بالنسبة للبرلمان فقد تم حل برلمان عام 1976،والذي كان يغلب على انتخاباته طابع النزاهة والديمقراطية ،ثم تمت انتخابات 1979 والتي وصل فيها جزء كبير من عناصر المعارضة الى مقاعد البرلمان (Elyasi.com, 2008).

احترم الرئيس السادات أحزاب المعارضة كونها تبين أخطاء النظام وتصحيح مساراته، والدليل على هذا إنشاء السادات حزب العمل المعارض.

" أشار السادات إلى الهدف من إنشاء "حزب العمل"، لقوله: أن مولد حزب معارض شريف في حياتنا السياسية يعبر عن إرادة التغيير... تغيير حقيقي جوهري يقول بأعلى الصوت وأخلص الضمير لا لكل سلوك لا يحترم القيم أو يتنكر الأخلاق" (زهرة، 1986، 81).

بدأ يؤمن الرئيس السادات بالأحزاب المعارضة والذي يعد إنشاءها بوجهة نظره طريقة لمعرفة الخلافات والتوصل إلى حلها وإنهاء الصراعات وزيادة تماسك المجتمع المصري.

بتاريخ 19 نوفمبر 1977 زار الرئيس السادات القدس، لتحقيق السلام بين مصر واسرائيل مما سبب ضجة في العالم العربي . وفي عام 1978 زار الولايات المتحدة الامريكية للتفاوض من اجل استرداد الارض وتحقيق السلام بوصفه مطلبا شرعيا لكل دولة ، وخلال هذه الزيارة وقع اتفاقية كامب ديفيد برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(Aljazeera.net, 24/3/2009)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية كامب ديفيد:

هي اتفاقية وقعت بين رئيس مصر محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ولاية ميريلاند بعد 12 يوم من المفاوضات، حيث نتج عن هذه الاتفاقية تغير على سياسة الدول العربية اتجاه مصر، مما دفعها الى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية لمدة 10 سنوات ابتدأت من عام 1979 وانتهت في عام 1989 وعندها حصل الرئيس السادات على جائزة نوبل للسلام وقامت هذه الاتفاقية من أجل اطار السلام في الشرق الأوسط ومن ثم الاتفاق بين مصر واسرائيل (Aljazeera.net, 24/3/2009).

النظام السياسي المصري في عهد الرئيس محمد حسني مبارك:

محمد حسني مبارك هو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية. ولد في 4 مايو 1928 واستلم حكم مصر في 14 أكتوبر في عام 1981 حتى 11 فبراير 2011.

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية عام 1949، ثم التحق في بالكلية الجوية وتخرج منها عام 1950، ثم ترقى في منصبه العسكري حتى وصل إلى منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائدا للقوات الجوية في 1972 وقائدا للقوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر 1973، وفي عام 1975 اختاره محمد أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية، وعقب اغتيال السادات 1981، تم انتخابه كرئيس للجمهورية بعد استفتاء شعبي وتعتبر فترة حكمه رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية بعد الملك الحسين بن طلال والرئيس معمر القذافي (Bbc.com 11/2/2011) .

ادى محمد حسني مبارك اليمين الدستورية كرئيس للبلاد في 14 اكتوبر في عام 1981، ثم أعيد انتخابه رئيسا للبلاد في استفتاءات شعبية في الاعوام : 1987، 1993، 1999، حيث حدد الدستور المصري فترة الرئاسة ست سنوات (Bbc.com, 11/2/2012).

إن غياب صورة الديمقراطية في عملية اختيار رئيس للبلاد، تدل على جمود الفكر السياسي لدى محمد حسني مبارك وتسلطه وخوفه من أن تفتح العيون على منصب رئاسة الجمهورية إذا أجرى انتخابات والدليل على ذلك انتخابه من قبل الشعب في الأعوام السابق ذكرها عن طريق الاستفتاء وليس التصويت الحر المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجري الاستفتاء الشعبي لرئاسة محمد حسني مبارك اكثر من مره على النحو التالي

الاستفتاء الاول كان في 5 أكتوبر 1987، وعليه اصبح رئيسا للجمهورية لفترة رئاسية ثانية اما الاستفتاء الثاني فقد كان في عام 1993 وفيه اصبح للجمهورية مرة ثالثه، وفي 26 سبتمر عام 1999 اعيد علية الاستفتاء واصبح رئيسا للجمهورية مرة رابعه.

وفي عام 2005 تم انتخابه لفترة ولاية جديدة وتعتبر هذه الانتخابات هي اول انتخابات رئاسية شهدتها مصر بعد التعديل الدستوري الذي أجراه محمد حسني مبارك، حيث شهدت هذه الانتخابات اعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة (غانم، 1988، 704) .

التعديل الدستوري في انتخاب الرئيس:

رغم أن التعديل تم وفق الآليات والوسائل الدستورية التي يسمح بها النظام السياسي المصري إلا أنه قد وجد جدل سياسي وظهرت معارضة سياسية لذلك ، بسب الشروط التي جعلت الترشح للمنصب امرا مستحيلا وذو ثقل سياسي، وهذا الامر يراه البعض بأنه صيانة لمنصب الرئاسة والمحافظة عليه، الا ان ذلك التعديل لم يدم اكثر من عامين (jaraanews, 25/8/2013).

تبنت القوى الشعبية والاحزاب السياسية المعارضة فكرة التعديل الدستوري، وبذلك دخلت من القيادات المعارضة العملية الانتخابية على منصب رئيس الجمهورية وفق احكام الدستور، وفاز بهذه الانتخابات محمد حسني مبارك بنسبة كبيرة من صناديق الاقتراع برغم تشكيك المعارضة في مصداقية الانتخابات وشفافيتها، وادعاءها بأنها شابها التجاوزات والرشاوي بصورة واسعه وغياب الرقابة على العملية الانتخابية (بدوي، 1994، 77).

هنا بدأ الرئيس محمد حسني مبارك بالعمل وفق أحكام الدستور حول فتح باب الترشح للانتخابات حتى وإن كان فشلهم في النجاح في العملية الانتخابية ونجاح مبارك كما زعموا

أنه قائم على الغش والتدليس والتجاوزات في العملية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتل الرئيس محمد حسني مبارك المركز الخامس عشر في فورين بوليسي الامريكية حسب في قائمة اسوأ السيئين لعام 2010، كما وتعتبره فورين بوليسي بأنه حاكم ظالم مستبد مصاب بداء العظمة وهدفه الوحيد الاستمرار في منصبه، وقالت عنه انه يشك في اقرب الناس اليه، ويمارس حكم البلاد بقانون الطوارئ لمدة 30 عاما وذلك من اجل إخماد نشاط المعارضة، بالاضافة الى أنه كان يجهز منصب الرئاسة بتوريثه لابنه جمال ، وأضافت فورين بوليسي الأمريكية أنه "لا عجب أن 23% فقط من المصريين شاركو في العملية الانتخابية في انتخابات الرئاسة عام 2005" (Foreign Policy 6/2010).

وحسب مجلة باردي الأمريكية احتل حسني مبارك رقم 20 الأسوأ على العالم لعام 2009 بينما احتل المركز السابع عشر في عام 2008 لنفس القائمة (Parade.com, 13/3/2011).

محمد حسني مبارك يملك القوة ويطبقها على الشعب ويفرض رأيه بقوة دون استماع لآراء المواطنين، ويخطط للحفاظ على المنصب لذريته خلفا له.

لم تدم فترة رئاسة محمد حسني مبارك، فبدأ النظام يواجه موجة من التظاهرات في 25 يناير 2011، شارك في هذه التظاهرات الملايين في شتى انحاء مصر، وتعامل النظام المصري مع هذه المظاهرات بقوة وعنف مما ادى الى مصرع المئات ، خاصة في مدينة السويس، وفي يوم 10 فبراير من نفس العام القى نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان بيانا للشعب للحد من هذه المظاهرات، لكن هذا البيان لم يلق اي استحسان من الشعب مما ادى الى اشتداد التظاهرات ونزول الملايين الى شوارع مصر مطالبين رحيل حسني مبارك، وعندها ظل الرئيس مبارك يماطل في البقاء على كرسي السلطة لمدة ثمانية عشر يوما الا أن ضغوط ثورة 25 يناير أدت الى تنحيه عن السلطة في 11 فبراير 2011 ، وتسليمه الحكم للمجلس الاعلى للقوات المسلحه المصرية ، عندها تدفق الملايين الى شوارع مصر محتفلين برحيلة ونجاح ثورتهم (العربية نت، 2011/2/7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

النظام السياسي المصري ما بعد مبارك

اجبرت ثورة 25 يناير محمد حسني مبارك على التنحي عن السلطة، وعلى أثرها قام بنقل صلاحياته الى نائبه عمر سليمان، وأصبح بذلك رئيسا مؤقتا للبلاد .

"عمر محمود سليمان هو عسكري وسياسي مصري ولد في 2 يوليو من عام 1936 في محافظة قنا، شغل عدة مناصب من أهمها رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية من عام 1993حتى تعيينه نائبا للرئيس عام 2011. (بي بي سي العربية، 2011/1/30).

عمر سليمان كان نائبا للرئيس:

ظل منصب نائب الرئيس شاغرا منذ تولي حسني مبارك للحكم عام 1981، وظلت تظهر دعايات صحافية حول نية الرئيس محمد حسني مبارك بتعيين عمر سليمان نائبا له، وقد أشار دبلوماسيين أجانب بأن عمر سليمان سيكون رئيسا لمصر بعد حكم حسني مبارك، حتى في عام 2010 ظهرت حملة شعبية طالبت بأنتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية (الجزيرة نت، 9/نوفمبر/2010).

بعد قيام الرئيس محمد حسني مبارك بتعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية في 29 يناير 2011، وتحديدا في خامس أيام اندلاع الثورة التي طالبت بإنهاء النظام واسقاطه ثم البدء بإصلاحات سياسية واقتصادية،وعلى أثر ذلك وقعت مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة بالاضافة إلى أعمال عنف وسرقة، وفي 10 فبراير 2011فوض محمد حسني مبارك صلاحيات الرئاسة وفق أحكام الدستورونقلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وهنا أنتهت فترة تولي عمر سليمان مهمة نائب الرئيس .(Elaph.com, 6/2/2011)

اندلعت الثورة المصرية احتجاجا على محمد حسني مبارك وقامت بأعمال العنف والسرقة من أجل إجباره على التنحي قبل التورط في خراب البلاد ودمار مستقبلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلن عمر سليمان ترشحه للانتخابات الرئاسية في 6 ابريل 2012، وذلك قبل يومين من غلق باب الترشح للانتخابات، ثم تراجع عن قرار ترشحه واصدر بيانا في ذلك، وكان سبب عدم قبول طلب الترشح هو أن اللجنة العليا للإنتخابات اكتشفت عدم صحة التأييدات الشعبية المقدمة منه عن محافظة أسيوط (Aljazeera.net, 9/11/2010).

في 7 ابريل 2012 سحب عمر سليمان اوراق ترشحه للانتخابات بشكل رسمي، بالرغم من وجود حشد كبير من مؤيديه بالاضافة إلى وجود تعزيز أمني قوي من رجال الشرطة والقوات المسلحه (جريدة 26 سبتمبر، 2012/4/6)

انتقل عمر سليمان للولايات المتحده الامريكية لتلقي العلاج، حيث كان يخضع لفحوصات طبية ومخبرية، وبالرغم من اعلان مساعده حسين كمال أنه بخير الا أن خبر وفاته كان فجأه (الأهرام، 2012، العدد: 45882).

المشير محمد حسين طنطاوي ورئاسة الجمهورية:

بعد وفاة عمر سليمان أصبح منصب رئاسة الجمهورية خاليا رسميا، وبعد ذلك اوكلت مهمة رئاسة الجمهورية الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، وترأس مهام الجهاز التنفيذي للدولة.

ولد المشير محمد حسين طنطاوي في عام 1935، وهورجل دولة تخرج من الكلية الحربية في عام 1956، ثم انتسب الى كلية القيادة والاركان، شارك في حرب 1967 وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر عام 1973، وحصل على وسام الشجاعه العسكري، ثم شغل عدة مناصب :ح قائد وحدة مقاتلة في سلاح المشاه، ثم عمل ملحقا عسكريا لمصر في باكستان وافغانستان،وتدرج في المناصب حتى أستلم وزير الدفاع وقائد الجيش في عام 1991،ثم ترقى الى رتبة مشير في 1993(الشرق الأوسط، 2011، العدد: 11764).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيس المخلوع محمد مرسي:

محمد محمد مرسي عيسى العياط وشهرته محمد مرسي، من مواليد 1951، وهو أول رئيس مدني منتخب للبلاد وأول رئيس بعد ثورة 25 يناير، وخامس رئيس لجمهورية مصر العربية.

استلم منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 يونيو 2012 ، بنسبة 51.73% من أصول الناخبين والمشاركين في الانتخابات، تم عزله في انقلاب عسكري في عام 2013 بعد مظاهرات 30 يونيو، ولا يزال معتقلا منذ تاريخه (العربية نت، 2012/6/24).

كان محمد مرسي عضوا في مكتب إرشاد جماعة الأخوان المسلمين، وحصل على ثقة الشعب وأصبح نائبا في مجلس الشعب المصري دورة 2000-2005 ، ثم تولى رئاسة حزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه، وهو أستاذ جامعي يحمل شهادة الدكتوراه في هندسة الموارد بالأضافة الى أنه مهندس ميكانيكي(اليوم السابع، 2012/6/24).

بدأ محمد مرسي حياته السياسية عندما انتمى إلى حزب الحرية والعدالة ومن ثم توليه رئيسا لهذا الحزب، ومن ثم نائبا في مجلس الشعب المصري، وشكل كتلة برلمانية سميت الكتلة البرلمانية لنواب الأخوان المسلمين في مصر وكان محمد مرسي هو المتحدث الرسمي باسم هذه الكتلة .

بعد استلام الرئيس محمد مرسي منصب رئاسة الجمهورية قام بتعيين المستشار محمود مكي نائبا له، كما وقام باحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للجيش ووزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الاركان، وعينهما مستشارين له ، ثم قام بتعيين الفريق اول عبد الفتاح السيسي قائدا للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع والانتاج الحربي ، واللواء صدقي صبحي رئيسا للاركان (الأهرام، 2012/8/13).

قام الرئيس محمد مرسي بحماية ثورة 25 يناير، وركز على مبدأ الوحدة الوطنية ، إلا أنه واجه هجوما أعلاميا عنيفا ضد قرارته الرئاسية ، ثم بعد ذلك قام باعلان دستوري بتاريخ 2012/11/22 يقضي بموجبه بإعادة محاكمة رجال محمد حسني مبارك ورموزه، وعزم بعزل النائب محمود عبد المجيد، كما وقام أيضا بتحصين الجمعية التأسيسة للدستور ضد أي خطر يواجهها أو يواجه الشعب المصري وسلامته أو يعرقل سير مؤسسات الدولة وعملها، كما وأنه جعل قرارته غير قابلة للطعن (صالح، 2016، 22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبموجب الإعلان الدستوري الجديد فقد أصبحت قرارات رئيس الجمهورية نافذة وناهية وغير قابلة للطعن أمام أي جهة وبأي طريقة، فمنذ توليه السلطة أصبح لا يجوز التعرض لقراراته أو وقفها أو الغاء تنفيذها أمام أي جهة قضائية ولا يسمح بالنظر بها(الشرق الأوسط، 2012/11/23).

نتيجة للإعلان الدستوري الذي قام به الرئيس محمد مرسي أنشأت جبهة سميت جبهة الإنقاذ الوطني والتي تعتبر تكتل سياسي معارض للإعلان الدستوري .

محمد مرسي في قمة عدم الانحياز 2012 :

حضر الرئيس محمد مرسي مؤتمر قمة عدم الانحياز في إيران، بتاريخ 30 اغطسس 2012 ، حيث كانت زيارته لايران بسبب حضور فعاليات القمة الاولى وتعتبر زيارته اول زيارة لرئيس مصري منذ قيام الثورة الاسلامية في عام (Web.archive.org, 30/8/2012).

محمد مرسي والقمة الإسلامية الثانية عشر 2012 :

عقد مؤتمر القمة الاسلامية الثاني عشر بتاريخ 6 فبراير 2012 في القاهرة، وقد حضر هذا المؤتمر قادة ورؤساء الدول الاسلامية، وترأس محمد مرسي الجلسة الاولى في اعمال القمة، وألقى خطابا ترحيبا بالحضور (صالح، 2016، 35).

بدأ الرئيس محمد مرسي يخطط لمستقبل مصر ومصيرها خارجيا أثناء زياراته الخارجية، ويقوم بتوطيد العلاقة بين مصر ودول أخرى. كذلك الحال عند حضوره مؤتمر القمة الإسلامية الثانية عشر وقمة عدم الانحياز، وهذا يدل على أن الرئيس محمد مرسي يريد التبادل في العلاقات الإقتصادية بين مصر والدول المجاورة على المستوى الإقليمي والإسلامي، وهذا ما هو إلا نمو للفكر الاقتصادي للدكتور مرسي.

محمد مرسي والانقلاب عليه :

بدأت مظاهرات حاشدة تطالب برحيل محمد مرسي، وقامت قيادات القوات المسحلة المصرية بإصدار بيان يتضمن أنذارا لمرسي بالتنحي عن السلطة، وأعتبرت قوى التأييد لنظام محمد مرسي أن البيان الذي أصدره الجيش مخالفا لتدخله في السياسة (بي بي سي، 2013/07/13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وقامت الرئاسة بإصدار بيانا قالت: فيه أنها ترى بعض العبارات في بيان الجيش تتضمن دلالات تسبب في حدوث ارباك للمشهد الوطني ويعمل على تفكك الوحدة الوطنية .

قوى المعارضة اتهمت الرئيس محمد مرسي بتكريس السلطة بيد الأخوان المسلمين وبالعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي، لذلك قاموا بالمظاهرات ضده والمطالبة بتنحيه وإسقاط نظامه

في شهر ابريل من عام 2013 ظهرت حركة تمرد معارضة للرئيس محمد مرسي، مطالبة بإعلان مبكر عن انتخابات رئاسية جديدة، تعد هذه الحركة هي نواة تأسيس لمظاهرات 2013/6/30 كونها اعتمدت على الكثير من آراء المصريين المؤيدون لمطالب هذه الحركة والتي كانت تهدف إلى إزالة حكم محمد مرسي وإجراء انتخابات جديدة في البلاد (صالح، 2016، 39) .

وفي 3 يوليو 2013 تم تعيين المستشار عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد.

عدلي محمود منصور هو رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، ولد في 1945، واستلم رئاسة جمهورية مصرفي فترة انتقالية، نتيجة المظاهرات التي قامت ضد مرسي، بعد أن قام عبدالفتاح السيسي قائد القوات المسلحة بعزل الرئيس محمد مرسي من منصب رئيس الجمهورية بعد توليه عاما على استلامه. (الجزيرة نت، 2013/7/3).

الرئيس عبد الفتاح الســيسـي :

عبد الفتاح سعيد حسن خليل السيسي ولد في عام 1954، وهو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ترجع أصول عائلته إلى محافظة المنوفية (العربية نت، 2014/5/8).

التأهيل العسكري للرئيس عبد الفتاح السيسي:

بدأ حياته العسكرية كطالب في المدرسة الثانوية الجوية في عام 1970 وفي عام 1977 حصل على درجة البكالوريوس من الكلية الحربية المصرية، ثم في عام 1992 حصل على درجة الماجستير من كلية القادة والأركان البريطانية، وفي عام 2003 حصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية وفي عام 2006 حصل على زمالة كلية الحرب العليا الأمريكية (العربية نت، 2013/5/8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترشحه لرئاسة الجمهورية :

قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بوضع خارطة طريق لمستقبل مصر بعد أن عزل الرئيس محمد مرسي، وضع هذه الخارطة بمساعدة المجلس الاعلى للقوات المصرية وتضمنت تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، والتخطيط السليم لمستقبل لمصر، ثم أعلن عبد الفتاح السيسي استقالته من منصبه كوزيرا للدفاع في 26 مارس 2014 والترشح رسميا في خوض انتخابات رئاسة الجمهورية المصرية (صالح، 2016، 167-168).

تقدم عبد الفتاح السيسي بأوراق ترشحه رسميا في أبريل من نفس العام، وحصل على 188 ألف توكيل من المواطنين المؤيدين له ، وحسب دراسات اللجنة العليا للانتخابات قالت: بأن المنافسة ستكون شديدة بين عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي في الانتخابات التي إجريت في شهر مايو من عام2014 والتي شارك بها المصريين داخل مصر وخارجها الا أن فوز عبد الفتاح السيسي وحصوله على نسبة 96.9% من الاصوات الصحيحة كانت مفاجئة كبرى للجنة الانتخابات والشارع المصري (سي أن أن عربية، 2014/4/20).

المشاريع الاقتصادية في عهد السيسي :

قام باعادة فتح قناة السويس الجديدة ثم أسس قناة بورسعيد، وقام بالعمل بالمشروع القومي للطرق ثم قام بانشاء مليون وحدة سكنية، وطور العشوائيات ونظمهم ووفر الخدمات اللازمة لهم.

بدأ الرئيس السيسي القيام بهذه المشاريع بهدف تطوير مصر والارتقاء بها وخدمة الشعب المصري، ولعل من أهم ما قام به هو فتح قناة السويس التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والتي تربط بين قارات العالم القديم وهي آسيا وأفريقيا وأوروبا مع بعض البعض بهدف وضع رسوم تجارية على السفن المارة فيها، وذلك من أجل الاستفادة وتحصيل النقود لتحسين الوضع الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتهاكات المنسوبة إليه :

وجهت اتهامات لعبد الفتاح السيسي بإرتكاب جرائم ضد الانسانية وذلك عقب أحداث فض إعتصامات مؤيدي محمد مرسي، كما قامت جماعة الاخوان المسلمين بتكليف محامين بريطانيين للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها السيسي ضد الانسانية ،في حين تحدث رئيس محكمة استئناف القاهرة أن تلك الجرائم لا يعاقبه عليها الا القانون الدولي .(Aljazeera.net, 11/6/2016)

انتقادات لسياسته الاقتصادية :

وجه خبراء الاقتصاد انتقاداتهم لعبد الفتاح السيسي لمشروع نقل العاصمة وذلك للتكلفة الاقتصادية الضخمة التي تعد أكبر من سدس ميزانية الحكومة المصرية، وكذلك إمكانية حل مشاكل ملايين المصريين الذين يقطنون في المدن بهذا المبلغ (theatlantic.com, 26/3/2015)).

حتى وان أصبحت مصر تحارب الفساد ويقوم الشعب المصري بتغيير رؤساءها إلا أن الانتقادات لا تنتهي وذلك من خلال بيان الأخطاء التي يقع بها النظام المصري ليتم تصويبها.

محاولة الاغتيال :

في تاريخ 20 نوفمبر 2016 ، أعلنت السلطات المصرية أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قد تعرض لمحاولتين من الاغتيال، كانت المحاولة الاولى عندما زار السعودية لتأدية مناسك العمره، والمحاولة الثانية داخل مصر وتم إحباط كلتا المحاولتين. (Arabic.com, 12/4/2015).

المبحث الثاني التركيبة المؤسسية للنظام السياسي المصري

النظام السياسي المصري هو نظام مختلط ما بين البرلماني والرئاسي، ويصور البعض الآخرين من أساتذة النظم السياسية أن النظام السياسي المتكامل هو الذي يأخذ من كل نظام قطعه ليخلق نظاما بعيدا عن العجر ويحقق العمل والانجاز، ليكون هو النظام الامثل على وجه الأطلاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزاد الأهتمام بالمؤسسة العسكرية المصرية كونها أحد المكونات الاساسية للنظام السياسي، وكونها تلعب دورا مهما في صناعة القرار السياسي، وهذا قد اثار اهتمام الباحثين والمختصين حول المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية بشأن التداخل والتشابك الموجود بينهما، وخاصة بعد التدخلات العسكرية المتكررة كالحياة السياسية التي هي من اختصاص السلطة (شراب، 1998، 215).

لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دورا هاما وأثرت تأثيرا كبيرا في مستقبل مصر السياسي وحياتها السياسية، خاصة بعد اندلاع ثورة 25 يناير والتي أدت إلى تصاعد الاحتجاجات وزيادة المطالبة بتنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك ونظامه السياسي، وبتكليف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد المصرية.

وفي هذا المبحث سوف أتحدث عن تركيبة النظام السياسي المصري، وعن طبيعة النظام السياسي المصري من حيث المرونة والجمود، بالإضافة إلى المؤسسات المعروفة في النظام السياسي المصري كالمؤسسة العسكرية، والسلطات الدستورية المصرية ودورها في عملية صنع القرار .

وسنناقش في هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عملية صنع القرار السياسي المصري.

المطلب الثاني: معالم التغير والنظام السياسي المصري (دراسة مقارنة).

المطلب الأول

صنع القرار السياسي المصري

إن عملية صنع القرار المصري هي موضع أهتمام الباحثين والمختصين في شأن الدراسات السياسية، وكافة فروعها وأن عملية التحليل لصناعة القرار السياسي يقوم على دراسة القرارات الداخلية اولا ثم دراسة القرارات الخارجية التي تتخذها الدولة في النطاقين الاقليمي والدولي، لذلك يمكن التمييز بين ما يسمى قرارا داخليا أو قرارا خارجيا (زهران، 1987، 194).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن دراسة عملية صنع القرار السياسي، توضح مدى تطور الانظمة السياسية وتوجهاتها الاساسية لخدمة الدولة ، كما وأنها تكشف عن مدى ديمقراطية الانظمة الحالية وخاصة في دول العالم الثالث، وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامه وتتلخص بأنه كلما اتسعت دائرة الافراد بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فأنها تؤدي الى وجود تطور حقيقي في أداء النظم السياسية نحو الديمقراطية وبهذا تتحقق العدالة الاجتماعية (Easton, 1996, 50).

عملية صنع القرار عملية هامة؛ لأنها تقوم على تقرير مصير دولة بأكملها، كما وتعد عملية لتنظيم المؤسسات داخل الدولة وتسيّـر شؤونها في كافة المجالات، إذ تعتبر عملية كاملة متكاملة تتم على جميع المستويات التنظيمية داخل الدولة وخارجها حتى يصدر القرار المناسب.

وفي هذا السياق سنتناول الإطار النظري لعملية صنع القرار السياسي، ويستلزم تناوله عدة نقاط هي:

مفهوم عملية صنع القرار السياسي .

العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي.

العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي.

معوقات عملية صنع القرار السياسي.

كيف يمكن صياغة القرار السياسي المناسب في مصر؟

مفهوم عملية صنع القرار السياسي :

" مجموعة من القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة " (جمال مجاهد،2004 68).

" ويقصد بعملية صنع القرار السياسي بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها "(Robin&snyderm, 1966, 437).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الباحث أن عملية صنع القرار هي وجود بدائل حول مشكلة معينة واختيار بديل يناسب الجميع ويخدمهم ويحقق مصالحهم وفق دراسات ومعايير تجنبا للعواقب مع إحداث التفاعل بين أطراف الموقف بهدف الاستقرار.

العناصر الرئيسية لعملية صنع القرارات :

ويمكن تحديد العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار بعدة أمور تتمثل في ما يلي:

البيئة الخارجية للقرار:

وهذه البيئة الخارجية تقوم على تهيئة الحركة والفعل بصورة واضحة لتصنع امكانيات مرسومة ومخطط لها، حيث تشمل البيئة الخارجية للقرار العديد من الضغوطات والمؤثرات والحقائق (مقلد، 1968، 135).

عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا تأتي فجأة، بل تأتي بصورة منظمة ومدروسة، تكون بحاجة ماسة إلى تراكم الخبرات والعلم والدراية ليتم اتخاذ القرار المناسب.

البيئة الداخلية للقرار:

وتتشكل هذه البيئة من ما هو سائد سياسيا وأقتصاديا، كالاحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والمنظمات الغير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة إلى وجود رأس المال ورجال الاعمال (زهران، 1992، 6).

عملية صنع القرار على مستوى البيئة الداخلية تتأثر بعدة عوامل مختلفة، لذلك من الصعب تحديد صانع القرار بشكل دقيق بسبب كثرة الاختلافات بين الأحزاب السياسية، أو حتى وجود اختلاف في الآراء لجماعات المصالح، وأيضا اختلاف برنامج المنظمات الغير حكومية، وهذا يشكل قضية رأي عام وخلق ردة فعل قوية خاصة إذا كان القرار غير مدروس بشكل ممتاز وليس مخطط له .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ القرار:

لا تقوم عملية صنع القرار على قواعد نظرية وحسابات ولا تأتي وليدة الصدفة، بل تأتي من الضغوط الناتجة إزاء موقف أو مسألة معينة، وبهذا قد تتوفر كافة المعلومات عن صناعة القرار بشكل كامل لا تتوفر، وقد تنجح عملية صنع القرار وقد تفشل، أو قد تطول عملية صناعة القرار أو تقصر.

د) طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار:

تتفاوت الهياكل التنظيمية من حيث درجة التشعب وتعدد المستويات، حيث أنه كلما تعددت درجات التشعب تتعقد الاجراءات التي تتحكم في علاقة الهيكل التنظيمي في صنع القرار، وكلما قل تعدد المستويات فتصبح السيطرة على الاتصال والتعامل امرا سهلا (مقلد، 1982، 152).

العناصر المؤثرة على صناعة القرار:

ان عملية صنع القرار تتأثر بوجود عدة عوامل تجعل صانع القرار يرضخ ويستسلم إلى تلك المؤثرات وبالتالي تتأثر جميع مراحله بعدة عوامل تتلخص بمركز صانع القرار في الهيكل التنظيمي لصنع القرار وميول صانع القرار لاتجاهات معينة، وأختلاف تقييمه لمصالح دولته بسبب غموض رؤيته لها (مقلد، 1982، 253-254).

معوقات عملية صنع القرار:

أن عملية صنع القرار السياسي تتم على درجة عالية من الرشد والعقلانية، كونها تستند إلى الكثير من الحسابات والتقديرات والتحليلات والدراسات بوصفها خلاصة تشاور جماعي بين المختصين في صناعة القرار، وبالرغم من ذلك فإن العديد من القرارات تأتي على عكس النتائج المخطط لها (Bidegypt.org, 17/7/2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن بلورة المعوقات بوجود تصورات تقليدية تقف مع المجتمع في جميع اتجاهاته، وصعوبة إجراء تقارب بين القرارات بسبب اختلاف وجهات النظر، وتزمت النخبة السياسية وتمسكها في صنع قرار سياسي لا يرضي الشعب، بالاضافة إلى وجود نزاعات واختلافات بين صانعي القرار تؤدي إلى خطأ في اختيار السياسات والتدفق المتزايد للمعلومات وافتقار صناع القرار على استيعابها(مقلد، 1993، 23).

تبقى المعوقات موجودة أمام صانع القرار وأمام عملية صنع القرار، ومن الصعب صنع قرار شامل دقيق للموقف المعين، والسبب في ذلك اختلاف المستويات التنظيمية والاختلاف في الآراء والأفكار، أو حتى تشويش وفوضى من قبل الشعب، وبالنهاية يتم اختيار القرار المناسب من بين عدة بدائل لخدمة الجميع وتحقيق المصلحة.

كيف يمكن صناعة القرار السياسي المناسب؟

من الصعب أن يتم صناعة قرار يرضي كافة اطياف الشعب في وقت واحد، ولكن يمكن صناعة القرار بشكل يحقق شيء كبير من المصلحة ويخدم أكبر عدد من المواطنين داخل الدولة، ويتم ذلك من خلال عدة أمور منها الابتعاد عن كل شخص يفتقر للخبرة مع وإعطاء كل ذي اختصاص اختصاصاته، ومواكبة عصر السرعه وبناء نظم إتصالية ومراكز معلومات تتصف بالكفاءة، وقيام الأجهزة التنفيذية باختصاصاتها وتوسيع دائرة المشاركة الفعلية لاكبر عدد ممكن من الجماهير (Pidegypt.org, 17/7/2016).

بهذا يمكن صناعة قرار سياسي مناسب محقق للمصالح خادم للمجتمع، يكون بعيدا كل البعد عن اختلاف الآراء والأفكار ووجهات النظر لا يشتت الأفكار يكون هدفه الأولي والنهائي خدمة الدولة المصرية .

تركيبة النظام السياسي المصري :

النظام السياسي المصري هو نظام متعدد الاحزاب حسب ما نص عليه دستور 2013، وأن التداول للسلطة قائم على أساس السلم، ويتم الفصل بين السلطات على أساس التوازن بينهما، وأن حقوق الإنسان وحرياته مصانه، والسيادة تكون للشعب يمارسها ويحميها بوصفه مصدر السلطات (الدستور المصري، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب تمثل الشعب في الانتخابات عن طريق اقتراع سري عام ومباشر وتكون مدة عضوية المجلس خمس سنوات.

ومن اختصاصات المجلس (rosaelyossef.com, 28/8/2015):

تقوم بإقرار السياسة العامة للدولة .

تعد الخطط العامة للتنمية الاقتصادية .

تقوم بإعداد الموازنة العامة للدولة .

رئيس الجمهورية :

وهو رئيس الدولة وصاحب السلطة التنفيذية ويقوم على رعاية مصالح الشعب، ويحافظ على استقلال الوطن ويعمل وفق أحكام الدستور ويلتزم قواعده، وينتخب لمدة أربع سنوات .

ومن اختصاصات رئيس الجمهورية (rosaelyossef.com, 28/8/2015):

يقوم بتشكيل الحكومة ويعرض برنامجه انتخابي على مجلس النواب.

يعفي الحكومة من أداء عملها بعد موافقة أغلبية مجلس النواب.

هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولكنه لا يعلن الحرب، ولا يقوم بأرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية.

يعلن حالة الطوارئ بعد موافقة مجلس الوزراء.

يستفتي الناخبين في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا.

الحكومة:

وهي الهيئة الإدارية العليا في الدولة والمسؤولة عن تنفيذ القوانين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن اختصاصات الحكومة ما يلي (الدستور المصري 2013):

وضع السياسة العامة للدولة والإشراف عليها مع رئيس الجمهورية.

يحمي المواطنين ويحافظ على أمن وسلامة الوطن.

يوجه أعمال الوزارات والهيئات العامة التابعة لها وينسق بينها.

القيام بإعداد مشروع القوانين والقرارات.

يعمل وفق القانون بإصدار القرارات الادارية .

يعد مشروع خطة الدولة العامة الدولة.

إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

يعمل بإحكام الدستوربعقد القروض ومنحها.

يقوم بتنفيذ القوانين.

وحسب الدستور المصري لعام 2013 فإن السلطة القضائية هي سلطة مستقلة في عملها الحدد بالقانون، ويبين القانون صلاحياتها وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها (الدستور المصري 2013).

هذه تركيبة النظام السياسي المصري التي تتمثل بالسلطة التشريعية التي هي مستمدة من قوة الشعب، وأيضا تتمثل في السلطة التنفيذية التي يرأسها الرئيس المصري، وكذلك القضاء الذي يستمد قوته من القانون ويستند إليه، وبهذا يتحقق مصير الدولة المصرية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية المتمثلة برئيس الدولة والسلطات الدستورية بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية والتي من خلالها تُـدرس البدائل للقرارات وتصاغ بالشكل المناسب لخدمة الدولة وشعبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة النظام السياسي المصري:

النظام السياسي المصري مختلط ما بين البرلماني والرئاسي:

عندما يصاغ دستور جديد في مصر ،فيتشكل جدل واسع حول طبيعة النظام السياسي القادم في مصر، وتبرز تساؤلات تتمثل في أي من النظامين أفضل للمرحلة القادمة النظام البرلماني أم النظام الرئاسي؟ مع العلم أن النظام السياسي المصري في مصر لم يكن نظاما رئاسيا كما يعتقد الكثيرون وإنما نظاما خليطا يقوم على تركيز السلطات في يد الرئيس وهذا ليس هو النظام الرئاسي (ladiezcorner.com, 5/1/2013) .

النظام السياسي المصري نظاما مختلطا يأخذ من النظام البرلماني والرئاسي في وقت واحد من ناحية مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، وبهذا يكون النظام السياسي المصري جامدا ومرنا في نفس الوقت لأن النظام البرلماني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويكون جامدا، بينما النظام الرئاسي قائم على التوازن بين السلطات ويكون مرنا.

المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار:

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد وسائل قوة الدولة، وتؤثر بشكل كبير في عملية صنع القرار بسبب قوة قدراتها العسكرية، كما وتستخدم أيضا للترهيب والتهديد في أوقات السلم والحرب وتقوم على حماية مصالح الدولة والدفاع عن امنها ضد اي خطر يهددها، كما وتؤثر على السلوك السياسي للدول الأخرى كونها تمتلك المرونة الكافية والتطور لصنع القرار وأمتلاك أحدث الوسائل في ذلك (الحديثي، 1982، 18-19).

الجيش يعكس قوة الدولة وقدرتها في عملية صنع القرار، فهو يعد المرآة التي تعكس قوة الدولة في تأثيرها على المجتمع الدولي أو الإقليمي أو حتى قدرتها على التأثير في مواطنيها ومؤسساتها، بحكم أن الجيش هو العامل الأساسي في توفير الأمن والبيئة المطمئنة للدولة، بالإضافة أنه يعد من العوامل المهمة في السياسة وخصوصا في السياسة العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتمد عملية صنع القرار على نموذج النخبة ،أو نموذج القائد المسيطر سواء كان هذا القرار داخليا أو خارجيا، وهذا يمكن القائد أو الحاكم من صناعة القرارات بمفرده أو بوجود مجموعة مستشارين مقربين منه يقوم هو بتعيينهم، أما في زمن الرؤساء الثلاث (عبد الناصر- السادات- مبارك)، فقد غلب على صنع قرارتهم نمط القائد المسيطر بالرغم من أختلاف الاسلوب والتوجه لكل منهم (عبد الحي، 2000، 70).

يرى الباحث أن الطابع العسكري قد طغى على مؤسسات الدولة في عملية اتخاذ القرارات على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة وأن الطابع العسكري طابع فردي يتمثل في الرئيس وأسلوبه في حل المشاكل دون مراعاة مؤسسات الدولة الأخرى أو حتى الرجوع إليها.

النواة الصلبة لجمهورية مصر العربية هي المؤسسة العسكرية؛ لأنها تسيطر على مفاصل الدولة وتفرض هيمنتها عليها وذلك من خلال وجود الأجهزة الاستخبارتية كالمخابرات العامه والمخابرات الحربية بالأضافة الى مباحث أمن الدولة، حيث تقوم هذه الأجهزة على توخي السيطرة الكاملة على المؤسسات المدنية داخل الدولة وتلعب دورا في تعيين موظفين الدولة، ولها حق النظر في الموافقة او الرفض على القرارات الداخلية التي تصدرها تلك المؤسسات (شكري، 2012، 44).

عند سيطرة الجيش على المؤسسات المدنية داخل الدولة وكون الأجهزة الأمنية التابعة للجيش على دراية في كلما يدور حولها، وتجلب المعلومات بشكل كافي، فإنه من السهل أن يقوم هو بعملية صياغة القرار وصناعته داخليا وخارجيا.

السلطات الدستورية ودورها في عملية صنع القرار:

السلطة التنفيذية :

تعد السلطة التنفيذية مركز وقلب النظام السياسي المصري والشريان الرئيس له ،حيث كانت تشير في الماضي على أنها النظام السياسي بأكمله؛ لانها كانت تمارس صلاحيات السلطة التشريعية والسلطة القضائية إلى جانب عملها، كما وتعد أقدم السلطات في تاريخ مصر (هلال، 2010، 99).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة التنفيذية أو الحكومة هي الهيئة التي تمارس سلطة حكم الدولة ،وتقوم برسم السياسات العامة للدولة وتصدرها وتنفذها، وتعمل على تنظيم شؤون المواطنين اليومية كما وتقوم بوظائف أخرى كالوظيفة التشريعية لانها المصدر الرئيسي لمعظم مشروعات القوانين، والوظيفة الرمزية كونها تعد رمزالدولة ونظامها السياسي (إبراهيم، 2007، 2).

السلطة التنفيذية هي رمز الدولة، كون رئيس الدولة هو صاحب هذه السلطة، وكون الرئيس أيضل هو القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، فإن إصدار القرارات وصياغتها وصنعها هي مسؤولية مشتركة ما بين مؤسسة الجيش المصري والسلطة التنفيذية، ولكن تبقى فردية القرارات موجودة عند الرئيس المصري كونه صاحب السلطة التنفيذية وقائد الجيش.

السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية أوالبرلمان عنصرا هاما من عناصر تحليل النظم السياسية، لانها تمثل ارادة الشعب بأعتبارها تتكون من ممثلين منتخبين انتخابا عاما مباشرا، ويوجد لها صلاحيات تمارسها مثل تشريع القوانين وإصدارها بتنظيم شؤون الدولة والمجتمع إضافة إلى أنها تمارس مهمة الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية من خلال السؤال أو الإستجواب (إبراهيم، 1998، 173).

البرلمان هو المؤسسة التي توضح حالة النظام السياسي وتوضح أيضا مدى رضا الأفراد عن القرارات وصناعتها كون أعضاء البرلمان منتخبون من الشعب في نهاية المطاف، وبالتالي فإن رضا السلطة التشريعية أو عدم رضاها هو حالة تمثيل لصياغة القرار وتدخلها في صنع القرار الداخلي والخارجي.

السلطة القضائية :

السلطة القضائية هي ثالث السلطات الدستورية للدولة ، لها أهمية عظمى كونها تقوم بالفصل في الخلافات بين الاطراف المتنازعه، التي تنشأ بين أفراد المجتمع ببعضهم او بينهم وبين الهيئات الحكومية ، أو بين تلك الهيئات الحكومية،تعمل هذه السلطة وفق أحكام الدستور والقانون وتحافظ على حقوق الافراد وتحقق العدل والمساواه(العادلي، 1996، 262).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كون اختصاص السلطة القضائية هو الفصل في المنازعات بين الأطراف المتنازعين المواطنين أنفسهم، أو المواطنين وأجهزة الدولة، فإنه أصبح من السهل أن تؤثر في عملية صنع القرار بوصفها المستخدمة للقانون والعاملة بأحكامه وأحكام الدستور، وبالتالي فإنها تردع الأشخاص إذا كانوا معارضين لسياسة الحكومة أو تفصل بين المتنازعين إذا وجد الخلاف.

المطلب الثاني

معالم التغير في النظام السياسي المصري (دراسة مقارنة)

وفيه ندرس عن النظام السياسي المصري من حيث التغير والاستمرارية، ومن ثم ندرس النظام حسني مبارك، ومحمد مرسي، وعبد الفتاح السيسي.

النظام السياسي المصري ما بين التغير والاستمرارية:

عندما نقوم بدراسة النظام السياسي فيجب وضعه في سياقه التاريخي ليمكن فهمه، حيث مر النظام السياسي المصري بثلاث مراحل وهي: مرحلة التعددية السياسية 1923 – 1952، ومرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952 – 1976، ومرحلة التعددية السياسية الثانية 1977 حتى وقتنا هذا (هلال، 1977، 87).

بدأت المرحلة الأولى منذ حصول مصر على استقلالها القانوني حتى استيلاء الجيش على السلطة وتولي زمام أمورها، وكان من سماتها السياسية تعدد الأحزاب السياسية، وسماتها الاقتصادية بروز نظام الاقتصاد الحر، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد غابت عنها التعددية السياسية الحزبية بالإضافة إلى وجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد وهيمنة رئيس الجمهورية على السلطة وتركزها بيده، وسيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وعدم السماح بحق الاعتراض السياسي، وتسلط النظام السياسي وممارسته الدكتاتورية والعنف مع المعارضين، وبالنسبة للمرحلة الثالثة فقد تحول التطور إلى تأكيد الدولة على مؤسسات القطاع الخاص والعام واعتمادها على قوى السوق وأخذها بمبدأ الانفتاح الاقتصادي، ثم انتقاله من مرحلة التنظيم السياسي الواحد إلى مرحلة التعددية السياسية المقيدة ثم تفعيل مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات (رسلان، 2008، 43).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غابت مرحلة التعددية السياسية عن المرحلة الثانية وظلت موجودة في المرحلتين الأولى والثالثة، حيث أن غياب التعددية في المرحلة الثالثة هو دليل على تسلط السلطة وجمودها ودكتاتوريتها، أما بقاء التعددية ما هو إلا دليل على زيادة الوعي السياسي .

في فترة الستين عاما من 1950 حتى عام 2010 شُـبّه النظام السياسي بعجلة تدور من نظام متعدد الأحزاب إلى نظام حزبي واحد ثم رجوعه إلى التعدد الحزبي (هلال، 2010، 25).

يرتبط نظام تعدد الأحزاب وعدمه بالرئيس الموجود في تلك الفترة الزمنية من حيث تقبل الآراء وضرورة العمل بإنشاء الأحزاب السياسية أو عدمه، أو مدى تزمت الفكر السياسي للرئيس أو تساهله وتطوره.

النظام السياسي المصري خلال العهد الجمهوري 1952 – 1981 :

كما ذكرنا سابقا أن الرئيس محمد نجيب هو أول رؤساء جمهورية مصر العربية بعد انهيار الحكم الملكي، وهذا أول تغير على النظام السياسي المصري من نظام ملكي إلى نظام جمهوري.

وعند استلام الرئيس محمد نجيب الحكم بدأ بصياغة دستور جديد للبلاد يحقق فيه آمال الأمة وتطلعاتها، ويبقي تنعم بالاستقرار وتنهض بمستوى أفرادها، وقام محمد نجيب بهذا الدستور الجديد بتنظيم عمل السلطات الدستورية والاهتمام بالحريات العامة، فقد نظم عمل السلطة التشريعية في مادة واحدة من مواد الدستور والسلطة التنفيذية أيضا في مادة واحدة وكذلك الحال في السلطة القضائية، بينما الحريات العامة فقد نظمتها ثلاث مواد (العادلي، 2000، 430).

بينما الرئيس جمال عبد الناصر عندما استلم الحكم في مصر فقام أيضا بالإعلان عن دستور جديد في 16 يناير من عام 1956 ونظم فيه سلطة الدولة، وأخذ فيه بمبدأ النظام البرلماني وفيه أطلق الحريات العامة، وعمل على تقوية المجلس النيابي وقلل من اختصاصات رئيس الجمهورية بالإضافة إلى استقلال القضاء (فهمي، 1957، 170).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن الرئيس محمد أنور السادات فقد استلم الحكم بتأييد من رجال عبد الناصر كون السادات هو الرئيس المناسب بعد عبد الناصر؛ لأن مصر في تلك المرحلة كانت بحاجة إلى رئيس قوي ذو كاريزما عسكرية لرد العدوان عن مصر عام 1967 (العادلي، 2000، 510).

انتهج السادات نهج الرؤساء الذين سبقوه في وضع دستور جديد للبلاد، سمي دستور 1971 وأكد فيه وضع إقامة الدولة على مبدأ الشرعية وتطبيق سيادة القانون، كما وأعطى فيه السيادة للأمة كونها مصدر السلطات وعمل أيضا على مبدأ الفصل بين السلطات من ناحية التشريع والتنفيذ (العادلي، 2000، 521-522).

أما دستور محمد حسني مبارك فقد واجه صعوبة في بدايته ومعارضة سياسية ووجود جدل سياسي، فقد عمل دستور محمد حسني مبارك على حماية منصب رئيس الجمهورية، وكان يمهد لسيناريو توريث السلطة والحكم لابنه جمال، والدليل على حماية منصب رئيس الجمهورية هو ممارسته حكم مصر عن طريق الاستفتاءات لأكثر من مرة وانتخابه مرة واحدة في العام 2005 (مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 2007/4/24).

بلغ عدد مواد دستور محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي 247 مادة، منها 42 مادة مستحدثة تم الحديث فيها عن الفلاحين والعمال. فبالنسبة لوجه المقارنة بين الدستورين من ناحية رئيس الدولة؛ فقد تشابهت صلاحيات الرئيسين "مرسي والسيسي" في الدستورين 2012 و2013 في حصول المرشح على تزكية من 20 عضو من أعضاء البرلمان أو يحصل على تأييد 25 ألف مواطن، بينما دستور عام 2012 يتركز في حصوله على تزكية من 20 عضو في البرلمان وتأييد ما لا يقل عن 20 ألف مواطن. أما دستور عام 2013 فقد منح القوات المسلحة المصرية مزايا خاصة، وجعل القائد الأعلى للجيش يتشاور مع رئيس الدولة بينما دستور عام 2012 نص على محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية (bbc.com, 13/12/2013).

بقي دستور مصر لعامي 2012 و 2013 متشابه في النصوص مثل تمثيل حق المرأة ومدة حكم النظام، حيث يرى الباحث أن هذه المواد هي مواد جامدة في مضمونها لا يمكن تعديلها إلا إذا اقتضت الحالة لذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ وجود تشابه ما بين دستور محمد نجيب ودستور عبد الناصر ودستور محمد السادات من ناحية تنظيم السلطات الدستورية وإطلاق الحريات العامة. بينما تميز دستور محمد نجيب بتقوية دور المجلس النيابي وتميز دستور عبد الناصر بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، بينما تميز دستور السادات بتطبيق سيادة القانون وترسيخ مبدأ الشرعية، ويدل هذا على اختلاف الفكر السياسي لكل من الرؤساء وتغير نظرتهم للأمور، فكل منهم ينظر للأمور من زاويته الخاصة، بينما دستور محمد حسني مبارك فقد تشابه مع من قبله من الرؤساء من ناحية تنظيم السلطات، لكنه تميز بحماية منصب رئيس الجمهورية وجعل النظام السياسي نظاما وراثيا.

الديمقراطية والتعددية الحزبية:

لم يشر دستور عام1956 على الأحزاب والتعددية الحزبية، وبهذا غابت صورة الديمقراطية في تلك الفترة، ثم تم حظر تكوين الأحزاب في هذه الفترة وبقيت صيغة التنظيم السياسي الواحد موجودة، وسار هذا النمط أيضا في دستور عام 1971. بينما دستور عام 1980 أخذ بمبدأ تعدد الأحزاب وكذلك الحال في دستور عام 2007 وهذا يدل على أن حق تكوين الأحزاب السياسية هو أساس النظام السياسي المصري (هلال، 2010، 43-44).

الفكر القومي:

أما بالنسبة لموضوع الفكر القومي فقد تركز عند الرئيس عبد الناصر، بينما الرئيس السادات تركزت عنده الوطنية المصرية، أما الرئيس محمد حسني مبارك فقد وجدت عنده القومية العربية ولكن الوطنية المصرية طغت وأخذت الجانب الأكبر خلافا لعبد الناصر، أما عن الفكر القومي للرئيس محمد مرسي فقد تمثل باهتمامه بالقضية الفلسطينية (Alfikralarabi.org, 17/7/20166).

وتمثل الفكر القومي للرئيس السيسي فهو ليس كمن سبقه من الرؤساء فيرى الباحث أن الرئيس عبد الفتاح السيسي هدفه الأول والأخير هو تسيير أعمال مصر وتنظيم شؤونها بعيدا عن القومية لضمان الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة القضائية وتطورها :

عمل الرئيس جمال عبد الناصر على استقلال السلطة القضائية وإنشاء محكمة دستورية وأبعد المؤسسة العسكرية عن أي دور سياسي (العادلي، 2000، 438).

بينما الرئيس محمد السادات عمل على مبدأ سيادة القانون في دستور 1971 وكرس مفهوم دولة القانون والمؤسسات وبهذا استقل القضاء أيضا في عهده (هلال، 2010، 250).

ولكن في عام 1979 انقلب الرئيس محمد السادات على القضاء وبدأ في تفكيكه من الداخل، وأجرى تغييرات في الهيئات القضائية وقام بإعطاء امتيازات واسعة للقضاة المقربين من السلطة، أما بالنسبة للرئيس محمد حسني مبارك فقد نقدم القضاة ضمن مؤتمر العدالة الأول لتحرير السلطة القضائية من الهيمنة الواقعة عليها من السلطة التنفيذية

.(Sasapost.com, 28/3/2014)

إعطاء امتيازات للقضاة من قبل السادات هو إبقاء القضاة مقربين منه في إصدار الأحكام التي يريدها.

كانت السلطة التنفيذية مهيمنة ومسيطرة على القضاء في زمن الرئيس مبارك وذلك من أجل مراقبة تحركات القضاة وتقييد صلاحياتهم القانونية، ومن وجهة نظر الباحث في ذلك الأمر هو إبقاء زمام أمور السلطة بيد حسني مبارك للحفاظ عليها ومنع أي قاضي من محاسبة مرتكبي الجرائم المقربين من الرئيس.

فعّـل الرئيس محمد مرسي دور القضاء وقام بفصله عن باقي السلطات إيمانا منه بمبدأ سيادة القانون وعدالته على المجتمع المصري كافة.

أما عن الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد أصبح القضاء مستقل ولكن تحت خضوعه للسلطة التنفيذية، وذلك عن طريق سحب صلاحيات المؤسسات القضائية ونقلها لرئيس الدولة مما جعل نفوذ لقضاء يتقلص أمام السلطة التنفيذية (صالح، 2016، 186).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة التشريعية وتطورها :

اتسم النظام السياسي في مصر على زمن جمال عبد الناصر بروح الاتحاد بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة، وكانت السلطة التشريعية تتصف بالحيوية في المنافسة للحصول على المقاعد في مجلس الأمة حيث تمكن المجلس من الهيمنة على المجتمع، ولكن ظلت الانتماءات والولاءات والطائفية في تزايد حتى أدت في النهاية إلى ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي.

في حين أن السلطة التشريعية في عهد الرئيس محمد السادات فقد شهرت رواجا وازدهارا، فقد غلب على المجلس النيابي طابع الثقافة والفكر، فضلا عن العلماء وأصحاب الصحافة والإعلام، وكان دور المجلس النيابي قوي بسبب تحالفات القوى الإسلامية التي أدت إلى خلق جهة رقابية تقوم على مراقبة أداء الحكومة (elsyasi.com, 11/11/2011).

وجود التحالفات بين القوى الإسلامية ووجود طابع الفكر والثقافة والصحافيين يؤدي إلى تقدم الحياة السياسية المصرية كما وتسهم في تقدم العلم والاقتصاد.

أما عن السلطة التشريعية على زمن محمد حسني مبارك فقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشعب 454 عضو، يوجد 10 أعضاء منهم يعينهم رئيس الجمهورية، حيث مارس أعضاء المجلس أعمالهم بعدم تعارض المصالح بالإضافة إلى ممارسة الشعب اختصاصاته كالوظيفة التشريعية والتي تتولى تشريع القوانين والوظيفة الرقابية التي تتولى مراقبة أداء الحكومة، ولكن اختلف المجلس النيابي ما بين عهد السادات ومبارك من حيث العلم والثقافة لأعضاء المجلس والذي اشترط على زمن مبارك بإجادة القراءة والكتابة لأعضاء المجلس (هلال، 2010، 177).

وفي عهد الرئيس محمد مرسي فقد سحب السلطة التشريعية من المجلس العسكري، وأمر بوجود مجلس نيابي منتخب، حيث إن وجود مجلس نيابي بعيدا عن سيطرة الجيش هو الإرادة القوية لمرسي بإعادة تفعيل دور المجلس النيابي بعيدا عن أية ضغوطات وقيام المجلس بعمله في حرية تامة، وحسب اعتقاد الباحث أراد الرئيس مرسي أن يكون نظامه السياسي مدنيا كونه أول رئيس مدني للبلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن السلطة التشريعية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد قام أيضا بنقل السلطة التشريعية إلى البرلمان، وأكد على المجلس أن يمارس صلاحياته وعلى رأسها مقاومة الإرهاب والتطرف (العربية نت، 2016/2/13).

يرى الباحث وجود تشابه بسيط بين عهدي مرسي والسيسي من حيث سحب السلطة التشريعية من أيدي الجيش ونقل السيسي السلطة التشريعية إلى البرلمان، ويرجع سبب ذلك إلى وجود الفترة الانتقالية التي حكمت قبل وبعد مرسي والسيسي غلب عليها طابع العسكرية.

السلطة التنفيذية وتطورها :

فعلى زمن عبد الناصر كانت له صلاحيات مثل إعلان حالة الطوارئ، ومارس صلاحيات أيضا في الإدارة والحكم سواء كانت في الأمور الداخلية أو الخارجية كما أن له الحق في حل مجلس الأمة (هلال، 2010، 105).

فقد ارتبط عبد الناصر في جميع سلطاته برئيس الوزراء أو الوزير المختص خاصة في توقيعاته، حيث أنها لا تنفذ إلا بعد توقيعهم بالإضافة إلى وجود اختصاصات ذات الطابع التشريعي التي تتلخص في اقتراح القوانين والاعتراض عليها، ولكن ضمن حقوق مقيدة وليست مطلقة (العادلي، 2000، 433).

وبالنسبة للرئيس محمد أنور السادات فقد مارس السلطة عن طريق الازدواجية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، مع اعتماد مجلس الوزراء على رئيس الجمهورية في القرارات ووجود التعاون بينهم في إدارة أعمال الحكومة التي تتمثل بإصدار القرارات التنفيذية ومراقبة تنفيذها وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة، وإعداد مشروعات للقوانين (Elsyasi.com, 11/11/2011).

تقارب مواد الدستور في عهد كل من عبد الناصر والسادات أدى إلى وجود تشابه في النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما السلطة التنفيذية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك فقد كان له الحق في اختيار رئيس مجلس الوزراء، واعتبر هذا الأمر هو حقا له كما وقام بتعزيز الدور التنفيذي للحكومة من خلال أخذ رأي مجلس الوزراء ورئيسه عند تعيين نوابه، وموافقة مجلس الوزراء على ممارسة الرئيس لبعض اختصاصاته، كما وبرزت في عهد مبارك ظاهرة الاستقرار الوزاري، وتأكيد الطابع المدني للوزارة بالإضافة إلى ارتفاع عمر الوزارة المتوسط من خلال عدم تغيير متلاحق عليها (هلال، 2010، 139-143).

أما عن الرئيس محمد مرسي فإن السلطة التنفيذية في دستور عام 2012 تتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، ويقوم رئيس مجلس الوزراء بتولي رئاسة الجمهورية المصرية كما ويقوم بالإشراف على أعمال السلطة التشريعية ويوجهها في أداء اختصاصاتها، حيث مارست الحكومة في عهدة عدة اختصاصات منها: توجيه أعمال الوزارات، وإعداد مشروعات القوانين، وإعداد مشروع خطة التنمية وإعداد مشروع الموازنة العامة ومتابعة تنفيذ القوانين (الدستور المصري، 2012).

أما عن عبد الفتاح السيسي والسلطة التنفيذية فقد أعطى لنفسه صلاحيات بموجب الدستور مثل تكليفه رئيسا لمجلس الوزراء، وتفويضه اختصاصاته، ودعوة الحكومة للاجتماع والتشاور وكذلك الحال أنه يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية وأنه أيضا القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية وله الحق في تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإعلانه حالة الطوارئ. ومن اختصاصات السلطة التنفيذية أيضا تنظيم القانون وشروط تعيين أو انتخاب الموظفين والسير ضمن أحكام الدستور بعيدا عن تضارب المصالح العامة (الدستور المصري، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

مؤسسة القرار السياسي المصري والسياسة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني مؤسسة القرار السياسي المصري والسياسة الخارجية

تمهيد

تعتمد صناعة القرار المصري على عدد من الأطراف، ويتأثر بعدة عوامل، ويحتل موضوع القرار السياسي موقعا متقدما للخروج بمجتمع مصري واعي وديمقراطي، كما ويكتسي موضوع صنع القرار أهمية بالغة على مستوى الفكر والممارسة الفعلية للرأي العام والتي تعتبر حجر أساس لحقوق الإنسان.

ويتأثر صنع القرار بعدة عوامل من أهمها: الحكومة أو الوزارة والتي تقوم بدورها على استطلاع الأوضاع المختلفة للمواطنين وتحديد مشاكلهم، ثم اختيار حل مناسب من الحلول الموجودة التي تعكس توجهات واحتياجات وآراء المواطنين، كما وتتأثر عملية صنع القرار بالرأي العام ومنظمات المجتمع المدني التي يكمن دورها في رصد تجاوزات الحكومة تجاه المواطنين، كما وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في التأثير على عملية صنع القرار من خلال إحداث الاعتصامات في حال كان هذا القرار غير مناسب للشعب المصري، وبذلك تقوم وسائل الإعلام بالضغط على أجهزة الدولة لتصحيح صنع القرار (الحوار المتمدن، 2012، العدد: 3663) .

تتشارك عملية صنع القرار بين مجموعة من الأطراف هدفها خدمة المجتمع المصري، وتستند في عملية صنع القرار إلى وجود أكثر من بديل متاح، وتقوم باختيار البديل المناسب الذي يرضي أكبر عدد ممكن من أطياف الشعب المصري وبعيدا عن أية مؤثرات.

وتمر عملية صنع القرار بالعديد من المراحل تبدأ بمرحلة التعريف بالموقف، ثم تشخيص المشكلة وتحديدها، ثم مرحلة البدائل والخيارات المطروحة، ثم مرحلة اتخاذ القرار بناءا على تحديد البدائل، وتنتهي بمرحلة التقييم والمتابعة من أجل تصحيح مسار الانحرافات (السامرائي، 2008، 60).

حيث أن عدد السكان يشكل قوة للدولة، خاصة إذا تم استثمارهم بشكل إيجابي يحافظ على سيادة الدولة، أما الموقع الجغرافي فيشكل أمرا هاما من حيث قدرة تأثيرها على المحيط الدولي المجاور وحجم الدولة وحدودها مع الدول المجاورة ووجود موارد تعتمد عليها، وبالنسبة لموضوع النظام الداخلي للدولة، فيتمثل باستقرار الحكم ووجود جماعات الضغط والأحزاب السياسية الموالية للدولة والتي تؤيد عملية صنع القرار للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول : مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي المصري وأثر المتغير القيادي.

المبحث الثاني : المتغير القيادي وأثره على عملية صنع القرار الخارجي.

المبحث الأول مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي المصري وأثر المتغير القيادي

لا بد للدولة أن تعمل على تنظيم أمورها الداخلية مع أفرادها قبل صناعة القرار السياسي الخارجي، وذلك من أجل ردع أية نقاط ضعف تتشكل عليها داخليا يعكس ضعفها خارجيا، فالأفضل لأي دولة عند صناعة قرار خارجي أن تكون منظمة أمورها داخليا حتى لا يصبح عليها ضغوطات داخلية أمام المجتمع الدولي الخارجي، فالتنظيم الداخلي يعد بؤرة استقرار للقرار الخارجي.

ومن هنا فإن عملية صنع القرار الخارجي هي عملية تتعد إلى عدة مراحل وهي: المرحلة الأولى: مرحلة إعداد القرار وتشمل التخطيط والمشاورة قبل إعداد القرار، والمرحلة الثانية: وهي مرحلة اتخاذ القرار، ويتم فيها صنع القرار واختياره من بين عدة بدائل، أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة تنفيذ القرار وفيها تقوم الأجهزة المختصة في تنفيذ القرار بعد شرحه وتفسيره (زهران، 1991، 194).

يكون دور السلطة التشريعية في عملية صنع القرار محصورا في إقرار السياسة العامة للدولة وعمل خطة التنمية الاقتصادية، أما السلطة التنفيذية فيتحدد دورها على تنفيذ السياسة العامة للدولة، بينما يكون دور السلطة القضائية في حماية الشعب وإقامة العدالة واستخدام القانون بشكل مباشر.

وتتنوع أجهزة الدولة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي المصري، فمنها ما يكون له دور وظيفي ومنها ما يكون دوره إداري، وتتحدد هذه الأجهزة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي والمخابرات العامة (هلال، 1991، 203). وسوف نذكرها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية المصرية .

المطلب الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية .

محددات السياسة الخارجية المصرية

تزداد علاقة مصر مع غيرها من الدول يوما بعد يوم، وهذا يجعلها في قوة وتنامي وذو تأثير على الساحة الدولية وجعلها تحتل مركزا قويا على الساحة العربية والإقليمية (مركز الحضارة، 2012، العدد: 5054).

وبعد انتفاضة عام 2012 أخذت السياسة الخارجية لمصر تنعطف نحو منعطف جديد أدى بها إلى التراجع للوراء، مما تولدت الكثير من المخاوف جعلت قوى الشعب بإحداث تغيير سياسي للنظام الحاكم من أجل صنع سياسة خارجية تخدم مصر، إلا أن هذا خلق تناقض في السياسة الخارجية بين محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي، حيث أن السياسة الخارجية في عهد محمد مرسي تعيد تحديد أولويات الأمن القومي كما أن مصالح جماعة الأخوان المسلمين طغت على مصالح الدولة، أما على زمن الرئيس عبد الفتاح السيسي فبدأت السياسة الخارجية المصرية تتجه نحو الإرث التاريخي للحكومات السابقة وذلك من أجل إصلاح الانتكاسات التي تعرضت لها السياسة الخارجية (المستقبل العربي، 2016، العدد: 114).

ويمكن القول بأن المحددات السياسة الخارجية المصرية تتبلور في ما يلي:

محددات على المستوى الداخلي.

محددات على المستوى الخارجي.

محددات المستوى الداخلي :

ويمكن تحديد تلك المحددات بعدة أمور تتمثل بالوضع الاقتصادي والرأي العام المصري والأحزاب السياسية والأهم من ذلك وجود معسكرات يوجد بينها تنافس شديد في صناعة القرار، المعسكر الأول معسكرا قوميا يركز على وجود مؤسسة أمنية وجيش قوي يخلقان دولة قوية، أما المعسكر الثاني فهو معسكرا ليبراليا وتناقض فكرة المعسكر القومي، حيث يؤمن المعسكر الليبرالي بفكرة وجود هيكل جيد وقوي للسلطة من أجل إيجاد استيراتيجية مختصة بشؤون مصر الخارجية (المستقبل، 2016، العدد: 114).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع الاقتصادي :

إن حالة توسع شريحة الفقر في مصر يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي، وذلك بسبب السياسات الحكومية التي تفرضها الحكومة المصرية لتتخلص من التزاماتها تجاه مواطنيها، وهذا يعكس مصطلح قوة الشعب وفقره كما وصفه (عبد الحافظ الصاوي) بـــ: "النظام القوي والدولة الضعيفة". أما فيما يتعلق بالاقتصاد الحكومي فقد أوضحت المؤشرات أن مصر تتفاقم في الدين العام وهذا يؤثر في سياسة مصر الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، أما على مستوى مجتمع الأعمال فيبرز له مساوئ اقتصادية خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة توفير العملات الصعبة واقتراض الحكومة من القطاع الخاص (الجزيرة نت ، 2016/9/13).

الرأي العام :

يعد عنصرا حاسما في تقرير السياسات الداخلية لمصر، حيث يقوم الشعب المصري بالتعبير عن رأيه عن طريق الإعلام أو المظاهرات و الاعتصامات، أو حتى عن طريق صناديق الاقتراع من خلال الامتناع عن التصويت ومقاطعته إذا كان القرار لا يرضي الرأي العام المصري. والرأي العام المصري يمتلك المعرفة والإدراك في الشعور بالحق في المسائلة كونه يراقب الإعلام والبرلمان بالطرق المشروعة ليتم تحديد مصيره (الأشعل، 2012، مقال نشر على صفحة الدكتور عبد الله الأشعل على الفيسبوك).

الجيش :

فيعتبر من المحددات السياسية الداخلية كونه يحظى برسم علاقات مصر مع الدول الأخرى إضافة إلى دوره الوظيفي في حفظ الأمن، كما أنه يمتلك أجهزة خاصة بجمع المعلومات وتحليلها واستخراج المعطيات لتحضير الخطط اللازمة بكل مهنية واحترافية لتتماشى مع مصلحة الدولة وشعبها (الأهرام، 2015، العدد: 1867).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب السياسية :

فإنها تلعب دورا كبيرا في صياغة السياسة الخارجية على المستوى المحلي والداخلي، بوصفها مؤشر قوة أو ضعف لحالة النظام السياسي المصري والسبب في ذلك يعود إلى تجذرها العميق في تاريخ مصر، كما تلعب الأحزاب السياسية دورا في التأثير والفاعلية للمشهد السياسي الذي تعيشه مصر في عملية صنع القرار، وتقوم بالضغط على أجهزة الدولة في عملة صنع القرار كونها تنادي بالحرية من الظلم والاستبداد الذي يعد المطلب الرئيسي للشعب المصري ومتنفسه (المركز الديمقراطي العربي، 2013).

يمكن للمحددات الداخلية أن تؤثر على مؤسسات الدولة في صناعة القرار وخاصة الوضع الاقتصادي؛ لأنه هو الأهم في أي دولة لأن نظرة صانع القرار تتوقف عنده، أما بالنسبة للرأي العام فإن تأثيره في عملية صنع القرار قوي أيضا لأنه يقوم بمراقبة عمل المؤسسات الحكومية في صنع القرار ويراقب أيضا عمل رئيس الدولة وحكومته، أما بالنسبة للجيش فيكمن تأثيره في عملية صنع القرار السياسي المصري لأنه عنصر قوة الدولة وهو المعني في الحفاظ على أمنها.

محددات المستوى الخارجي :

فتتمثل هذه المحددات بالقوى الإقليمية والدولية التي تحيط بالمنطقة المصرية، ويمكن بلورة هذه المحددات على الشكل التالي:

المؤسسة العسكرية:

تتحدد سياسة مصر الخارجية بشأن المساعدات العسكرية، حيث قامت مصر بتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت بالنظر إليها على أنها شريك مهم لها تجمعهم مصالح مشتركة، وأدى هذا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت برفع القيود التي كانت مفروضة على مصر في برنامجها العسكري (الأهرام، 2016، العدد: 47298).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأت مصر مركز قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكري وتحكّمها في قرارات العالم أجمع؛ لذا فإنها قامت بإقامة علاقات معها لعدة أسباب أهمها التعاون العسكري والمساعدات العسكرية لمصر تحت منظور التعاون العسكري من آليات عسكرية وخطط لوجستية وأسلحة لتكتسب مصر قوة عسكرية على الساحة العربية والإقليمية.

أما بخصوص العلاقات المصرية مع روسيا: فبعد التوتر الذي شاب العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت مصر تبحث عن فتح آفاق جديدة في علاقاتها العسكرية، وأرادت أن تكون هذه العلاقات عسكرية مع روسيا وذلك من أجل توسيع مصادر التسليح المصري، مما دفع مصر إلى توقيع اتفاقية صفقة سلاح مع روسيا وانتهت هذه الصفقة بتصريحات من وزير الخارجية الروسي عن إقامة قواعد عسكرية روسية في الأراضي المصرية، إلا أن مصر ترفض فكرة القواعد الأجنبية على أراضيها، وبقي التعاون العسكري بين البلدين يسير في إطار الاحترام المتبادل (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/3/5).

رأت مصر أن علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها غير كافية، لأن الولايات المتحدة أصبحت تلوح لمصر بوقف الدعم عنها، وهذا دفع مصر إلى توطيد علاقاتها مع قوة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية ألا وهي روسيا. كما وأصبح توجه مصر في توطيد علاقاتها العسكرية تقتصر على دول عظمى قوية تلعب دورا كبيرا في التحكم بالقوى العالمية كالصين وروسيا والولايات المتحدة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وبهذا تكتسب مصر قوة على الصعيد الإقليمي تجعلها تتحكم في القرارات الإقليمية وتؤثر بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والتجارة والشراكة:

شهدت مصر علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد، حيث تمثل مصر المستفيد الأكبر في لائحة الدول من المساعدات الأمريكية، وتتمثل هذه المساعدات في تمويل مشروعات عامة مثل الصرف الصحي ومياه الشرب إضافة إلى تطوير السياسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كما وحظيت مصر أيضا مع الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاملات التجارية كون مصر كانت تنظر لها بأنها الشريك التجاري الأول، وظلت هذا العلاقات في زمن رؤساء مصر حيث شملت عدة جوانب تتمثل بالاستثمارات الأجنبية والعلاقات التجارية السياحية (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستيراتيجية، 2017/4/8).

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية المصرية الروسية فقد اتسمت بالتقارب خاصة في ظل التقارب السياسي بين البلدين وتوافق الإمكانات، وأدت هذه العلاقات إلى تطوير مستوى الشراكة وتطوير المصالح المشتركة للشعبين، وهو من وجهة نظر روسيا أنها تريد استعادة مكانتها وهيبتها العالمية، أما وجهة نظر مصر الخروج من العجز الاقتصادي وتحقيق الأمن والاستقرار (الأهرام، 2015، العدد: 46816).

أما على جانب العلاقات الاقتصادية مع الصين، فقد شهدت تطورا مستمرا في كافة المجالات، بالإضافة إلى سعي الدولتين في تحقيق السلام العالمي مع احترام كل دولة خصوصية الأخرى، وتتبلور مقومات العلاقة بين البلدين إلى الموقع الاستراتيجي لكل منهما وحدودها مع الدول الأخرى والحجم الكبير للسكان ووجود المحددات الاقتصادية والتاريخية والخارجية، حيث تلعب المحددات الخارجية دورا كبيرا في تطور العلاقات فيما بينهما، أما المحددات الاقتصادية فتتحدد بدعم سياسات الاقتصاد المصري بما يخدم مصالحها الاقتصادية (الهيئة العامة للاستعلامات، 2017/4/30).

أما على جانب العلاقات الاقتصادية المصرية مع الاتحاد الأوروبي، فتمثلت باتفاقية الشراكة بين الاتحاد ومصر، حيث يُعتبر الاتحاد الأوروبي المستثمر الأول في مصر، وهذا ما يجعل مصر تحقق تنمية اقتصادية سببها منح امتيازات للمنتجات الزراعية وإلغاء الرسوم والضرائب الجمركية، والقيام بتطوير علاقات علمية وثقافية في مجالي البحث العلمي والتكنولوجيا .(European Union)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تريد مصر توسيع علاقاتها الاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الدول لتستفيد من التمويل النقدي، ولتحقق التنمية الاقتصادية وسد العجز في المديونية وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

وبالنسبة للعلاقات المصرية العربية فقد اتسمت بالمتانة والمواقف الراسخة، خاصة مع دول الخليج العربي بعد الإطاحة بحكم الأخوان المسلمين، حيث وقفت دول الخليج العربي إلى جانب مصر من أجل استقرار المنطقة، أما بالنسبة لعلاقة مصر بالمملكة العربية السعودية فتتحدد بوقوف السعودية مع مصر لموجهة الإرهاب وأعلنت السعودية تقديم العم اللازم لذلك، ووقوف دول الخليج العربي مع مصر لمساعدتها في تجاوز الأزمة الاقتصادية (أخبار مصر، 2015/12/17).

أما عن علاقة مصر بالمملكة الأردنية الهاشمية، فقد تمثلت بوجود عدة ملفات أهمها ملف القضية الفلسطينية، وملف الإرهاب حيث تكاتفت جهود البلدين في مقاومة الإرهاب ومحاربته ونبذ العنف والتطرف، أما بخصوص الملف الثالث فهو خاص بشأن الأزمة السورية، حيث بذل وما زالا البلدان جهودا في حل الأزمة السورية (الأهرام، 2016، العدد: 47385).

ج) التبادل الثقافي:

تقوم السفارة الأمريكية في القاهرة بتقديم دوري لمجموعة من برامج التبادل الثقافي، حيث يقوم هذا التبادل على تقوية أواصر العلاقات بين البلدين (سفارة أمريكا وقنصليتها في القاهرة).

أما بخصوص التبادل الثقافي بين مصر وألمانيا، فأُنشئت الشراكة فيما بينهم عن طريق بناء المدارس لإتاحة فرص التعليم والثقافة، أضف إلى ذلك وجود برنامج دبلوم لغة ألمانية في مصر، ووجود الجامعة الألمانية بالقاهرة التي تأسست في عام 2003 (السفارة الألمانية في القاهرة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عززت مصر العلاقات الثقافية مع كوريا الجنوبية وذلك من أجل تنشيط التقارب بين البلدين، وهذا التقارب قائم على التبادل الثقافي والعلمي وأيضا في مجال التكنولوجيا (مصرس، 2012/7/2).

أرادت مصر تعزيز التبادل الثقافي مع دول مختلفة من أجل تقوية العلاقات وترسيخها، وأيضا من أجل الانفتاح على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى وذلك لزيادة عملية التنمية الاجتماعية لأفرادها.

بناءا على ما سبق فإنه يمكن تحديد المحددات الخارجية للسياسة الخارجية المصرية على ما يلي: في مجال التعاون والدعم العسكري ، ثم في مجال العلاقات الاقتصادية لدعم اقتصاد مصر، ثم في مجال التجارة وتعزيز الشراكة الدولية، إضافة إلى مجال التبادل الثقافي ووجود التبادل الدبلوماسي والمصالح القومية.

وهذا يحقق لمصر تحقيق مصالحها القومية وخدمة اقتصادها، ويعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، كما ويوفر لها مكانية قوية على الساحة العربية والإقليمية ويجعلها تسيطر وتهيمن على المنطقة في قراراتها وسياساتها كونها تملك القوة والمركزية في ذلك، وإضافة على ذلك فيمكن تحديد التبادل الدبلوماسي من ضمن قائمة المحددات ذات المستوى الخارجي للسياسة الخارجية المصرية، لأن ذلك يحدث خارج حدود الدولة المصرية مع الدول الأخرى ويحقق الاستقرار السياسي بين مصر والدول الأخرى التي تعتمد على أساس التبادلات الدبلوماسية، مما يجعل مصر تعمل على تحقيق الأمن والمصلحة القومية من خلال ذلك.

المطلب الثاني

مراكز وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية

يوجد في داخل كل دولة أجهزة تصنع القرار السياسي الخارجي، هذه الأجهزة منها ما يكون لها أدوار وظيفية محصورة في جمع البيانات والمعلومات، ومنها ما يكون دورها في تقديم الرأي والمشورة، ومنها ما يعمل على شحن الجماهير وتعبئتهم لتأييد ذلك القرار، ويمكن القول بأن الأجهزة التي تقوم على جمع البيانات هي وزارة الخارجية والمخابرات العامة، أما الأجهزة التي تقدم الرأي والمشورة هي المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية، أما عن الأجهزة التي تقوم على تأييد الشعب فتتمثل بالبرلمان من خلال لجانه: لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الأمن القومي، ولجنة الشؤون العربية وغيرها من اللجان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الأحزاب السياسية. أما بالنسبة لأدوات تنفيذ السياسة العسكرية فإنهاتتمثل بالأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية وغيرها من الأدوات، ويتم الحديث عنها في مراكز تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، وتتبلور هذه الأجهزة في الشكل التالي (زهران، 1987، 203):

رئاسة الجمهورية.

مجلس الوزراء.

وزارة الخارجية.

وزارة الدفاع.

المخابرات العامة.

مجلس الأمن القومي.

الأحزاب السياسية.

رئاسة الجمهورية :

تعد رئاسة الجمهورية حلقة الوصل بين كافة أجهزة الدولة، كما وتلعب دورا هاما في صناعة القرار الخارجي، فهناك من يقوم بجمع المعلومات ويعرضها أما رئيس الجمهورية وبناءا على ذلك يتم صناعة القرار السياسي المناسب، وهناك من يقدم المشورة حول هذا القرار ليكون ناجحا (زهران، 1987، 223).

وتلعب رئاسة الجمهورية الدور الحاسم في عملية صنع القرار السياسي الخارجي بوصفها صاحبة السلطة التنفيذية، حيث أن المحليات المصرية ليس لها أي دور في صناعة القرار، كما وتقوم السلطة التشريعية بإضافة الشرعية على القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية إلى جانب السلطة التنفيذية (زهران، 1987، 227).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئاسة الجمهورية هي المؤسسة العليا في الدولة المصرية، لذا فإن قراراتها هي الأرجح والمطبقة بدور فعال لأن باقي أجهزة الدولة تتبع لها وتقوم بجمع المعلومات وتقدم الرأي والمشورة، إضافة إلى ذلك فتعتبر رئاسة الجمهورية الأداة الأولى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في الدولة.

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين مستشارين له كوزير شؤون رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس قومي متخصص برئاسة الجمهورية وسكرتارية خاصة له، هذه الأجهزة التي قام بتعيينها يقع على عاتقها وظائف في عملية صنع القرار، فمنها ما يعرض المشروعات للقوانين والقرارات على رئيس الجمهورية مثل وزير شؤون رئاسة الجمهورية ليتم بعدها وضع سياسة عامة مناسبة لصنع القرار المناسب، ومنها ما تكون معاونه لرئاسة الجمهورية في رسم السياسات لأنها تعرف جيدا كيف تستثمر حشد جهودها في تأييد الشارع المصري لها ولقراراتها مثل السكرتارية والمجالس القومية (زهران، 1987، 224).

مجلس الوزراء :

بالنسبة لموضوع الاختصاصات الرسمية التي سبق ذكرها وتتمثل بإعداد مشروعات القوانين والخطة العامة للدولة والموازنة العامة وغيرها من الاختصاصات، أما بالنسبة لموضوع الدور الفعلي فيتمثل بصنع القرار السياسي الخارجي، وعرض تطورات السياسة الخارجية المصرية ومناقشة العلاقات الاقتصادية الخارجية واتخاذ القرار السياسي حيال القضايا التي تطورت وأدت إلى تطور السياسة الخارجية لمصر (زهران، 1987، 205).

كما وينص الدستور المصري على أن مجلس الوزراء هو الجهة

المنفذة للقوانين، ويعرف مجلس الوزراء مجازا باسم الحكومة، وتتكون هذا الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه من الوزراء ونوابه، وتمارس الحكومة مجموعة من الاختصاصات قد تكون رسمية وقد تكون عن طريق الدور الفعلي لمجلس الوزراء (الدستور المصري، المادة: 153).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر رئاسة الجمهورية مركزا من مراكز تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، وتقوم بصناعة القرار السياسي الخارجي، حيث يعرض وزير الخارجية تطورات السياسة الخارجية إلى جانب رئيس الوزراء من خلال زياراته للدول الأجنبية من حيث تبادل الوفود والتبادلات الدبلوماسية ومعرفة مدى عمق العلاقات بين مصر وغيرها من الدول، ثم يُعقد اجتماعا ليتم التشاور وإجراء الدراسات والتخطيط بذلك حتى يتم صنع قرار سياسي خارجي مناسب لذلك.

يقوم مجلس الوزراء بصياغة السياسة الخارجية والأمنية، ويتحدد عمله بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى المختصة بصناعة القرار السياسي الخارجي، كما ويأخذ بعين الاعتبار آراء النخب السياسية في الدولة، وهذا يندرج تحت موضوع المناقشة والتشاور قبل الخروج بقرار معين حيال القضايا التي أدت إلى تغيير في نمط السياسة الخارجية المصرية.

وزارة الخارجية :

وزارة الخارجية المصرية هي الوزارة المتخصصة بإدارة وتنظيم العلاقات الخارجية بين مصر وغيرها من الدول الأخرى، كما وتعد وزارة الخارجية مركز نشاط الدولة الخارجي وممثلها، حيث تقوم برسم وتخطيط السياسة الخارجية للدولة وتعمل على تنفيذها بعد التنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى المتخصصة بالعلاقات الخارجية. وتعمل وزارة الخارجية على إقامة العلاقات السياسية والعلمية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية على المستوى الخارجي مع الدول، كما وأصبحت وزارة الخارجية النموذج المؤسسي الأول في صناعة القرار السياسي الخارجي؛ بسبب إفساح القيادة السياسية مجالا كافيا لها في حل الخلافات والأزمات واتخاذ القرارات اللازمة لذلك لتبقي مصر بعلاقات ودية مع غيرها من الدول (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وتلعب وزارة الخارجية المصرية دورا رسميا في صنع القرار الخارجي، بإعتبارها الجهة المخولة والمختصة بإدارة العلاقات الخارجية ضمن إطار مجلس الوزراء، حيث يقوم وزير الخارجية المصر برسم سياسة وزارته وينفذها وذلك من خلال توجيها يمليها عليه رئيس الجمهورية. ويكون وزير الخارجية المصري مستشارا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، وهو الذي يقوم باتخاذ القرارات في المشكلات السياسية التي تواجهها مصر بشكل مستمر، علاوة على ذلك فإن وزير الخارجية يقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالتطورات الخارجية لمصر.

وزارة الخارجية هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، ويقع على عاتق وزير الخارجية المصري عبئا كبيرا في صناعة القرار. وكما قال وزير الخارجية الأسبق -إسماعيل فهمي- أنه مسئولا أمام الدستور والشعب المصري برسم وتنفيذ السياسة الخارجية لمصر، حيث يتخذ وزير الخارجية القرار بعد الدراسة اللازمة والإعداد والتقييم للموقف أو القضية من جميع نواحيها ليتم اتخاذ قرار صائب وسليم، وأقتبس من وزير الخارجية كلامه حيث قال: حول القرار المتخذ "ليس قرارا واحدا فقط وإنما قرار، قرار، وقرار، وقرار... كحلول بديلة" (جريدة أخبار الخليج، 1981/7/9).

يبقى وزير الخارجية مقيدا بصنع القرارات بإطار رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، ويقوم كل من رئيس الوزراء إلى جانب رئيس الجمهورية بإصدار التوجيهات بعد المشاورة مع الأجهزة المختصة حول صناعة القرار السياسي، وتعتر وزارة الخارجية من الأجهزة التشاورية لرئيس الجمهورية في صياغة وصناعة القرار السياسي المناسب.

وزارة الدفاع :

وزارة الدفاع هي الوزارة المسئولة عن الجيش المصري، وهي التي تُـنشئ الجيش، وتقتصر مهمتها في حماية أرض البلاد ومكاسب شعبها، وتوفر الأمن اللازم لذلك (الدستور المصري، المادة: 180).

كما ويعتبر رئيس الجمهورية المصرية القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ويقوم بإعلان الحرب بعد أخذ موافقة مجلس الشعب (الدستور المصري، المادة: 150).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون دور المؤسسة العسكرية مرتبطا برئيس الدولة كونه قائدها الأعلى، وله الحق في تعيين وعزل العسكريين، كما وتقوم بتسليح الجيش ووضع الخطط اللازمة لذلك. وتؤثر المؤسسة العسكرية بشكل كبير على رئيس الدولة، من أجل بقاء استمرارها في العمل والمحافظة على مستوي قدراتها العسكرية، كما وتقوم بجمع المعلومات بدقة من خلال مخابراتها الحربية، وتعد وزارة الخارجية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأنها تقوم بدور هام في مسألة الحرب والسلام على المستوى الخارجي لمصر (زهران، 1987، 221-222).

وزارة الدفاع المصرية هي وزارة مهمة ومؤثرة بشكل جيد في عملية صنع القرار، فهي لا تصيغ القرارات على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وإنما دورها محصورا فقط في إبرام المعاهدات العسكرية مع الدول وإعلان الحرب وإنشاء السلام على مستوى مصر الخارجي.

المخابرات العامة :

تعد المخابرات العامة أداة تنفيذ للسياسة الخارجية لبعض الدول، لأنها تؤثر تأثيرا كبيرا على صناع القرار وتوجهاتهم، كما وأصبحت المخابرات العامة في العصر الحديث ترسم بعض السياسات العامة للدولة، بعد أن كان دورها مقتصرا على مكافحة الجاسوسية وحفظ نظام الدولة (نصر، 1975، 15).

وتمتلك مصر جهازا أمني يسمى هيئة المخابرات العامة، ويعتبر من الأجهزة التي تصنع السياسة الخارجية بوصفه جهاز جمع معلومات، حيث يعمل على جمع المعلومات وتصنيفها إضافة إلى أنه يقوم بالتأكد من صحة المعلومات التي يجمعها، ومن ثم يقوم بوضع التقديرات الخاصة لكل معلومة حتى تُـعرض على رئيس الجمهورية ليتم صنع القرار السياسي المناسب لذلك (جريدة الأهرام، 1976/10/4، 7).

ويلعب مدير المخابرات العامة دورا كبيرا في عملية تسيير الأحداث وصناعة القرارات؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أنه يتمتع بقدرات الاتصال المباشر مع رئيس الدولة إزاء تطورات السياسة الخارجية المصرية، كما وأنه يقوم بحضور معظم اجتماعات مجلس الأمن القومي بحكمه عضوا في هذا المجلس (زهران، 1987، 226).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤدي لمخابرات العامة رسالة عظيمة في حفظ الأمن الداخلي والخارجي لمصر، فهي تحاسب كل شخص تخول له نفسه المساس بالأمن الداخلي لمصر، كما وتقوم بإحباط كل تهديد خارجي يهدد أمن مصر ويزعزعه فور الدراية بحدوثه أو التنبؤ له.

مجلس الأمن القومي :

مجلس الأمن القومي هو مجلس تابع لرئاسة الجمهورية المصرية، ويتحدد اختصاصاته من رئاسة الجمهورية، كما تكون قراراته متابعة من قبل رئيس الجمهورية، ويساعد مجلس الأمن القومي رئاسة الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة (الدستور المصري، 1971، المادة: 164).

ويقوم مجلس الأمن القومي بدور رسمي في تقديم المشورة لرئيس الجمهورية بخصوص القرارات المتعلقة بالأمن القومي المصري، كما أنه ينظم التقارير والدراسات ويعرضها على رئيس الجمهورية، كما أنه يعمل على متابعة تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية (قرار رئيس الجمهورية بشأن رئاسة الجمهورية، 1971، المادة: 2).

كما ويقوم مجلس الأمن القومي بدور فعلي مثل عقد الاجتماعات المتعلقة بالأمن القومي المصري، واقتراح السياسة العامة المصرية لتأمين سلامة مصر على المستويين الداخلي والخارجي، ويقوم أيضا بتنفيذ السياسات المستقبلية للبلاد وعمل كفاءة عالية للمعلومات وتأمين الدراية اللازمة لذلك (زهران، 1987، 217).

يناقش مجلس الأمن القومي القضايا الخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية لمصر، ونادرا ما يناقش قضايا الدولة الداخلية، وبهذا فإن مناقشة القضايا الخارجية خاصة مع رئيس الجمهورية بشكل مباشر فيحتم عليه أن يكون من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، وعندما يناقش مجلس الأمن القومي القضايا الخارجية ويرسم السياسات العامة للدولة ويتنبأ بمستقبل مصر، فإنه من السهل أن يلعب دورا كبيرا في عملية صنع القرار لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا برئيس الجمهورية ويعمل على تقديم المشورة في القرارات قبل اتخاذها، إضافة إلى أنه يعمل على حماية المصالح القومية داخل مصر وخارجها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب السياسية :

إضافة إلى ما سبق من مراكز وأجهزة تنفيذ السياسة الخارجية، بقي القول أن هناك مركز يكون دوره بسيط في علمية صنع القرار، ألا وهو الأحزاب السياسية، حيث يكون دوره مقتصرا في التأثير على عملية صنع القرار، وتعد الأحزاب السياسية محركا رئيسيا لقوى الشعب في التعبير عن آرائهم حيال المواقف التي تتخذها الدولة خاصة إذا كانت تلك القرارات صائبة أو خائبة (زهران، 1987، 224).

المبحث الثاني المتغير القيادي وأثره على عملية صنع القرار الخارجي

يوجد لكل قائد نسبة اهتمام مختلفة للسياسة الخارجية، ففي بعض الأوقات تتصدر السياسة الخارجية اهتمام ذلك القائد، وبنفس الوقت تتصدر السياسة الداخلية بعض من اهتمامات القائد الآخر. بالنسبة للقائد الذي يهتم بالسياسة الخارجية فيكون متأثرا كثيرا في صياغة سياسة دولته الخارجية، أما بالنسبة للقائد الذي يهتم بموضوع السياسة الداخلية فإن اهتمامه يكون منخفضا بالسياسة الخارجية، وهذا يترتب بانخفاض مستوى مشاركته في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار الخارجي، وبالتالي يكون القرار ضعيفا من قبل القائد (مركز الدراسات الدولية، 2009، 35، العدد: 42).

ولكل قائد شخصية كاريزمية تلعب دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها، هذه الكاريزما يستمد القائد منها شرعيته وقوته في التأثير في الآخرين، وتعمل على حل الخلافات والمشاكل داخل دولته، كما وتؤثر هذه الكاريزما في جماهير الدولة وتجعلهم يفوضون هذا القائد في صياغة السياسة الخارجية وإدارتها لكي يخرج القائد بقرار ناجح يخدم تلك الجماهير ويرضيها (قرني وهلال، 1994، 308).

كما أن الخبرة للقائد السياسي تلعب دورا هاما في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار للدولة، خاصة إذا كان هذا القائد السياسي عمل في مجال السياسة الخارجية قبل وصول للحكم، مثل العمل كوزير خارجية أو في أي مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة المعنية في صنع القرار، وهذا يجعل القائد يمتلك آراء وعقائد واضحة في تنفيذ السياسة الخارجية وصنع القرار، لأنه يعرف كيف تدار عملية السياسة الخارجية للدولة ويسيطر على انعكاساتها على الساحة الداخلية ويصنع القرار المناسب لكل أزمة تواجهه (سليم، 1998، 377-379).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لمرونة القائد فهذا يجعله يستعد لتغيير سياسته تبعا لتغيرات الزمان والمكان والتطورات الحاصلة، حيث أن القائد الذي يتسم بالمرونة يكون قادرا على صياغة سياسة دولته الخارجية وصنع قرارها لأنه يبقى على أهب الاستعداد في تغيير موقفه إذا كان غير ناجحا، وهذا فرصة تأييد الشعب له ولقراراته (سليم، 1998، 380).

أما بالنسبة لموضوع غموض الموقف السياسي الخارجي، فهذا يخلق مشاكل كبيرة في صياغة القرار السياسي الخارجي كالتعقيد والتناقض وصعوبة تفسير الموقف والقرار، لذا لا بد للقائد أن يقوم بتحليل المواقف الغامضة ليتم تفسيرها وفهمها بالطريقة الصحيحة لاتخاذ القرار المناسب لذلك (قرني وهلال، 1994، 313).

وفي حال وجود أزمة سياسية خارجية فهذا يحتم على القائد الاعتماد على معتقداته ومفاهيمه لحل هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن، وليضمن حالة عدم الثقة من شعبه، لذلك يقوم القائد بتحليل تلك الأزمة وعرض البدائل المتاحة قبل اتخاذ القرار المناسب (Bunder, 1962, 29-30).

نستنتج مما سبق أن المتغير القيادي له تأثيرا في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية وصياغتها، فالقيادة السياسية تؤثر وتتأثر عن طريق الكاريزما السياسية التي يتمتع بها القائد، حيث أن الكاريزما تلعب دورا كبيرا في استقطاب الشعب لقراراته، وكذلك الحال خيرة لقائد السياسي في حال تدرجه في المناصب وممارسته الأعمال الخارجية للدولة. وبهذا فإن القيادة السياسية لا تصنع القرار ولا تصيغ السياسة الخارجية إلا بعد الدراسة والتحليل للمواقف وعرضها على جميع البدائل المتاحة، أما نقص الخبرة وعدم وجود الكاريزما وجمود القائد السياسي يخلق فوضى عارمة تحبط صنع القرار في السياسة الخارجية.

وفي ضوء ما سبق، فإن هذا المبحث ينقسم إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: معالم التغير والثبات لدى القيادة السياسية تجاه السياسة الخارجية المصرية.

المطلب الثاني: واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية في ظل المتغير القيادي:

تجاه القضايا الداخلية.

تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

معالم التغير والثبات لدى القيادة السياسية تجاه السياسة الخارجية المصرية

وفي هذا المطلب سوف نتحدث عن معالم التغير والثبات لدى القيادة السياسية لعهد كل من الرئيس محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي في السياسة الخارجية المصرية، وبداية سوف نتحدث عن ثبات السياسة الخارجية المصرية وتغيرها في عهد الرئيس محمد مرسي ثم عن الرئيس عبد الفتاح السيسي .

بعد أن اتسعت قاعدة النظام السياسي للرئيس محمد مرسي أخذت السياسة الخارجية تزداد في تنفيذها على الصعيد الخارجي، ولكن لا نغفل بنفس الوقت أن الدور النشيط للسياسة الخارجية يجلب الكثير من المواجهات والتحديات؛ لذلك فإنه من الأنسب إيجاد توافق داخلي حتى تبقى الأوضاع الخارجية مستتبة، وبقيت السياسة الخارجية المصرية في حالة مناوشات وصراعات وعدم استقرار وتوازن على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبذلك أصبحت تتشكل قيود على السياسة الخارجية تتمثل بالإنقلاب على نظام الرئيس محمد مرسي، بالإضافة إلى تزامن وقوع الثورة المصرية مع فترة استلام محمد مرسي للحكم وفشل نظام محمد حسني مبارك في رسم السياسة الخارجية بشكل متوازن، ولا ننسى أيضا أن من أهم تلك التحديات هي المعيقات الاقتصادية التي أدت إلى تعطيل حركة الإنتاج وتفشي ظاهرة البطالة، وبهذا بقيت مصر تلعب دور التغير والثبات في رسم وصياغة السياسة الخارجية مع الدول، حيث إن هذا التغير يكمن في الوضع الداخلي الذي أدى إلى صراعات وتحديات ظلت تسبب القلق والتوتر لمصر في صياغة ورسم السياسة الخارجية وصناعتها، هذا ما كان على المستوى الداخلي لمصر(المعهد المصري للدراسات، 17 يناير 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للمعيقات الخارجية لرسم السياسة الخارجية المصرية فقد تمثلت بالمستوى الإقليمي، فقد واجه الرئيس محمد مرسي تحديات في رسم السياسة الخارجية المصرية تتمثل بإدارة العلاقات الإقليمية المحيطة في مصر بسبب حالة الثورات في الدول المجاورة كثورة ليبيا وتونس والسودان وسوريا، حيث أصبحت الحكومة الليبية غير قادرة على حماية حدودها السياسية مع مصر، وهذا ما جعل مصر في حالة خوف وتوتر، أما بالنسبة للسودان فتتمثل التحديات بانتفاضة الشعب السوداني على الرئيس "عمر البشير" وتقسيم السودان مما أدى إلى ظهور جماعات مسلحة أصبحت تهدد الأمن القومي المصري من خلال تهريب السلاح . بينما حركة الثورة السورية فقد أثرت على السياسة الخارجية المصرية بشكل كبير، خاصة أن الرئيس محمد مرسي ظل في حيرة من أمره بشأن التدخل بالأزمة السورية أو عدم التدخل، حيث إن التدخل لصالح النظام السوري يجعل الشعب المصري في حالة عدم رضا، ووقوفه مع الثوار السوريين يؤدي إلى تعقد المصالح وإنهائها مع سوريا، أما حالة عدم التدخل المصري فإنه يدفع الدول الأجنبية بالتدخل العسكري في سوريا، وهنا واجه محمد مرسي اختبارا صعبا يتوجب عليه التريث والتحليل الكامل الذي يسبق صنع القرارات وصياغة السياسة الخارجية ليثبت كفاءته بشكل ناجح ومرضٍ، أما بالنسبة لتحديات السياسة الخارجية المصرية على المستوى الدولي؛ فقد تشكلت بتوطيد العلاقات مع إيران، وكذلك الحال مع إسرائيل؛ كونها هي الرابح الأكبر في إنجاح الثورة المصرية ضد نظام حسني مبارك وبنفس الوقت الأكثر خسارة بسبب وجود نظام سياسي إسلامي يهدد أمنها، مما تسبب ذلك في خلق أزمات مصرية عربية، إقليمية دولية (العربية نت، 12 سبتمبر 2012).

كان دور إسرائيل رابحا في إنجاح خلق الثورة وإنجاحها ضد محمد حسني مبارك؛ إلا أنها لم تضع بحسبانها وتتوقع أنها ستصبح خاسرة عند قيام نظام سياسي إسلامي متمثل بنظام محمد مرسي.

حيث عدم مساعدة مصر للشأن الليبي في تخطي المرحلة الانتقالية بنجاح أدى إلى تزعزع الأمن الداخلي المصري، وهذا جعل الرئيس محمد مرسي في حالة إحباط بصناعة القرار وصياغة السياسة الخارجية تجاه ليبيا، وكذلك الحال فقد خلق الرئيس محمد مرسي أزمة داخلية واقليمية عند عدم تدخله في الشأن السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لثبات السياسة الخارجية وتغيرها في عهد المتغير القيادي للرئيس عبد الفتاح السيسي، فبقيت في ثبات ما بعد عزل محمد مرسي حتى استلام السيسي، حيث بقي السيسي ثابتا في سياسته الخارجية حتى ترتيب أوراقه وتنظيم قيادات دولته وتعيين معاونيه، وبعدها أصبحت مصر تشهد تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية في السياسة الخارجية المصرية يوما بعد يوم.

ثم تغير الوضع تغيرا نسبيا للسياسة الخارجية كونه حصل على شرعية انتخاب، هذا الأمر أدى إلى دعم موقف الرئيس عبدالفتاح السيسي في إلغاء تعليق عضوية مصر في منظمة الإتحاد الإفريقي، وحضور السيسي اجتماعات القمة الإفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة، وزياراته الخارجية إلى عديد من الدول كالمملكة العربية السعودية والسودان وفرنسا وإيطاليا وروسيا (المعهد المصري للدراسات، 17 يناير 2015).

وبعد قيام أحداث 30 يونيو 2013 فقد خلقت حركة تألق وازدهار في السياسة الخارجية المصرية خاصة مع دول الخليج العربي، حيث قامت دول الخليج العربي بدعم الخطة التي أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في تعطيل دستور الأخوان المسلمين وعزل محمد مرسي، لأن مصلحة دول الخليج العربي مقاومة النظام السياسي الإسلامي لمحمد مرسي وإسقاطه كونه. أما بالنسبة لعلاقات مصر مع أوروبا فقد بدأت بالتحسن خاصة بعد زيارة السيسي لعدد من الدول الأوروبية كألمانيا والبرتغال وبريطانيا، وذلك من أجل تحقيق المصالح وزيادة الاستقرار المصري وكذلك الحال في اعتبار أوروبا قوة عظمى يمكن الاعتماد عليها في مجال الدعم الاقتصادي والعسكري وقطاع الاستثمار. وبالنسبة للموقف المصري تجاه الأزمة السورية في عهد عبد الفتاح السيسي، فقد كان يغلب عليه طابع الغموض؛ لأن عبد الفتاح السيسي لم يعلن دعمه الرسمي للنظام السوري ولا لقوى المعارضة السورية، إلا أن وكالة الأنباء الإيرانية "تسنيم" أعلنت عن وجود عسكريين مصريين في سوريا تقدم الاستشارات العسكرية للجيش السوري (مباشر24، 2015/5/8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لثورة 30 يناير، فقد صاحبها سياسة خارجية نشطة وفاعلة وذات انطلاقات متعددة. فقد كانت المهمة الثقيلة لهذه السياسة الخارجية هي الدفاع عن الثورة، وأهدافها، وأسبابها، والتعرض لكل دعاوي الخصوم وتنفيذها، أو مواجهة ردود الفعل المصاحبة على المستويين الإقليمي والدولي، على نحو ما قامت به مصر من جهود لمواجهة قرار الإتحاد الإفريقي تعليق عضوية مصر لديه، حتى يتم الوقوف على أبعاد ما حدث في مصر(السياسة الدولية، العدد: 209، 2017).

قام الإتحاد الإقريقي بتشكيل لجنة تقصي الحقائق أخذت بوضع تقرير إيجابي بأن الثورة التي حدثت ما هي إلا تلبية لإرادة الشعب المصري، وبهذا عادت عضوية مصر إلى الإتحاد الإفريقي بعد عام من الثورة.

ارتكزت سياسة مصر الخارجية على عدة مبادئ وقامت الخبرات والأحداث بصياغة هذه السياسة الخارجية، والتي من أهمها: ضرورة تنويع مصادر السياسة الخارجية، لأن الأصل في مصالح الدول وسياساتها الخارجية هو التنوع والإختلاف في صناعة وصياغة السياسة الخارجية. أما بالنسبة للمبدأ الثاني فيرتكز بتحقيق التوازن بين المصادر التي تخدم السياسسة الخارجية، وأما بالنسبة للمبدأ الثالث، فهي أولوية المحدد الاقتصادي؛ لأن الدبلوماسية المصرية قامت بتسخير أدواتها لخدمة أهداف الدولة الاقتصادية. وبقي القول بأن المبدأ الأخير يتمثل بمكافحة الإرهاب خاصة بعد ما شهدت مص العديد من الأحداث الإرهابية. (السياسة الدولية، العدد: 209، 2017).

مقارنة بين عهدين مرسي والسيسي في ثبات السياسة الخارجية وتغيرها:

يوجد اختلاف كبير في استراتيجيات وخطط كل من محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي في رسم السياسة الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والدولية، حيث كان كل منهما يقيم علاقات مع دول معينة قائمة على مبدأ التكافؤ، وتعود بالمصلحة والمنفعة لمصر، كما واختلفت وجهات نظر المؤسسات المصرية المعنية في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار لكل من مرسي والسيسي. وبالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، فلعبت مصر دورا كبيرا في القضية الفلسطينية في إبقاء العلاقة بين مصر وتنظيمات فلسطين وبنائها باستمرار، فظلت العلاقات المصرية الفلسطينية قائمة حتى حدوث التغيرات السياسية والعسكرية خاصة بعد ثورة 25 يناير، حيث أصابها حالة من التوتر والاستياء (صالح، 2016، 339-340).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وأن الحياد المصري بعد سقوط النظام السياسي لمحمد حسني مبارك أدى إلى تشكيل أسباب نضج المصالحة بين مصر وفلسطين، والدليل على ذلك هو قيام القوات المسلحة المصرية بسحب ملف المصالحة الفلسطينية من جهاز المخابرات العامة وتحويله إلى وزارة الشؤون الخارجية لتتم عملية مفاوضات ورسم السياسة الخارجية لتوطيد العلاقات وتحسنها (مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 25 يناير 2015).

وبالنسبة للعلاقات المصرية الإسرائيلية فقد مرت بمرحلة تحول تاريخي بعد عزل الرئيس محمد مرسي، حيث كانت مصر في عهد مبارك هي أقرب حليف دولي لإسرائيل مما أدى إلى تقليص نفقات الأمن القومي بضمان مصر استقرار أمن إسرائيل، وحاولت إسرائيل تقديم الدعم اللازم لحماية نظام مبارك من الثورة، إلا أن ذلك الدعم تحقق بالفشل، وعلى زمن محمد مرسي عملت إسرائيل على بقاء العلاقات بينهما عن طريق إرسال برقيات التهنئة لمرسي باستلامه للحكم، وبعد ذلك ساءت العلاقات عندما شنت إسرائيل العدوان على قطاع غزة، وقتها قام الرئيس محمد مرسي باستدعاء السفير المصري في إسرائيل وقام بتسليمه رسالة موجهه لإسرائيل مضمونها احتجاج مرسي على العدوان ووقفه، وأكد عندها مرسي أن العلاقات المصرية الإسرائيلية بعيدة عن تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني وحركة حماس (صالح، 2016، 380-384).

وبعد قيام ثورة 25 يناير، أصبحت العلاقات بين مصر وإسرائيل تتصف بالهشاشة والضعف خاصة بعد تسلم محمد مرسي الحكم، إلا أن إسرائيل حاولت إظهار العلاقات بشكل طبيعي وودي خاليا من التوتر، ثم بدأت العلاقات بالتحسن شيئا فشيئا على زمن تسلم عبد الفتاح السيسي الحكم من خلال النخب السياسية التي أعربت عن ارتياحها ورضاها بسقوط نظام محمد مرسي السياسي، وعند ذلك بدت إسرائيل بالتحرك بشكل فاعل ورئيسي في إنجاح ودعم النظام السياسي لعبد الفتاح السيسي من خلال التحركات الدبلوماسية وتقديم الشرعية الدولية له ودعمها، ثم قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنشاء علاقات قوية وصفت بالدافئة عندما أكد بأنه سيقوم بحماية أمن إسرائيل من خلال منطقة سيناء، وبعد ذلك استعادت مصر مجرى العلاقات الذي كانت عليه في زمن الرئيس محمد حسني مبارك،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أكد السيسي أن معاهدة السلام مستقرة بين البلدين، وقام بتشديد الوضع الأمني في منطقة سيناء كونها على حدود إسرائيل، وأشار السيسي إلى التعاون مع إسرائيل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، كما وأشادت دراسات البعض من المحللين إلى أن إسرائيل ومصر ما زالت تشهد التعاون والتواصل العسكري وتبادل المصالح المشتركة وتطابقها بخصوص مواجهة الإرهاب والقضاء عليه (مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 25 يناير 2015).

أحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي التغير في السياسة الخارجية تجاه إسرائيل بعد أن كانت ثابتة في عهد محمد مرسي، فبقيت السياسة الخارجية ثابتة لبرهة من الزمن حتى استلام السيسي زمام أمور الحكم، وقام بالسير في نفس الطريق الذي كانت تسير عليه السياسة الخارجية على زمن حسني مبارك مع إسرائيل في مجال التعاون والتحالف وحفظ الاستقرار.

وبالنسبة لعلاقة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد المتغير القيادي لمحمد مرسي، فبقيت على حالها لأنه لم يظهر قربه من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح، وهكذا ظلت مصر غير صديقة وغير عدوة لها، وبقي مرسي غير منصاع لأوامر الغرب، وعند ذلك بدأ الرئيس الأمريكي أوباما بوضع مرسي تحت الضغوط ليعلن أن مصر ليست عدوا وليست صديقا، وظلت القضية الفلسطينية شغل محمد مرسي الشاغل من خلال تصريحاته للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يشكل قلقا كبيرا للولايات المتحدة وخوفا على إسرائيل، وبذلك توقفت عملية السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وظلت ثابتة (صالح، 2016، 410-411).

قام الرئيس الفتاح السيسي بإنشاء العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأكد ان الهدف من ذلك هو بقاء استمرارية نظامه السياسي وحصوله على الاعتراف الدولي كرئيس لجمهورية مصر، واستمر التعاون الأمني بين البلدين من خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية العسكري لمصر (مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 25 يناير 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بخصوص السياسة الخارجية المصرية تجاه الثورات العربية، فقد تفاوتت وجهات النظر واختلفت بين عهدين مرسي والسيسي بخصوص موضوع قيام الثورات وحرية الشعوب، حيث أعلن الرئيس محمد مرسي تأييده للثورات ووقوفه معها خاصة ضد الحكام الظالمين، كما وقام بدعم الشعب السوري مع حرصه على إبقاء وحدة الأراضي السورية ضد التقسيم، وطالب بدعم الثوار السوريين ورحيل الرئيس السوري بشار الأسد (مركز الشروق العربي للدراسات، 2014/7/5).

أما نظرة الرئيس عبد الفتاح السيسي للثورات العربية، فقد سعت مصر في عهده وبذلت جهودًا في الوصول إلى حل يضمن بقاء الأراضي السورية ونقل السلطة بشكل آمن مع ضمان عدم انتصار النظام السوري أو الثوار، وشدد على حل الأزمة السورية بالانسحاب المسلح من قبل قوات الجيش السوري والقوى المعارضة، وكذلك الحال شاركت مصر في عهده بعاصفة الحزم في اليمن إضافة إلى دعم قوات حفتر في ليبيا، كما وقام بدعم وتأييد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (المستقبل العربي، 2015/9/10).

ظل الرئيس محمد مرسي يواصل في اهتمام رسم سياسته الخارجية بتعامله التدريجي مع الدول العربية ثم الدول الإسلامية ثم الدول الإفريقية وصولا إلى الدول العالمية؛ ليقوم ببناء جسور الثقة مع الدول العربية وخاصة مع الدول الأكثر تأثيرا على الساحة العربية، وبهذا ظل محمد مرسي يرسم سياسته الخارجية ضمن حدود استيراتيجية الانفتاح مع الدول وخاصة الإسلامية. بينما السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي قامت بعكس مخاوف النظام الداخلي لمصر، وحققت نجاحات كبيرة أدت إلى تحقيق مصالحها مع كثير من الدول، وذلك عن طريق تقوية العلاقات مع إسرائيل وغيرها من الدول الأخرى (صالح، 2016، 424).

نستنتج مما سبق أن المتغير القيادي في عهد الرئيس محمد مرسي يختلف اختلافا كليا عن المتغير القيادي لعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي من ناحية التأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسة الخارجية، فظلت السياسة الخارجية في حركة تغير وثبات لكل منهما؛ هذه الحركة ما هي إلا اختلاف وجهات النظر والآراء والأفكار في إدارة الموقف والأزمة لكل منهما في خدمة مصر، بما يضمن لها الأمن والاستقرار والمصالح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على مستوى دوائر السياسة الخارجية المصرية فقد صيغت على زمن جمال عبد الناصر على ثلاثة أمور وهي: العربية ثم الإقريقية ثم العربية، أما في عهد الرئيس محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي، وخاصة بعد ثورة 30 يونيو، فلم يعد هذا التحديد مطلقا فقد ظلت الدائرة العربية هي الدائرة المركزية بحكم وحدة الوجود والمصير العربي الواحد، أما على سبيل الدائرة الخليجية فقد حظيت بالإهتمام الكبير بسبب الترابط التاريخي والعلاقات الوثيقة وارتباط الأمن المصري بالأمن الخليجي في إطار الإلتزام تجاه الأمن القومي العربي، وكما شهدت الدائرة الإفريقية نشاطا خارج الإطار المألوف على مصالح مصر في حوض النيل، وضمان حصول مصر على حصتها التاريخية من مياه نهر النيل، وبهذا فإن السياسة الخارجية المصريةبذلت جهودا كبيرة من أجل عودة مصر للإتحاد الإفريقي وحصلت على مركز رئيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي. ونجحت أيضا في الوصول إلى مواقع مهمة جدا داخل هيكل الاتحاد الافريقي(السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 33).

تبنت مصر نهجا تعاونيا إيجابيا مع دول القارة الإفريقية، هذا الأمر يضع مصر أمام تحدي كبير، خاصة في وصول الدبلوماسية المصرية لنجاحات واضحة تجاه هذه الدول.

كما وحققت مصر نجاحات واضحة في دوائر جديدة تتمثل في القارة الآسيوية الصاعدة ذات المستقبل الواعد اقتصاديا، كما وبرزت دائرة الشرق المتوسط إلى حيز الإهتمام المصري حتى اكتشافات الغاز الجديدة، وتتناول السياسة الخارجية أيضا قضايا جديدة تتمثل في مواجهة الفواعل العنيفة من غير الدول في إطار حرب مصر الداخلية والخارجية ضد الإرهاب، أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة وروسيا؛ فقد أرست علاقات تناولت نوعا من الزخم والتعزيز غير المسبوق، حيث تناولت هذه العلاقات ثوابت ومتغيرات تتمثل بوجود شراكة مستقبيلة تستند إلى مجموعة من الأسس أهمها أن المصالح هي التي ستحكم علاقة مصر الدولية بالولايات المتحدة وروسيا مستقبلا (السياسة الدولية،2017، العدد: 209، 34).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت مصر بتغيير مساراتها السياسية الخارجية إيجابيا بعد تولي عبد الفتاح السيسي زمام الأمور والحكم، خاصة مع الدول التي تمثل القوة السياسية والإقتصادية كالولايات المتحدة وروسيا وعدة دول من القارة الآسيوية التي يلعب اقتصادها دور كبير أمام المجتمع الدولي، وبذلك تبدأ مصر بتحسين وضعها السياسي والاقتصادي لتلعب الدور القوي والفاعل مع الدول العربية.

أما بالنسبة للجديد في السياسة الخارجية المصرية؛ فقد دخلت مرحلة جديدة خاصة بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في 3 يوليو 2013، ثم بعد ذلك تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في البلاد، حيث يمكن رصد العديد من الملاحظات الرئيسية حول محددات وعملية صنع القرار وأهداف ودوائر حركة السياسة الخارجية (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 28).

ومن أهم تلك المحددات: (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 52-54).

- المحدد الاقتصاي: فقد كان له التأثير الأكبر في السياسة الخارجية المصرية من حيث الأهداف ودوائر الحركة، حيث ارتفع الدين العام لمصر بعد عام من تولي الرئيس محمد مرسي الحكم في البلاد، وبذلك بدأت مصر تتجه للإستفادة من العائدات السياحية بشكل كبير وكذلك الحال من الاستثمارات الأجنبية، وعند استلام الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم؛ بدأت مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وجعلت الاقتصاد هو المحدد الأساسي للسياسة الخارجية، ثم تنامت العلاقات بين مصر ودول الخليج العربي بشكل واضح وحصلت مصر على مساعدات مالية ضخمة من السعودية والإمارات والكويت.

- محدد توسيع دوائر صنع القرار: بالرغم من استمرار الدور المركزي الذي يلعبه رئيس الجمهورية في صنع قرار السياسة الخارجية، فإن مرحلة ما بعد 30 يونيو، شهدت توسيع دوائر صنع قرار السياسة الخارجية المصرية، فقد أنشأ دستور مصر 2014 في المادة 205 مجلسا للأمن القومي برئاسة رئيس الجمهوية وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والداخلية والخارجية، والمالية، والعدل، والصحة، والاتصالات والتعليم ورئيس المخابرات العامة، ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، ويختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بشتى أنواعها، واتخاذ ما يلزم لإحتواءها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج، والإجراءات اللازمة للتصدي لها على المستويين الرسمي والشعبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محدد أهداف جديدة للسياسة الخارجية: حيث تضمنت مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013 هدفين يوجد بينهما قدر كبير من الترابط، وأصبح لهما أولوية في رؤية مصر وتوجهاتها الخارجية، الهدف الأول: يتعلق بمساندة الدولة الوطنية والحفاظ على سيادتها، واتضح هذا الهدف في موقف مصر من الأزمة السورية والذي تحدث الرئيس السيسي عن أنه قائم على خمسة مبادئ رئيسية، وهي الحفاظ على وحدة الأرض السورية، ونزع أسلحة الميليشيات والجماعات المتطرفة، وإعادة إعمار سوريا وتفعيل مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى احترام إرادة الشعب السوري، وإيجاد حل سلمي للأزمة. أما بخصوص الأزمة الليبية فتتضمن الالتزام بوحدة واستقرار ليبيا، ودعم مؤسساتها الشرعية، والالتزام بالحل السياسي، والرفض القاطع للتدخل الخارجي في الشؤون الليبية، أما الهدف الثاني: فهو مكافحة الإرهاب، الذي أصبح أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد 30 يونيو، وقد طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي رؤية متكاملة لمكافحة الإرهاب على المستوى الدوليفي خطابه أمام القمة الاسلامية الأمريكية في الرياض في 21 مايو 2017 ، والذي تحدث فيه عن الشرط الضروري الذي يوفر البيئة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية هو تفكك وزعزعة استقرار مؤسسات الدولة الوطنية في الدول العربية.

- محدد دوائر جديدة للحركة: حيث نشطت السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد 30 يوينو في العدد من دوائر السياسة الخارجية، منها: الدائرة العربية خاصة بعدها الدائرة الخليجية، كما نشطت مصر في جهود تسوية الأزمة الليبية، وأسهمت كذلك في جهود دعم الشرعية اليمنية بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية، وعمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل، كما أسهمت في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة السورية، كما وقامت بتنمية علاقاتها مع العراق واستمرت كذلك في الدعوة لإحياء عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي(صالح، 2016، 430).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لمتغيرات السياسة الخارجية المصرية تجاه أوروبا في زمن عبد الفتاح السيسي، فقد تزايدت أهمية الإتحاد الأوروبي بالسياسة الخارجية المصرية منذ تصديق مصر على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، على عكس متغيرات السياسة الخارجية في زمن محمد مرسي، حيث توفر الاتفاقية إطارا للتنمية السياسية والاقتصادية، واهتماما بالأبعاد الاجتماعية، وتعزيزا للحوار السياسي والتعاون بين الطرفين بشأن قضايا متعددة مثل: التطورات في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، كما وأصبح الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر في الوقت الراهن(السياسة الدولية، 2017، العدد:209، 52-53).

وبالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية؛ فقد رسخت مصر دورها كدولة محورية في حلحلة الصراعات الإقليمية، أو في احتواءها، وتعد القضية الفلسطينية مثالا مهما على ذلك، وذلك فضلا عن الدور الذي لعبته في احتواء الأزمة بين تركيا وسوريا في أكتوبر عام 1998، والتي نتجت عن تهديد تركيا باستخدام القوة العسكرية في مواجهة سوريا بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني، إلى جانب دورها في قضايا إقليمية متعددة مثل: قضية الانتشار النووي في الشرق الأوسط (السياسة الدولية، 2016، العدد: 205، 26-27).

ومرت السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بمجموعة من الخصائص والسمات تتمثل بعودة الدور المركزي لرئيس الدولة في توجيه السياسة الخارجية وتحديد مساراتها، مع إعادة تعريف أدوار وزارة الخارجية والمؤسسات الأمنية، والتي أصبحت تنفذ فقط ما يوكل إليها، أما السمة الثانية فتتمثل بتحول السياسة الخارجية إلى أداة لتعزيز شرعية النظام الجديد، والسمة الثالثة فتتعلق باتساع دوائر النشاط الخارجي للدولة دون أن يصاحب ذلك اتساع نطاق التأثير على الدولة نفسها (السياسة الدولية،2016، العدد 205، 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على صعيد المتغير العسكري للسياسة الخارجية المصرية؛ فقد شهدت العلاقات المصرية تحسنا نسبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما، حيث انتهج الواقعية وتخلى عن المثالية، وفرض اللإصلاح السياسي خلال عهد مبارك، ثم تقارب مع الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير ودعم حكمهم، وبعد ذلك فقد أرسى الرئيس عبد الفتاح السيسي علاقات جديدة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم الرئيس دونالد ترامب، حيث أسهمت هذه العلاقات في تصحيح التشوهات التي أصابتها نتيجة سياسات إدارة أوباما السابقة، وقام جزء كبير من هذه العلاقات على الصعيد العسكري تتمثل بتزويد مصر بالأسلحة والطائرات الحربية والمروحية، وهذا أضاف قوة للتعاون العسكري ورفع مستوى التنسيق السياسي – العسكري بين البلدين، وعلى رأس ذلك التعاون المشترك للقضاء على الإرهاب وخطر تنظيماته مثل تنظيم داعش، وكذلك التنسيق لمعالجة الأزمات في سوريا والعراق وليبيا (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 49 -50).

المطلب الثاني:

واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية في ظل المتغير القيادي:

تجاه القضايا الداخلية.

تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

ظل النظام السياسي المصري في فترة الحكم العسكري وفترة حكم محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي يهتم بتفعيل العلاقات الخارجية لمصر، والسبب في ذلك هو إضفاء الشرعية واكتسابها على مستوى دول الإقليم والعالم، وأيضا تعزيز الشرعية الداخلية ورضا المحكوم (الشعب المصري) بالحاكم، أما بالنسبة لواقع السياسة الخارجية المصرية، فبقيت أمرا هاما يتغير باستمرار؛ ليحدث التغيرات الجذرية في سياسات مصر بما يناسب المواقف، وهذا يفسر دور الرئيس في اتخاذ القرار، ويعمل على عكس التخطيط السليم للسياسة الخارجية ودراية النخبة وتنبُئها بالعمليات المستقبلية للسياسة الخارجية لخدمة الشأن الداخلي قبل الشأن الخارجي لمصر (الشروق، 2015/1/23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الداخلية في ظل المتغير القيادي:

قامت مصر بتوطيد علاقاتها مع أكبر عدد ممكن من الدول، وتكون هذه العلاقات قائمة على مبدأ التعاون الدولي والدعم السياسي والمالي من أجل اكتساب القوة الإقليمية ثم الدولية، ولعل أبرز ما جاء به هذا التعاون هو إحداث التطورات بالشأن الداخلي لمصر متمثلا بمؤسساته وشعبه، وإضفاء القوة للشعب المصري من مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب؛ ليتم مواجهة أية أخطار داخلية تواجه مصر مثل الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان، وليتم أيضا وضع حقوق الإنسان وحرياته بشكل يسهل تحقيقه (جريدة الحياة، 2016/6/11).

ظلت السياسة الخارجية المصرية قائمة تجاه القضايا الداخلية بمواجهة الإرهاب وزيادة الدعم الاقتصادي الداخلي لمصر، وذلك عن طريق الدعم الدولي لمصر سواء أكان هذا الدعم سياسيا أو عسكريا والأهم من ذلك هو الدعم الاقتصادي؛ ليتم الارتقاء بمستوى مصر الداخلي ومن ثم على المستويين الإقليمي والدولي؛ لتبقى مصر في مقدمة الدول العربية والإقليمية في الصدارة والمركزية، وعند قيام الدولة برسم سياستهاالخارجية يجب عليهاأن تقوم برسم وتنظيم سياستها الداخلية حتى يتم الخروج بأفضل النتائج وعدم التصادم في القرارات التي سوف تتخذها خارجيا من قبل قوى المعارضة الشعبية.

وبما أن الواقع المصري للسياسة الخارجية قائم على مبدأ ترسيخ العلاقات الدولية لمصر وغيرها من الدول، فمن الضروري أن تبقى هذه العلاقات؛ لأن مصر بحاجة ماسة للدعم الدولي بشتى أنواعه وذلك لمواجهة التهديدات الحدودية لمصر والحرب على الإرهاب واستعادة التوازن بالشكل التي كانت عليه مصر وتدعيم مرتكزات المكانة على الصعيد الداخلي والإقليمي، كما وتسعى السياسة الخارجية المصرية متمثلة بالمتغير القيادي لعبد الفتاح السيسي مع الدول الإقليمية والدولية بوضع الاستقرار الداخلي لمصر، وتقوم على منظور مصلحي يقتضي إعادة بناء الدولة ويعظم قدرتها؛ ليتم مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية ثم الدولية (المستقبل العربي، 11/يونيو/2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة القول: أن السياسة الخارجية المصرية واجهت تحديات عدة تجاه القضايا الداخلية طوال السنوات الأربع الماضية، استطاعت من خلالها الوصول إلى مرحلة الإستقرار التي تساعد على وضوح الرؤية، وتحديد التوجهات بدون ضغوط، لكن تبقى التحديات مستمرة مع ما تعانيه مصر من أزمات اقتصادية، ووجود تطلعات موازية لتحقيق نجاحات في التعامل مع هذه الأزمات، فضلا عما تفرضه البيئتان الإقليمية والدولية من تحديات مستمرة، فضلا عن ضرورة التمسك بثوابتنا ومبادئنا، في إطار رؤى واضحة ومستقرة، وضرورة تفعيل الأداة الدبلوماسية لتحقيق مصالح الدولة ومواطنيها، كما هو منوط بها، ويساعد على ذلك أن وزارة الخارجية المصرية لديها جهاو دبلوماسي كفؤ قادر على إنجاز الأهداف المطلوبة (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 27).

عملت الدولة المصرية على إصلاح الداخل المصري من أجهزة وأدوات السياسة الخارجية المصرية، وتنظيم مراكز هذه الأجهزة وتوزيع الأعمال التي تقع على عاتق كل أداة وجهاز، حتى تستطيع الوصول إلى إصلاحات على المستويين الإقليمي والدولي؛ وبذلك فهي انتهجت نهج إصلاح الداخل من أجل الإستقرار لمنع حدوث الصراعات في الخارج.

2- واقع ومستقبل السياسة الخارجية تجاه القضايا الإقليمية في ظل المتغير القيادي:

شهدت مصر تأرجحا ما بين القوة والضعف على المستوى الإقليمي نتيجة تأثر العلاقات الداخلية بالعلاقات الخارجية، وهذا جعل مصر في حالة انعزال عن محيطها العربي والإقليمي، إلا أن مصر قامت بوضع عوامل التنمية والاستقرار داخليا؛ ليكون لذلك مردود إيجابي للداخل المصري ينعكس أيضا بالإيجابية على المستوى الخارجي المصري؛ حيث إن مصر تمارس دورا قويا ونشيطا على المستوى الإقليمي والعربي يؤثر بشكل جيد على الدول المحيطة العربية والإفريقية، مما جعلها تتحرر من القيود المفروضة على السياسة الخارجية؛ لتكتسب قوتها وهيبتها مجددا، بالإضافة إلى إنهاء صراعاتها. وبذلك بدأت مصر بإعادة ترتيب أوضاعها؛ لتحقيق مصالحها (الأهرام، 29 أكتوبر 2016، العدد: 47444).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وظلت السياسة الخارجية المصرية مرتبطة بتوازنات القوى الإقليمية؛ لتكسب النفوذ على الساحة العربية والإقليم الإفريقي، ورأى المتغير القيادي المصري دعم حركة حفتر والقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الليبية؛ ليتم تسوية النزاعات الليبية تحت إشراف وتدخل مصر، وبهذا رسمت مصر سياسة خارجية تجاه القضية الليبية؛ لتكون هي الرابح الدولي الوحيد في إنهاء الأزمة الليبية؛ لتكتسب مصر مكانة عالية ومرموقة على المستوى العربي الإفريقي، أما بخصوص القضية الفلسطينية، فقد كانت سياسة مصر الخارجية قائمة على تأكيد حقوق الأفراد الفلسطينيين ودعم حل الدولتين، مع بقاء مصر مرتبطة بالأردن والسعودية والإمارات من ناحية التنسيق بشأن القضية الفلسطينية وحلها (الأهرام، 2016/12/26).

وبالنسبة لعلاقة مصر بالاتحاد الإفريقي؛ فقد واجهت مصر أمزتين كبيرتين مع إفريقيا بدءاً من تولي الرئيس محمد مرسي سدة الحكم وحتى نهاية 2013، وقد ترتبت الأزمة الأولى على اجتماع الرئيس الأسبق مع بعض قادة الأحزاب السياسية المصرية بشأن سد النهضة، تورط فيه بعض من قيادات هذه الأحزاب بالإفصاح عن جهالة سياسية وذهنية عدوانية، راهنت على استخدام الحل العسكري ضد إثيوبيا، أو تهديد أمنها القومي، عبر العمل على تفتيت وحدتها الوطنية، وبطبيعة الحال وظفت إثيوبيا هذا الاجتماع على نحو مضاد لمصر، أسفر عن تداعيات سلبية في مجمل الذهنية الإفريقية إزاء القاهرة، أما الأزمة الثانية، فقد ترتبت على تصنيف الاتحاد الإفريقي انتقال السلطة في مصر كانقلاب عسكري، متجاهلا بذلك ثورة الشعب المصري ضد حكم الإخوان المسلمين، حيث جمد الاتحاد أنشطة مصر في الاتحاد الإفريقي لفترة زمنية قصيرة، أوفد من خلالها بعثة تقصي حقائق القاهرة برئاسة رئيس دولة مالي الأسبق ألفا عمر كونكاري، وذلك لاستجابة لمقررات الاتحاد الإقريقي في قمة لومي عام 2002، التي ترفض الانقلابات العسكرية التي تسببت في عدم استقرار في إفريقيا منذ مرحلة الاستقلال عن الاستعمار الغربي (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بعد ذلك بدأت مصر تتفاعل مع الاتحاد الإفريقي على نحو إيجابي، ترتب على حضور الرئيس عبد الفتاح السيسي لكل القمم الإفريقية بشكل منتظم، وهو ما افتقده الرئيس الأسبقمحمد حسني مبارك.

أما عن واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية فقد كان قائما على حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكانت مصر تنسق بذلك مع مجموعة من الدول العربية؛ لتشكل ضغطا بقرار عربي ضد إسرائيل، أما المستقبل للسياسة الخارجية المصرية تجاه تلك القضية فيتمثل بالمصالحة مع فلسطين وإسرائيل.

كما ويعد الملف السوري نموذجا لمصر في تقييم سياستها الخارجية، حيثُ كانت السياسة الخارجية المصرية في زمن الرئيس محمد مرسي تجاه الأزمة السورية أكثر ارتباكا؛ لأنها كانت مرهونة بحسابات جماعة الأخوان المسلمين، أما على زمن الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ فقد أخذت السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السورية تنضج وتكتمل ملامحها بشكل واضح بعيدا عن الغموض والتعقيد، فقد صرّح الرئيس عبد الفتاح السيسي وقوفه إلى جانب سوريا في أزمتها إلى الاحتفاظ بوحدة واستقرار الدولتين، وعند ذلك فقد أوضح الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال تصريحاته دعمه الكامل للجيش النظامي السوري، كما وأوضح أيضا أن عملية إرسال قوات مصرية إلى سوريا تحمل الكثير من الحساسية والجدل. كما وأن السياسة الخارجية المصرية حرصت على التدخل بالشأن اليمني، وذلك من أجل شرعية النظام المصري وتعزيزه، وظلت الدبلوماسية تحرص على حضور المؤتمرات الدولية والاجتماعات؛ لتسوية الصراعات بين القوى المعارضة والنظام في اليمن، وهذا بالنسبة للواقع، أما بالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا واليمن؛ فقد بدأت مصر بتطوير أفكار ومبادرات جديدة؛ لتسوية الصراعات وإنهاء النزاعات بصوره منفردة تقتصر على مصر فقط، وذلك من أجل تقوية مركزها وتعزيز تأثيرها في الإقليم . (مركز العرب للدراسات، 2016/12/9، العدد: 10480، ص 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت هناك تغيرات إيجابية في الوضع السوري لمصلحة الحكومة والجيش في مواجهة الجماعات الإرهابية التي منيت بهزائم متعددة في حلب، وحمص، وإدلب، وريف دمشق، ومناطق أخرى اتسعيدت فيها السيطرة الحكومية، وبدا أن الموجة الإرهابية في سوريا تقترب من نهاياتها، وبالرغم من التعثر التي واجهته مباحثات أستانة الخاصة بتطبيق القرار 2254، وصولا إلى حل سلمي بين الحكومة السورية والمعارضين لها، فإن الواقع على الأرض كان يتحول ببطء لمصلحة النظام السوري مدعوما بروسيا وإيران (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 35).

بقي القول إن المتغير القيادي المصري يريد إرجاع ما كانت عليه مصر من قوة وتأثير على الساحة الإقليمية المتمثلة بالدول العربية والإفريقية، وبقيت جهود الدعم متواصلة في القضايا الإقليمية، وفضلت مصر أن تلعب الدور وحدها؛ لتكتسب قوة قوية ومركزية وتأثيراً على الساحة الإقليمية حتى تكون هي المسيطرة على القرارات على المستوى الإقليمي والعربي. وبذلك يقوم المتغير القيادي المصري بزيادة قوة شرعيته أمام المجتمع الدولي كاملا حتى يصبح هو المسيطر والمتحكم الأول في القرارات على الساحة الإقليمية العربية والإفريقية.

تشكل القوة الاقتصادية تحديا يواجه السياسة الخارجية المصرية بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية في مصر، وبسبب عدم وجود بدائل كل الأزمة الاقتصادية المصرية وتزايد عجز الموازنة، كما يؤدي إلى ضعف اتخاذ القرارات وضع سياسة خارجية تجاه الدول الإقليمية والعربية.

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فتشكل أحد عناصر قوة مصر، كما وتعتبر من أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وتقوم بحماية حدود الدولة وتحافظ على تماسكها، كما ويقوم الجيش المصري بشن حرب على الإرهاب وهذا يضعف إمكانيات الدولة المصرية المادية ويخلق الرفض للتجنيد الإجباري العسكري مما يؤدي إلى ضعف القرارات وصياغة السياسة الخارجية (جريدة الوطن، 2014/9/17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن مرحلة تولي القيادة السياسية فتتمثل باتخاذ عبد الفتاح السيسي قرارات متعارضة على المستوى الداخلي والخارجي، وبقاء مصر تحت مبدأ الشعبية الأمريكية في القرارات وهذا أدى إلى ضعف مصر على الساحة العربية بسبب عدم رضا بعض الدول العربية بذلك. وبخصوص البيئة العربية والإقليمية فقد شكلت تطورات في دول الربيع العربي عائقا أمام مستقبل السياسة الخارجية المصرية وفرضت عليها قيوداً، وكما قامت الأنظمة السياسية العربية بعملية وأد للثورات؛ لتضمن عدم انتقالها وتوسعها مما أدى إلى زيادة استبداد تلك النظم السياسة وزيادة حدتها، وهذا يشكل تحديا قويا أمام السياسة الخارجية المصرية خاصة تجاه الدول الإقليمية المحيطة بها (المعهد المصري للدراسات والاستشارات، 2015/1/17).

كما أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل شكلت قيدا قويا أثّـر على حركة مصر الخارجية خاصة تجاه قضايا الصراع في الوطن العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحددت أيضا بحركة الجيش المصري الموجود في سيناء وفرض قيود عليه، إضافة إلى ذلك هو زيادة التعاون والتنسيق بين النظام السياسي المصري المتمثل بالمتغير القيادي لعبد الفتاح السيسي وإسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وهذا شكل عقبة أمام صياغة السياسة الخارجية المصرية وصنع القرار تجاه الدول العربية والإقليمية (صالح، 2016، 381).

أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي، فقد كانت الفترة ما بين منتصف 2016 وحتى شهر مارس 2017 مليئة بالمواقف التي أوحت بأن مصالح مصر الخليجية معرضة لتهديدات وتغييرات عميقة، وأن تفضيلات مصر باتت تصب في مزيد من الضغط على القاهرة، وصولا إلى تنازلات كبرى في العديد من الملفات الإقليمية والثنائية، وفي تلك المرحلة، بدأت زيارات متبادلة بين مصر والعراق، وتم الإتفاق على تزويد العراق لمصر بكميات من النفط للاستهلاك المحلي، وأخرى من أجل تكريرها في المعامل المصرية، وإعادة إرسالها إلى السوق العراقي، وقد فسرت مواقع خليجية الأمر بأنه تقارب مصري غير مباشر مع إيران، وليس بحثا مشروعا عن تنمية مصالح مع بلد عربي (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 35).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- واقع ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الدولية في ظل المتغير القيادي:

تمثّـل واقع السياسة الخارجية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك بأخذ مفاهيم جديدة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، كما واتجهت نحو التطور الاقتصادي وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتدعم عملية التنمية الاقتصادية، أما بخصوص تركيا، فأخذت السياسة الخارجية المصرية ترصد قوة تركيا الاقتصادية، وبدأت مصر تتباحث بشأن الترويج عن أسواقها؛ لتربطها بتركيا علاقات تؤدي إلى خدمة المصالح المصرية، أما عن الجانب المصري الإيراني، فلم تبنِ مصر علاقات مع الجمهورية الإيرانية بسبب الصعوبات الاقتصادية والعزلة الدولية التي شهدتها إيران في زمن حسني مبارك، (أبو الغيط، 2013، 508-509).

وفي ظل المتغير القيادي المتمثل بالرئيس محمد مرسي حاول تثبيت مصر كقوة إقليمية فاعلة من خلال إقامة العلاقات مع الدول القوية والفاعلة مثل الصين والهند، كما وأعلن محمد مرسي بعدم انتماء مصر لأي دولة قوية بل عمل مع جميع الدول على أساس التوازن وذلك عن طريق جذب فرص الاستثمار وتعزيز التعاون الدولي وتطوير المشاريع الكبرى؛ ليضمن بقاء قوى مصر على المستويين السياسي والاقتصادي. أما في زمن المتغير القيادي لعبد الفتاح السيسي، فقد قام بالتقرب من روسيا، وذلك من أجل إنشاء محطة طاقة نووية وإجراء صفقات السلاح، إضافة إلى أعمال صيانة للمصانع التي قام الاتحاد السوفيتي ببنائها في العصور الماضية، كما وأن المؤسسة العسكرية المصرية هي الأقوى سياسيا واقتصاديا، لأنها الجهة الأكثر تمويلا من الولايات المتحدة الأمريكية (صالح، 2016، 411-1-416).

وظل النظام السياسي المصري في عهد المتغير القيادي لعبد الفتاح السيسي يقدم نفسه في أي تجمع دولي كحليف دولي، يقوم بتقديم الدعم المتمثل بالمشورات وحضور المؤتمرات والدفاع عن القضايا الدولية التي تخدم مصر بهدف أخذ ثقة المجتمع الدولي هذا هو السبب الأول، أما السبب الثاني فيتمثل بالمحافظة على أهمية مصر الإستراتيجية، وأما بالنسبة للسبب الثالث فهو إبعاد الغرب في التفكير بتغيير النظام (نون بوست، 2015/2/21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر مصر نفسها داعما لأي قضية تهدد أمن الدول الفاعلة التي تدعمها وتقوم بتحليل تلك الأخطار وتفسيرها أو التدخل بالقرارات أو كشف الغموض، وتقف مصر مع هذه الدول وتتعامل مع قضاياها باهتمام؛ لتضمن بقاء استمرارية نظامها الحاكم وزيادة هيبتها وهيمنتها وتعزيز شرعيتها؛ لتضمن بقاء المصالح وتقديم المساعدات والدعم.

كما واتسم واقع السياسة الخارجية المصرية في ظل المتغير القيادي لعبد الفتاح السيسي بعلاقات سؤدد ووئام قائمة على الود، خاصة بعد توقيع الاتفاقيات بين مصر واليونان وقبرص بخصوص تعديل الحدود البحرية لمصر، وستظل السياسة الخارجية المصرية في المستقبل في نشاط مع الدول؛ لتضمن الفوائد الاقتصادية العائدة إليها، كما وتنظر مصر لنفسها على أنها حليف دولي داعم للقضايا التي تواجهها الدول، وذلك من خلال قيام الرئيس عبد الفتاح السيسي برفع شعار "التعاون مع الجميع" من أجل إبقاء مصر في رفاهية وفاعلية مع الدول (جريدة الحياة، 2015/6/10).

مستقبل السياسة الخارجية المصرية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نجاح مصر في تأمين منظومة النجاحات الداخلية، فإذا حققت مصر نجاحاتها الداخلية، تصبح لها مكانة إقليمية ودولية تدفعها إلى حالة النفوذ والفاعلية والتأثير في القرارات، وتصبح مصر تقود سياسات الإقليم وتسودها، وذلك من خلال التغيير المستمر للسياسة الخارجية المصرية والعمل بكل جدية والتزامها بالقوانين العادلة، وبهذا ترسم مصر خطة الانسجام في تحقيق أهدافها ومصالحها وإمكاناتها في الحياة المستقبلية (أبو الغيط، 2013، 510-511).

وشهدت السياسة الخارجية المصرية تطورا ملحوظا تجاه الدول الآسيوية، وذلك منذ ثورة 30 يونيو 2014، خاصة منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسة في يونيو 2014، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وحماية الأمن القومي المصري، وذلك وفق حسابات المصالح المتبادلة بين مصر والقوى الصاعدة في آسيا، وقد أسهم ذلك الأمر في دفع العلاقات المصرية مع هذه القوى إلى مستوى إيجابي ومتقدم لم يسبق له مثيل، وذلك تحت عنوان بارز، هو مصلحة مصر أولا (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 62).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن ثلاثة عوامل رئيسية شجعت الاتجاه النشط والإيجابي في السياسة الخارجية المصرية نحو تعزيز الشراكة مع القوى الآسيوية الصاعدة وهي (السياسة الدولية، 2017، العدد: 209، 62-63):

إن معظم الدول الآسيوية، بعد ثورة 30 يونيو 2013، احترمت إرداة الشعب المصري في التغيير، مما جعلها تتخذ موقفا مشرفا من الثورة، حيث عدتها شأنا مصريا يعبر عن إرادة الشعب المصري، مؤكدة ضرورة عدم تأثر علاقتها الاقتصادية القوية مع مصر، وكان في مقدمة هذه الدول، الصين، واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية، واندونيسيا.

كان الإتجاه المصري نحو تعزيز العلاقات مع الدول الكبرى في آسيا بعد ثورة 30 يونيو 2013 يمثل نوعا من الإستيعاب الواعي ما جانب صانعي السياسة الخارجية المصرية للمتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أدى إنهيار الاتحاد السوفييتي إلى إختفاء هامش المناورة الاستراتيجية الذي كان متاحا أمام العديد من دول العالم الثالث في فترة الحرب الباردة، وأصبح النظام الدولي خاضعا لهيمنة قوة عظمى واحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم بات من الضروري بالنسبة لمصر وأيضا بالنسبة للعديد من الدول الأخرى أن تسعى إلى إحداث قدرمن التوازن في سياستها الخارجية بهدف الحيلولة دون تمكين الولايات المتحدة من الإنفراد بالهيمنة على النظام الدولي، ولذلك اتجهت السياسة الخارجية المصرية نحو فتح دوائر جديدة للعمل في السياسة الخارجية المصرية، مثل الدائرة الآسيوية، بما يتيح لمصر تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وفق المتغيرات الدولية المستجدة.

إن الدول الآسيوية المهمة مثل الصين، واليابان، والهند، تبدو عازمة على عدم البقاء في موقف المتفرج على ما يجري في منطقة الشرق الأوسط التي تعد المصدر الرئيسي لواردات الطاقة، اللازمة لضخ الدماء في شرايين الحياة الاقتصادية فيها، بل إن هذه الدول من المرجح أن تصبح رقما مهما في المعادلات المستقبلية لتوازن القوى في المنطقة، بالتعاون مع مصر، من أجل تحقيق السلام والتنمية، فمصالح هذه الدول، سواء الأمنية أو الاقتصادية أصبحت تواجه تهديدات كبيرة، نتيجة استمرار الفوضى، وعدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تُـظهر هذه الدراسة الخطورة التي يحدثها المتغير القيادي في مصر على السياسة الخارجية والتي تتحدد من خلال هذا المتغير في عملية صنع القرار، حيثُ حاول الرئيس محمد مرسي أن يولي اهتماما متساويا قدر الإمكان في تعامله مع الدائرة العربية، وحاول بناء جسور ثقة متبادلة مع الدول العربية الأكثر تأثيرا على الساحة العربية، وبالمقابل عكست السياسة الخارجية المصرية بعد عزل الرئيس محمد مرسي هواجس النظام السياسي الداخلي، وعانت السياسة الخارجية من انعدام الرؤيا حيثُ عملت على ترويج ما يحاول النظام نشره من أجل إضافة الكثير من الإنجازات التي لها صلة في خدمة مصالحه، وعلى الرغم من تركيز أنصار الرئيس عبد الفتاح السيسي على السياسة الخارجية كأبرز ماحققه من نجاحات فإن هذه السياسة ارتبطت ارتباطا وثيقا في مجملها بغاية حرص النظام السياسي للوصول إلى قبول الشرعية والإعتراف الدولي بها أمام المجتمع الدولي.

أما بالنسبة للصعيد الخارجي، فقد واجه النظام السياسي عوائق خارجية تمثلت في رفض العديد من الدول العربية التعامل الجدي مع نظام الرئيس محمد مرسي ودعمه دعما ماديا، حيثُ رفضت مخرجات الربيع العربي هذا التعامل بسبب تخوفها من انتقال الثورات إلى بلادها، كما وأن المجتمع الدولي وقف متفرجا على الأحداث التي وقعت في مصر بعد الإنقلاب على نظام الرئيس محمد مرسي، ويبقى المتغير القيادي هو العنصر الفعال والمؤثر في عملية صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية المصرية، حيث إن كاريزما القائد الفذ الذي يتمتع بالحكمة والقوة والخبرة السابقة من خلال العديد من المجالات سواء أكانت عسكرية أم مدنية كتدرجه في استلام عدة مهمات ووظائف، جعلت منه شخصا يبحث عن مصالح دولته داخليا وخارجيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا جاءت هذه الدراسة ناقوسا تدق على أبواب الشعب المصري؛ لتخبرها بأن لها الحق في تحديد مصيرها، والحق في استقلالها، كما وأن لها حرية اختيار وتحديد سياستها الخارجية من خلال القيادة السياسية الرشيدة والتي تتمتع بخبرات سابقة تولد للشعوب المصرية حالة الطمأنينة والرضى؛ ليصبح لها الحرية في استثمار ثرواتها وأراضيها دون أي تدخل أو تهديد خارجي يواجهها؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها العليا، والضغط على أجهزة الدولة المعنية في صنع السياسات الداخلية والخارجية إذا كانت خاطئة ومخالفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة الحالية قبول الفرضية وقد تم التحقق من صحتها من خلال العرض السابق للأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة وكان مفاد الفرضية أن هناك علاقة ارتباطية بين القيادة السياسية التي تلعب دورا مميزا في عملية صنع القرار للسياسة الخارجية، وتفرع عن هذه الفرضية فرضيات أخرى فرعية :

كلما نقص تطبيق السيادة الدخلية على الدولة من قبل القيادة السياسية، أدت إلى وجود الصراعات والاختلافات ما بين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

أسهمت المواقف المصرية حيال قضايا الدول العربية إلى انعكاس سلبي على الصعيد الشعبي مما أدى إلى إحباط تلك القضايا على الصعيد الرسمي.

كلما أسهمت علاقات مصر الدولية بالاستقرار أدت إلى وجود التعاون والتوازن في المصالح.

وبالفعل فإنه يوجد علاقة ارتباط ما بين كلا المتغيرين، حيث تبين للباحث من خلال عرض الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة أن المتغير القيادي كان له الأثر الكبير في تحديد السياسة الخارجية المصرية، فكلما كانت القيادة السياسية المصرية متصفة بالقوة والحكمة، أدت إلى فرض النفوذ في السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الأخرى في المحيطين الإقليمي والدولي، كما وأنه كلما زاد تطبيق السيادة الداخلية في مصر فإنه ينعكس إيجابا على تفاعل المصالح على صعيد السياسة الخارجية.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

إن الشرعية التي يمنحها النظام السياسي للحكام جاءت بدعم من القوات المسلحة المصرية، حيث إن المجلس العسكري للقوات المسلحة المصرية يدرك أن تفعيل العلاقات الخارجية مهم في الخروج من المرحلة الإنتقالية كونه الجهاز المعني في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي لمصر وصد العدوان الخارجي عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظلت السياسات الخارجية المصرية متغيرا هاما في علاقاتها في الكثير من الدول، سواء على المستوى الدولي كعلاقتها بالولايات الأمريكية المتحدة وروسيا، أو على المستوى الإقليمي على الدول الإفريقية وإسرائيل، أو حتى على المستوى العربي مع الدول العربية، وهذا يفسر حرص مصر على مستقبل علاقاتها مع هذه الدول وفق خطط مدروسة بشكل جيد؛ ليتم تحقيق المصالح المرجوة.

أصبح من الصعب تفسير السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 منذ استلام الرئيس محمد مرسي زمام الحكم في مصر، حيث إن السياسة الخارجية في مصر لم تعرف بأنها سياسة ثورية أم سياسة قائمة على إعادة نهج السياسات السابقة له كسياسة محمد حسني مبارك وجمال عبد الناصر والسادات، والسبب في ذلك هو إعادة ترتيب وتنظيم جداول العمل والخطط للرئيس محمد مرسي.

جاءت السياسة الخارجية للرئيس عبد الفتاح السيسي بتغيرات جذرية عما سبقها بناءً على توصياته، إلا أن الأجهزة المصرية المعنية بإدارة وصنع السياسة الخارجية المصرية ظلت تخطط وتصنع السياسة الخارجية المصرية وفق تحقيق المصالح بعيدا عن توجهات وتوصيات الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ والسبب في ذلك الاعتماد على الخبرة اللازمة والكفاءة والإدارة الناجحة لهذه المؤسسات منذ زمن طويل.

أصبحت المصلحة الوطنية هي الأولى والأهم في خطاباتها بعد أن كانت مصر كل خطاباتها قومية، حيث إن المصلحة المصرية أصبحت تتحرك حسب دوائر العلاقات الخارجية، وبهذا أصبحت مصر بعيدة عن الدوائر التقليدية في صياغة السياسة الخارجية.

أصبحت العلاقة ما بين الجيش المصري والرئاسة أكثر قوة ووئاما في زمن الرئيس عبد الفتاح السيسي بعكس ما كانت عليه في عهد الرئيس محمد مرسي، حيث اعتمد الرئيس عبد الفتاح السيسي في سياسته العسكرية على المجلس العسكري، بينما اعتمد الرئيس محمد مرسي في سياسته الخارجية على تنظيم جماعة الأخوان المسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ضوء طرح الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة الحالية فإن الباحث يوصي بالآتي:

اتخاذ التدابير اللازمة من قبل الحكومات العربية في حفظ حقوق المواطنين وعدم انتهاك حقوق الإنسان نتيجة تمسك بعض القادة في المناصب التي يشغلونها بسبب توفر بعض الحصانات والامتيازات لهم على حساب المصلحة الوطنية العليا.

على البلدان العربية وخاصة مصر أن تحسن من المستوى الاقتصادي لقياداتها الذين أنهوا خدماتهم العسكرية في أوطانهم وشغلوا العديد من الوظائف والمناصب الحكومية وذلك تجنبا لالتحاقهم وتعاقدهم مع دول خارجية تمتلك القوة والنفوذ المالي؛ لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي على حساب هذه الشعوب.

حث الباحثين على إجراء دراسات مكثفة حول موضوع المتفير القيادي والسياسة الخارجية المصرية بسبب ندرة توفر هذه المواضيع وقلة الدراسات حولها وحساسية الخوض بها.

استغلال أصحاب النفوذ وأجهزة صنع القرار للسياسة الخارجية في مصر موقع الدولة الجغرافي والاستراتيجي المهم؛ ليكون لها الدور الأكبر في التأثير على القرارات ذات المستوى الإقليمي ثم الدولي وخاصة بعد ثورات الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

ابراهيم، حسنين توفيق، 1988، النظام السياسي والاخوان المسلمين في مصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ابراهيم، شادية فتحي، 2007، تطور السياسة التنفيذية في مصر، مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

أبو الغيط، أحمد، 2013، السياسة الخارجية المصرية: 2004- 2011، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، مصر.

أبو زيد، فهمي مصطفى، 1958، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

أبو زيد، مصطفى أبو زيد، 1970، الدستور المصري، دار الطالب للنشر، الاسكندرية، مصر.

أمين، جلال، 2009، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار ميريت للنشر، القاهرة، مصر.

بدوي، جمال، 1994، نظرات في تاريخ مصر، دار الشروق، القاهرة، مصر.

بدوي، محمد طه، 1986، النظرية السياسية والتظرة العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر.

البشري، طارق، 1975، الديمقراطية الناصرية، دار الثقافة الجديدة للنشر، القاهرة ، مصر.

البشري، طارق، 1991، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952- 1970، دار لهلال للنشر، القاهرة،مصر.

التكريتي، بثينه، 2002، جمال عبد الناصر- نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمال، مجاهد، 2004، السياسة الخارجية وتطورها، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

الحديثي، هاني، 1982، عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، العراق.

حقي، سعد، 2012، مبادئ العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، لبنان.

خليل، محسن، 1996، القانون الدستوري والدساتير المكتوبة، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية للنشر، مصر.

الرافعي، عبد الرحمن، 1989، ثورة 23 يوليو سنة 1952- تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952- 1959، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.

رسلان، أنور، 2008، النظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.

زهران، جمال علي، 1987، السياسة الخارجية لمصر: 1970-1981، مكتبة مدبولي، القاهرة مصر.

زهران، جمال علي، 1992، العلاقات السياسية الدولية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

زهرة، السيد، 1986، أسباب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي، القاهرة، مصر.

سليم، محمد السيد، 1988، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

شراب، ناجي، 1998، التنمية السياسية، مكتبة آفاق غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكري، عز الدين، 2012، عين العاصفة ، مؤسسة قطر للنشر، الدوحة، قطر.

صلاح، نصر، 1975، حرب العقل والمعرفة، دار الوطن العربي للنشر، بيروت، لبنان.

العادلي، أسامة أحمد، 1996، النظام السياسي المصري والتجربة الليبرالية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

العادلي، أسامة أحمد، 2000، النظام السياسي المصري الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية 1866-1981، دار سيناء للنشر، مصر.

غالي، بطرس بطرس، 1991، السياسة الخارجية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

غانم، عبد المطلب واخرون، 1988، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرارية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

قرني، بهجت وعلي الدين هلال، 1994، السياسة الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة مصر.

كوفتونوفيتش، أ.ف، 1990، ثورة الضباط الأحرار في مصر، ترجمة: عزة الخميسي، مكتبة كتاب الأهالي ، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محسن، محمد صالح، 2016، مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

مقلد، اسماعيل صبري، 1968، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، دار النخلة، الكويت.

مقلد، اسماعيل صبري، 1982، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دارالوحدة، القاهرة، مصر.

هلال، علي الدين، 1977، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني 1923 – 1952، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

هلال، علي الدين، 1977، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني 1923- 1952، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

هلال، علي الدين، 2010، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل، مكتبة الأسرة، القاعرة، مصر.

وهبي، عزة، 1993، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو 1952: دراسة تحليلية في تجربة مجلس الأمة (1957-1958)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الأهرام، القاهرة، مصر.

اليوسفي، حمد، 2005، النظام السياسي المصري، دار الثقافة للنشر، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المواقع الالكترونية:

https://www.egyptianNews.com//system of Egyptian/ 18/5/2005.

مقال على موقع انترنت لعبد الفتاح زعيم . https://www.egyptnews.net//

2012.

3) https://ar.wikipedia.org// حياة محمد أنور السادات.

4) أزمات نظام الحكم في عهد السادات: 1976- 1981، على الموقع الاكتروني

https://www.elsyasi.com//7 /2012.

5) حل برلمان عام 1976، 2008، على الموقع الاكتروني، .https://www.elsyasi.com/2008

6) مقال نشر على موقع انترنت عن محمد أنور السادات،

https://www.ar.wikipedia.com.

7) مقال نشر على موقع انترنت عن محمد السادات،

https://www.aljazeera.net/24/3/2009.

8) السيرة الذاتية لمحمد حسني مبارك، على موقع الكتروني

https://www.bbc.com/middle/east/2011/02/110201/mubarak-profile.

9) التعديل الدستوري في عهد الرئيس حسني مبارك، على موقع الكتروني،

https://www.jaraanews.com/25/8/2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقال للدكتور عامر عادل عن طبيعة النظام السياسي المصري، على موقع الكتروني

https://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article=46321/2017/02/27.

مقال للدكتور جمال زهران، الضغوط التي تواجه صناعة القرارات، على موقع الكتروني

https://www.pidegypt.org/2016/07/17.

د. جمال زهران، كيفية صناعة القرار السياسي المناسب، على موقع الكتروني

https://www.pidegypt.org

اختصاصات رئيس جمهورية مصر، على موقع الكتروني

https://www.rosaelyoussef.com/article.2015/08/28/15699.

االنظام السياسي المصري ما بين الرئاسي والبرلماني، على موقع الكتروني

https://www.afegypt.org/index.php?option=com-k2&view=item&id=147.

مبارك في ارشيف الجزيرة، على موقع الكتروني

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/04/24.

الدستور المصري بين مرسي والسيسي، على موقع الكتروني

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131203.

الفكر القومي للرئيس عبد الفتاح السيسي، على موقع الكتروني

https://www.alfikralarabi.org/2016/07/17.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

السادات ينقلب على القضاة، على موقع الكتروني

https://www.sasapost.com/egyptian-judiciary-and-authority/2014/03/28.

القضاء يستقل في عهد السيسي، على موقع الكتروني

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/04/27.

تطور السلطة التشريعية في مصر في زمن عبد الناصر والسادات، على موقع الكتروني

https://www.elsyasi.com/article-detail.aspx?id=699/2011/11/11.

مرسي يسحب السلطة التشريعية من المجلس العسكري وأمر بوجود مجلس نيابي منخب، على موقع الكتروني

https://www.alarabiiya.net/articles/2012/07/08/228/254.html.

انتقال السلطة التشريعية إلى البرلمان، على موقع الكتروني

https://www.alarabiya.net/ar/arab/-and-world/egypt/2016/02/13.

صناعة القرار السياسي المصري والرأي العام، على موقع انترنت

https://www.hamsaalgeria.net/ar/editor/3335-2015/12/29.

مؤثرات صنع القرار السياسي المصري، على موقع الكتروني

https://www.alhewaralmotamadden.org/debat/show.art.asp?aid=298526.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثالثا: الأبحاث العلمية والرسائل:

ايوبي، شاهين، 1982، السياسة الخارجية في مصر ودور القيادة في صنع القرار، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بنسلفانيا، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

حسني، مراد، 2012، بحث بعنوان: دور السلطة التشريعية في صنع القرار السياسي الخارجي المصري، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن، العدد 3663.

الخزاعلة، أحمد زيد دوجان، 2015، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 المصرية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

دال. وبورمات، 1982، الرئيس انور السادات وصنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة كارلتون،أتاوا، أونتاريو.

رامز، جلال أسعد، 2013، بحث بعنوان: أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي، العدد 123 .

السامرائي، قتيبة مخلف، 2008، بحث بعنوان: صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، بحث منشور قي جامعة تكريت، المجلد4، العدد 10، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الصحف والمجلات والدوريات :

ابراهيم، علي، 2011، محمد حسين طنطاوي في سطور، جريدة الشرق الأوسط، 8/فبراير/2011، العدد 11764، المملكة العربية السعودية.

أبو سكين، حنان، 2017، المتغيرات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية تجاه أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد: 209، المجلد 52.

أبو لغد، ابراهيم، 1975، حرب أكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي، مجلة شئون فلسطين، العدد: 45، بيروت، لبنان.

أحمد، عادل، 2015، مصر بدأت تجدد علاقاتها، مجلة الأهرام، 31/اغسطس/2015، العدد: 47385.

جريدة أخبار الخليج، لقاء مع وزير الخارجية اسماعيل فهمي، 1977/7/9، الكويت.

حوار مع اللواء ثروت جوده، 2014، جريدة الوطن، 2014/09/17، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدخيل، خالد، 2013، ما بعد الاخوان: اعادة بناء جديد للعلاقات المصرية – الخليجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، اكتوبر 2013، المجلد: 48، العدد: 194.

الدستور المصري، 1971، المادة، 664.

الدستور المصري، 2012، الفصل الثاني، السلطة التنفيذية، الفرع الأول، المادة: 132-154.

الدستور المصري، 2013، الباب الخامس، ص 18.

الدستور المصري، 2013، الفصل الثالث، الفرع الأول، السلطة التشريعية، ص 31.

الدستور المصري، 2014، الفصل الثاني، السلطة التنفيذية، الفرع الأول ، المادة: 139- 159.

الدسوقي، أبو بكر، 2017، السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم، مجلة السياسة الدولية، العدد: 209، المجلد 52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رجب، إيمان، 2016، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية.. والحاجة إلى "إعادة تموضع"، مجلة السياسة الدولية، العدد، 205، المجلد51.

السيوطي، محمد، 2012، قرارات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد، جريدة الشرق الأوسط، 2012/11/23، المملكة العربية السعودية.

عباس، أشواق، 2015، مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 1291 .

عبدالحي، أحمد، 2000، آليات صنع السياسة الخارجية في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد: 139، ص 70.

فيصل، بوالجدري، 2016، خصائص "القوى الإقليمية" واستراتيجياتها، مجلة السياسة الدولية، العدد: 205، المجلد 51.

الكفارنة، عادل أحمد، 2009، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، العدد: 42، جامعة بغداد، العراق.

كمال، محمد، 2017، الجديد في السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 209، المجلد 52.

مقال للدكتور نصر محمد عارف، 2016، مجلة المستقبل العربي، العدد: 114.

النجار، أحمد السيد، 2015، الجيش والسياسة، مجلة الأهرام، 22/اغسطس/2015، العدد: 1867.

نجار، أحمد السيد، 2015، العلاقات الاقتصادية المصرية – الروسية: الواقع والممكن، مجلة الاهرام، 2015/9/2، العدد: 46816.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* المراجع الأجنبية

1. Vatikiotis, p.j, 1961, The Egyptian Army in politics, blooming Indiana university, U.S.A.

10. lehnwan, willian, 2001, changing power cyelesm an forgin poiicy Egyptian, international politicalscince review.

2. Dekmijianm , 1971, Egypt under Nasser, new York, state university of New York, U.S.A.

3. heaphey, j. , 1966, the organization, of Egypt : in adicousies of non-political model of nation building world politics.

4. Moore, clement H. , 1974, Authoritaian an politics in incorporated society: the case of Nasser Egypt, comparative politics.

5. Ahmad, Faroz, 1977, The Turkish experiment in democracy, C.Hurst and company, Turkish.

6. Easton, Daived, 1969, Aframwork for political Analysis, Englwoodcliffs, N.J prent ic hall, new jersey, U.S.A .

7. James, Robinson & Ritchard Snyder, 1966, Decision Making in international Behavior, Holt Rinehart and Winston, new york, U.S.A .

8. Deutch, KARI, 1988, the anahysis of Janternational Relation, printire-hull for puplication, England.

9. Bunder,STANLEY, 1962, intolerance of ambiguity as personality variable, pan Books ltd, London, England.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Leading Variable And Its Impact On Egyptian Foreign Policy

2012 – 2016

Conducted by : Mohmmad Saber Hasan Gargoudeh

Supervised by : prof. Mohammad Ahmad AL-Mogdad

The researcher conducted astudy titled with " The effect of changing the leadership of eygptian foreign policy 2012 – 2016", the main goal of this study was to explore the effect of changing the leadershipof the Egyption foreign policy in both Arabic and non-Arabic (foriegn) contexts.

The hypothesis of the study was that; the political leadership plays an important role in the process of decision making in the Egyptain fpriegn policy, and the researcher had used two main methodologies; the decision making method and the system analysis method.

The objectives of this study were met, that were:

Investigating the way of change in the Egyptain foreign policy during the period of presidency of Mr. President Mohammed Morsifying

Clarifying the actual Egyptain within the international context and knowing it is flexinility and responding ability to the developments and changes.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Identifying the role of political leadership in decision making process.

The results of the study stated that there is a correlational relationship between the leadership variable and the Egyptain foreign policy in respect to the foreign political decision making and implementing the internal sovereignty, and this relationship was positive in case of activating the role of political leadership and the institutes that play a significant contribution in developing foreign policy on the basis of cooperating and benefits acquiring exchange.

www.manaraa.com